

تراكيب العربية

٣

تركيب الجملة الفعلية

الفعل و الفاعل

دراسة تحليل و نقد

الدكتور

حسن مغازى

دكتوراه دار العلوم جامعة القاهرة بمرتبة الشرف فى النحو والصرف وأنغام الشعر العربى

شيخ النحو وموسيقار الشعر العربى فى كلية الآداب

الطبعة الرابعة عام ٢٠١٩

الناشر دار الثقافة العربية

تراكيب العربية

٣

تركيب الجملة الفعلية

الفعل و الفاعل

دراسة تحليل و تقد

الدكتورة

و

الدكتور

فاطمة الزهراء عبدالله

حسن مغازى

دكتوره كلية الآداب

دكتوره كلية دار العلوم جامعة القاهرة

بمرتبة الشرف فى النحو والصرف

بمرتبة الشرف فى النحو وأنغام الشعر العربى

شيخ النحو وموسيقار الشعر العربى فى كلية الآداب

الطبعة الرابعة عام ٢٠١٩

الناشر دار الثقافة العربية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من التراث

في حضارة العرب (المسلمة) سئل سهل بن عبد الله التستري:

إلى متى يكتب الرجل؟

قال:

حتى يموت...،

ويصب باقى حبره فى قبره،

ويظل العالم مع المحبرة حتى المقبرة،

اجهدوا ألا تُلَقُوا إلا ومعكم المحابر".

لكنهم قبل (الإسلام) كانوا (يأنفون) من (التعلم) قراءة، وكتابة؛ وقد ورد

فى (الأغانى): أخبرنا إبراهيم بن أيوب عن عبد الله بن مسلم قال، قال

عيسى بن عمر، قال لى ذو الرمة:

ارفع هذا الحرف

فقلت له:

أتكتب؟

فقال بيده على فيه:

اكنم على فإنه عندنا عيب

وكان ذو الرمة يقرأ، ويكتب، ويكنم ذلك، فقيل له كيف تقول:

(عزير ابن الله)، أو (عزير بن الله)

فقال:

أكثرهما حروفا

الإهداء

فإليك يا (سِتَى) ^١ ، فى جنة الخلد ، بمشيئة الرب ...
وإليك يا عمى، ياساكن الفردوس وطيب القلب ...
إلى الخضراء؛ الشبخة، بنت الشبخ، وأم الشبخ...
إلى العم الطيب الورع التقى ...
لعلكما بهديتى تفرحان، ولعل فى هديتى ما يسعدكما بى،
ولعلى حققت لكما الثالثة بعد انقطاع عملكما
ولدا صالحا يدعو لكما
وقل رب ارحمهما كما ربيانى صغيرا ﴿﴾

حسن

^١ أقصد جدتى، وصحيح أن استعمالى (لحن)، و(دخيل)، لكن يكفينى إرضاءها بما كانت تسمعه منى أولا، ثم رحم الله ابن الأتبارى؛ حيث تأول هذا اللفظ، فيما رواه تاج العروس {س.ت.ت} بأن قولهم (ستى) للمرأة أى يا ست جهاتى(وراء، وأمام، ويمين، ويسار، وفوق، وتحت)، كأنه كناية عن تملكها له، وهى .رحمها الله .تستحق منى هذا وزيادة.

تقديم

الحمد لله، جلت آلاؤه عن أن تحاط بإحصاء، أو عدّ، وتعالى كبرياؤه عن أن تشتمل برسم، أو حدّ، نحمده، بما يبلغ رضاه، ويوجب المزيد من عطاياه، ويؤدى حق نعمته، ويتكفل بالزلفى لديه فى جنته، اللهم أعنتنا على إدراك الحق، فاشرح الصدور له، وأثر بنا دفائن الحكمة، وأوضح لنا غوامض العلم، نشهد لك بالوحدانية، ولحبيبك محمد . صلى الله عليه وسلم . بالنبوة، والرسالة، أما بعد...، فهذا كتابى

(تركيب الجملة الفعلية بين الفعل و الفاعل)

دراسة تحليل و نقد

يمثل الحلقة الثالثة من سلسلة الحلقات التى سميتها

(تراكيب العربية)

وفى النية- إن نسا الله فى الأجل، وبارك فى العمل- إخراج بضع حلقات أخرى على التوالى؛ لتغطية جميع أبواب تراكيب العربية-إن شاء الله- من خلال رؤيتنا فى طريقة عرض المادة العلمية، وتحليلها، بعيدا عن التعقيد، ودون ادعاء محاولات للتيسير.

أسميت هذا الكتاب(تركيب الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل)، وهو يحتوى على عرض الفكر النحوى، وتحليله، ونقده فى مكونات تلك الجملة(الفعل، والفاعل، ونائبه) فقط، على وعد بإتمام بقية مكونات الجملة الفعلية فى حلقات قادمة إن شاء الله.

يهمنى هنا توضيح نقطة فى عنوان الكتاب، هى قولى فيه(بين الفعل والفاعل)فى حين تشمل هذه الحلقة باب(نائب الفاعل)، وتوضيح ذلك أن تلك الوظيفة النحوية مع الفعل(المبنى للمفعول)جاءت تسميتها بذلك المصطلح(نائب الفاعل)عند النحويين المتأخرين، وقد كان أولهم - حسب قراءتى^١ - العلامة أبو عبد الله ابن مالك، أى بعد منتصف القرن الثامن الهجرى، و قد شهد بذلك أبو حيان الأندلسى قائلا :

" لم أر مثل هذه(الترجمة)إلا لابن مالك"^٢.

أما المصطلح الأصيل لتلك الوظيفة عند النحويين فواحد من ثلاثة(الفاعل، المفعول المرفوع، المفعول الذى لم يسم فاعله)، وقد وردت جميعا عند سيبويه^٣ . رحمه الله . أما عبد القاهر^٤، والزمخشري^٥ فيستخدمان المصطلح(فاعل)، ولعله من الواضح مدى شكلية المصطلحين الأخيرين، ومن ثم فقد كان هذا سببا فى اختياري المصطلح الأول(الفاعل)؛ لبقائه دلاليا على النسبة بينه وبين الفعل، وعليه فإن العنونة(بين الفعل والفاعل) تشمل(الفاعل)، وما يسمى(نائب الفاعل)؛ "فالاسم المرفوع بعد(الفعل المبنى للمجهول)كالاسم المرفوع بعد(الفعل المبنى للمعلوم)؛ كلاهما(فاعل)؛ لأن الفعل قد أسند إليه فى الجملتين،

^١ ينظر حاشية الخضرى على الألفية.

^٢ كناشة النوادر ٤٥.

^٣ ينظر الكتاب ١/٣٤، ٣٣.

^٤ ينظر شرح الكافية ١/٧١.

^٥ ينظر السابق فى الموضع ذاته.

وليس المراد بالـ(فاعل) فقط(من فعل الفعل)، بل المراد(كل اسم مرفوع تقدمه فعل تام)^١.

ولست أدعى أننى أضفت فى هذا العمل كثيرا، وإنما هى شذرات متفرقات، حسب ما يعن للرأى أثناء بحث القضية صدد العرض والتحليل، فالمعلومات الأساسية فى علم النحو أمد بها كتاب سيبويه، والخطة، والتبويب، والمصطلحات نفثة من ابن مالك وطراره، أما اللحمة والسدى، وأما الروح المهيمن، وأما شخصية العرض والتحليل، وأما الشهيق، والزفير الناقدان المتوفزان ... فذلك هو عملى بتوفيق من ربى، غشيتنى فيه أنوار هدايته، وأضاءت لى إليه رحمة عطاءاته، وعطاءات رحمته، سبحانه ... يصطفى من يعطيه، ويصطفى من يعزه، ويصطفى من ينير بصيرته، فيكشف له حجب التباين بين المتشابهات، وحجب التشابه بين المتباينات، ويقرب له بين المتباعدات، ويباعد له بين المتقاربات، فيصل من ذلك كله، ومن غيره معه إلى نظرات رائعات، وخطرات كاشفات ...، وهذا يعنى عدم اكتفاء هذا العلم عن الفحص والمحص الدائمين الدائمين؛ إنما هو فى حاجة ماسة دوما إلى العمل الدعوب لكشف خفاياه، على عكس ما يتصوره كثير من(المتخصصين فى النحو)، ناهيك عن عامة المتعلمين، من أن هذا العلم:

واحد من العلوم التى نضجت، واحتترقت

حتى لم يعد للخلف فيه ما يمكن أن يضيفه إلى السلف، وكأن هؤلاء لم يقرأوا ما ينقلونه لنا عن السيوطى من قوله إن "العلوم، وإن كثر فى الأمدىن عددها، وانتشر فى الخافقين مددها ... فغايتها بحر عميق، قعره

^١ الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ١٣٦ .

لا يدرك، ونهايتها طود شامخ، ذروته لا يستطيع إليها أن يسلك، ولهذا يفتح لعالم بعد آخر من الأبواب ما لم تتطرق إليه من المتقدمين الأسباب".

توخيت في عرض المعلومة أن يتم الاعتماد دائما على شواهد موثقة، إلا ما ندر من مرات، جاء فيها الاعتماد على نماذج من عندي، وذلك مرهون بانعدام الشاهد في مظانه المتاحة، كما تحريت في الاحتجاج بالشواهد الموثقة أن تكون من القرآن الكريم، بمتعدد قراءاته، ثم من الحديث الشريف، بمختلف رواياته، ثم من كلام العرب في عصور الاحتجاج اللغوى، شعرا أو نثرا.

رجعت في توثيق المادة العلمية إلى عدد من المصادر والمراجع، ولئن كانت تلك المصادر والمراجع التي استشرتها في هذا العمل موافقا باقتناع، أو محاورا بحجة، أو معدلا بدليل، أو رافضا ببرهان . قد نيفت على تسعين مرجعا ومصدرا، تنوعت بين قديم وحديث، فإن هذا يمثل مظهر الجهد المبذول، لا حقيقته، فهذا العدد هو ما ورد ذكره في الحواشى السفلية لصفحات العمل، على أنى فى الواقع قد تعاملت مع أضعافه من المراجع والمصادر ذات التأثير غير المباشر على العمل، ولأن تأثيرها غير مباشر لم يرد ذكرها فى تلك الحواشى، لكن كان ذلك من عوامل وضوح التصنيف، وغزارة الاستشهاد، وما كان ذلك ليحدث إلا بعد محاولة صاحب هاته السطور أن تكون جهود الرواد الأوائل كتابا مفتوحا فى ذهنه، يقلب فقراته بين أصابعه كيف يشاء إلى أن يعثر على موضع قدم، فينطلق منها إلى تعبيد طريق، وأخيرا أرجو أن يكون التوفيق قد حالبنى فى اختيارها، كما أرجو أن يكون التوفيق قد حالبنى فى عرض المادة وتحليلها، ونقدها

بما يحقق هدفنا، وهدف القارئ العزيز، فإن تحققت تلك الأمنية فالحمد فى ذلك لله، وإلا فإن النقص من سمة البشر، ولا يسعنى فيه سوى شكر من أهدانى إياه، وإنى لعلى ثقة كبرى من أن التلاميذ هم أدق آلة يقاس بها مستوى أستاذهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاحتكاك بهم هو- عندى - أفضل معمل يتم فيه ابتكار أرقى البحوث فى كل فرع من فروع العلوم.

المؤلفان

غرة المحرم

عام واحد وأربعين وأربعمائة وألف للهجرة الشريفة

مدينة المهندسين بالقاهرة الكبرى

توطئة

فى الهيكل النحوى أن الجملة العربية هى ما اشتمل من الكلام على ركنين أساسين(مسند، ومسند إليه)، وقد نحذف أحد الركنين، أو كليهما لدليل سياقى(لفظى، أو مقامى)^١، لكن لابد من قرينة قبل الإقدام على ذلك الحذف؛ بحيث يمكن القول إن المتكلم لا يقدم على حذف أحد الركنين، أو كليهما إلا بعد استيقانه من وجود ذلك المحذوف فى ذهن المتلقى؛ فمن أصولهم أن(المحذوف بدليله كالمذكور بلفظه).

ولم يرد عن سيبويه تصنيف الجملة العربية ذلك التصنيف الشائع الآن صنفين(اسمية، وفعلية)حسب صنف صدرها على حد عبارة المتأخرين؛ إنما اكتفى سيبويه . رحمه الله بتحديد الركنين بين(المسند)؛ أى الخبر، أو الفعل، و(المسند إليه)؛ أى المبتدأ، أو الفاعل.

تصنيف متأخر

لكن الهيكل النحوى من بعد سيبويه دأب على أن يصنف الجملة العربية صنفين^٢ حسب صدرها على حد عبارتهم(اسمية، وفعلية)، يخصصنا هنا فى هذه الحلقة ما يسميه النحويون(جملة فعلية)، وهم يرونها

^١ ينظر أسس الإعراب ٣٣.

^٢ كان المتوقع تثليث التصنيف فى الجملة إن كان حقا حسب صنف الصدر، وهم فى ذلك يعتمدون مصطلحاتهم فى تصنيف(الكلمة)؛ فكان المتوقع وجود صنف ثالث للجملة التى صنف صدرها(الحرف)؛ لتكون(جملة حرفية)، وإلا فما الداعى لإقحام(فى القاعة علم)فى صنف(الجملة الاسمية)؟

الجملة (البادئة) بفعل، وجمهورهم^١ يشترط فيها (البدء) بفعل؛ بحيث إذا (احتوت) الجملة على فعل فى غير بدايتها، تخرج عندهم على إطار (الجملة الفعلية)، وعلى ذلك فإن قولك:

(نجح محمد)

يقولون عنه إنه جملة فعلية؛ بحكم بدئها بالفعل (نجح)، فى حين

قولك:

(محمد نجح)

لا يرونها (جملة فعلية)؛ بحكم عدم بدئها بالفعل، وذلك التفريق يحدث عندهم، رغم اتحاد الوحدات التى تتكون منها كلتاها، ولو على وجه التقريب، صحيح أن اختلاف الترتيب يمكن أن يودى إلى أكثر من اختلاف، لكن ذلك الاختلاف الناتج عن اختلاف الترتيب يمكن أن يكون اختلافا فى الدلالة، أما أن يكون - ونحن فى علم تحليل الأشكال - اختلافا فى تصنيف الجملة إلى كون النموذج الأول (جملة فعلية)، وكون النموذج الآخر (جملة غير فعلية)، فهذا هو محل النقاش، وموضع الألم.

قفزات تراثية

وإذا كان ابن هشام^٢، ومن بعده السيوطى^٣ قد استطاع كل منهما الانعتاق من ذلك التصنيف الثنائى العتيق للجملة العربية، وأن يثب وثبة كبرى بتصنيفها تصنيفا ثلاثيا:

^١ ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٦١٥/٢.

^٢ ينظر معنى اللبيب ٣٩/٢.

^٣ ينظر همع الهوامع ١٣/١.

(فعلية، واسمية، وظرفية)

معتمدا كل منهما على صنف الصيغة التي (تبدأ)بها الجملة أيضا فى تصنيفه هذا؛ أى بتخصيص(صنف)للجملة التي تبدأ بـ(الظرف)، وإذا كان من قبلهما الفارسى^١، ومن بعده الزمخشري^٢، والزرخشى^٣ قد استطاع كل منهم أن يثب وثبة مماثلة ، وذلك بتصنيف الجملة العربية تصنيفا رباعيا:

(اسمية، وفعلية، وشرطية، وظرفية)

قفزة معاصرة

وإذا كانت الوثبتان السابقتان قد جاءتا فى حيز(الجملة الاسمية)؛ فعندى أن ما تحتاجه(الجملة العربية)اليوم وثبة أخرى كبرى، على أن تحدث تلك الوثبة هذه المرة فى حيز(الجملة الفعلية)، فما يذهب إليه الهيكل النحوى من أنها هى التي(تبدأ)بفعل يحتاج عندى^٤ إلى تعديل؛ لتكون الجملة الفعلية هى ما(يحتوى)من التراكيب على(فعل)، سواء بدأت به، أم لم تبدأ به.

^١ ينظر شرح المفصل ١/٨٩.

^٢ ينظر المفصل ٢٤.

^٣ ينظر البرهان فى علوم القرآن ٢/٣٥٢.

^٤ ينظر رسالتنا للدكتوراه(ظاهرة الافتراض النحوى)١٦٦، وهناك تجد ردنا على الدكتور عبد الرحمن أيوب فيما ذهب إليه من كون(الجملة الفعلية)ما دل معناها على تجدد، ينظر رأى سعادته فى(فى النحو العربى نقد وتوجيه) ص ٤١.

استثناس

ولعله مما يمكن الاستئناس به هنا اختلافهم نحوياً في مثل قول الحق:

﴿... وإن أحد من المشركين استجارك فأجره...﴾^١

أى عند ورود اسم مرفوع بعد أداة الشرط؛ حيث تجد عند النحويين ثلاثة توجيهات لرفعه:

- أولها عند (قليل من الكوفيين)، وهو الرفع على (الابتداء)، وواضح أنه توجيه يتناقض مع تكوين (تركيب الشرط) من (فعل الشرط)؛ ويعصف بما يقتضى أن يكونه من صنف (الجملة الفعلية).

- وثانيها عند (جمهور البصريين)، وهم يرفعونه (فاعلاً)، لكن (فعله) ليس المذكور، إنما هو عندهم (فاعل) لفعل محذوف وجوباً، يقدرونه من الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع، وكأن تركيب الآية يقول عندهم:
وإن (استجارك) أحد من المشركين استجارك فأجره
ومن شهير مبادئهم:

(المحذوف لدليله كالمذكور بلفظه^٢)

وحين نسألهم أى الفعلين عندكم أكثر أهمية، (المقدر) من عند أنفسكم، أم (المذكور) فى التركيب تصدمك - قارئى العزيز - إجابتهم بأن (المقدر) أكثر أهمية؛ لأنه عندهم يلبى مطلبين؛ أولهما كون (الفعل قبل الفاعل)، والآخر كونه (فعل الشرط)، أما الفعل المذكور فى التركيب فلا أهمية له فى سوى كونه يساعدنا فى (تقدير) الفعل الأول، ولذلك فإن (المذكور) عندهم جزء من

^١ من الآية ٧ سورة التوبة.

^٢ ينظر حاشية الصبان فى باب (ظن وأخواتها).

جملة (تفسيرية)، وهو صنف من تسعة أصناف عندهم للجملة التى (لا محل لها من الإعراب).

. وثالثها عند سائر الكوفيين، وهو رفع ذلك الاسم فاعلا للفعل المذكور بعده، وهذا التحليل (الكوفى) هو الذى نعتد عليه فى تعريف الجملة (الفعلية) بأنها التى (تحتوى) على فعل، بدأت به، أم لم تبدأ به، وهو صنف يقابل (الجملة غير الفعلية)، وهى التى (لا تحتوى) على فعل ظاهر مذكور؛ كقولك:

السماء زرقاء

وصاحب هاته السطور إذ يقدم رؤيته هذى يرى . بحمد الله . أنها رؤية ليست غريبة على الفكر النحوى، لاسيما التراث النحوى الكوفى^١؛ حيث لا يمنع هؤلاء أن يتقدم (الفاعل) على (الفعل) فيما يسمى (الجملة الفعلية)، وإن كنا نأخذ عليهم أنهم لم يعمدوا إلى ذلك منذ بداية عرضهم للفكر النحوى؛ بحيث يشى ذلك بوضوح الرؤية، وإنما لجأوا إليه عند احتياجهم إلى توجيه شواهد، تقدم فيها (اسم) على (الفعل)؛ كقول الحق:

﴿...وإن أحد من المشركين استجارك فأجره...﴾^٢

جذور

وذلك على ما هو آت بيانه عند حديثنا عن (حذف الفعل) فيما يسمى (الجملة الفعلية)، ومع ذلك فلعل فى رؤية الكوفيين هذى جذورا لما نذهب إليه هنا، وذلك ندعو إليه اعتمادا على (أدلة)، أو

^١ الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/٩٦.

^٢ من الآية ٧ سورة التوبة.

قل (قارئ) من (الشكل، والمعنى، والوظيفة)، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

دليل شكلي

. من الناحية الشكلية تشتمل (الجملة الفعلية) على (فعل)، سواء في البداية، أم بعد البداية، وعليه فإن النموذجين السابقين يعتبران من صنف واحد هو (الجملة الفعلية)، وإن اختلفت الدلالة فيهما تبعاً لاختلاف الترتيب، بحيث تكون الجملة:

(نجح محمد)

إجابة على أحد السؤالين:

(أنجح أم رسب محمد؟)

أو:

(ماذا حدث لمحمد؟)

حيث إن تقديم العنصر موضع البحث، والتساؤل - وهو هنا الفعل (المسند) - يكون هو الأولى، في حين تكون الجملة:

(محمد نجح)

إجابة على أحد السؤالين:

(من نجح؟)

أو:

(أمحمد أم على نجح؟)

فهنا العنصر الذي تقدم هو الاسم (المسند إليه)؛ بحكم أنه هو موضع البحث، والتساؤل، وبذلك تكون (الجملة الفعلية) هي

التركيب (المحتوى) على (فعل)، بصرف النظر عن كون ذلك (الفعل) فى البداية، أم بعد البداية، أما الصنف الآخر من الجملة فهو ما لا يحتوى على فعل ظاهر (فى التركيب؛ مثل: (أنت أسد)، (هذا بيت)

دليل معنوى

- ومن ناحية الدلالة تشتمل (الجملة الفعلية) على (الحدث)، وهذا موجود، سواء تقدم (الفعل)، أم تأخر؛ بحكم كون الدلالة على الحدث أحد شقى الدلالة فى (الفعل)، ولعل فى ذلك نجوة للهيكل النحوى مما يعتريه عند التصدى لتحليل شواهد؛ كقول الحق:

﴿... إن امرؤ هلك...﴾^١

﴿... وإن امرأة خافت...﴾^٢

﴿... إذا السماء انفطرت...﴾^٣

﴿... وإن أحد من المشركين استجارك فأجره...﴾^٤

وقول المتمس (على نغم الطويل)

فلو غير أخوالى أرادوا نقيصتى جعلت لهم فوق العرانيين ميسما

وغير ذلك كثير مما نتعرض لدراسته بالتفصيل بعد قليل عند حديثنا عن حذف الفعل.

^١ من الآية ١٧٦ سورة النساء.

^٢ من الآية ١٢٨ سورة النساء.

^٣ من الآية الأولى سورة الانفطار.

^٤ من الآية ٦ سورة التوبة.

فالاسم بعد أداة الشرط لا يوجهه البصريون مبتدأ^١؛ لأنهم اشتروا في هيكلهم أن يأتي فعل . لا اسم . بعد أداة الشرط، وبذلك فإن (جملة الشرط) عندهم لا بد أن تكون (جملة فعلية)، حسب تعريفهم لذلك النوع من الجملة بـ(البدء بفعل)، لا باسم، وعلى ذلك فإن (الاسم) بعد أداة الشرط يوجهه البصريون (فاعلاً) لفعل الشرط المحذوف بعد أداة الشرط في جميع الشواهد الواردة على طراز الشواهد السابقة.

دليل وظيفي

- ومن ناحية الوظيفة تشتمل (الجملة الفعلية) عندنا على (فعل، وفاعل)، و(الفاعل) هو (المسند إليه) ذلك (الفعل)، سواء تقدم، أم تأخر، وذلك بصرف النظر عن تشدد البصريين^٢ في الحكم بامتناع تقديم (الفاعل) على (الفعل)؛ فحجتهم أن الحكم بتقدم (الفاعل) يخلط بين صنفى الجملة، وتلك حجة داخضة إذا اعتمدنا تعريف (الجملة الفعلية) بتركيب (يحتوى) على (فعل)، سواء جاء في بداية التركيب، أم بعد بدايته.

نتيجة

مما سبق يظهر معياران في تصنيف الجملة العربية؛ معيار تراثي،

هو:

(بم تبدأ)؟

ومعيار معاصر، هو:

^١ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦١٥.

^٢ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦١٥. في الموضوع ذاته.

(علام تحتوى)؟

وقد ثبت فشل المعيار الأول فى التراكيب المكونة من:

أداة شرط، ثم اسم مرفوع، ثم فعل

فالرفع عند غالبية الآراء على (الفاعلية)، بعضهم يراه لـ (فعل) محذوف، وهو عندهم أهم من المذكور؛ لأنهم بذلك التقدير يسدون ثلمتين؛ إحداهما سبق الفاعل بفعل، وأخرهما الحصول على فعل الشرط غير مفصول، وبعضهم الآخر يرفع ذلك الفاعل لـ (الفعل المذكور) بعد الاسم المرفوع، وهذا الأخير أولى؛ بحكم المبدأ العام

(ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير)

وعلى ذلك فد (الجملة الفعلية) لدينا هى جملة؛ (تحتوى) على فعل شكلا، وتدل على حدث معنى، وتشتمل على فاعل وظيفة، فى حين (الجملة غير الفعلية) جملة؛ لا تحتوى على فعل شكلا، ولا تدل على حدث معنى، ولا تشتمل على فاعل وظيفة.

وفيما يلى نرصد معا ما يذكره الفكر النحوى عن مكونات (الجملة الفعلية)، وطرق تركيبها، فى قسمين: أولهما للفعل، وآخرهما للفاعل بدلالتيه: الأصيلة، ولدى المتأخرين.

الركن الأول

الفعل

الفعل فى العربية كلمة، تحتوى على شقين:

حدث، وزمن

مجتمعين معا^١؛ بحيث لا يصح وجود الفعل- اعتمادا على هذا التعريف- فى الكلمة المحتوية على زمن، دون حدث^٢، ويقصدون بها ظرف الزمان، ويدخل هنا أيضا ما يسمونه

(الفعل الناقص)

كما لا يصح وجود الفعل عندهم أيضا فى الكلمة المحتوية على حدث، دون زمن، ويقصدون بها المصدر.

الفعل اصطلاحا

والفعل فى الاصطلاح النحوى لفظ، تجتمع فيه الدلالة على الحدث، وعلى الزمن^٣؛ بحيث لا يكون اللفظ من الأفعال إلا باجتماع ذينك الأمرين فيه؛ بحكم أن اللفظ الدال على الحدث فقط هو المصدر، لا الفعل، مثل

^١ اقرأ ما كتبناه باستفاضة عن (تصنيف الفعل العربى زمنيا) فى رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ١٣٤، وفى كتابنا (مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة) ١٧، وفى كتابنا (صياغة الفعل العربى) ١٦.

^٢ لكنهم يعودون لما قالوا، فيقدمون لنا نوعا من الفعل، يدل على زمن، دون حدث، هو ما يسمونه (الفعل الناقص) فى مجموعات (كان وأخواتها)، (صار وأخواتها)، (ليس وأخواتها)، (كاد وأخواتها).

^٣ هذا عند الجمهور، لكن الخضرى ج ١ أثناء حديثه عن المثنى، فى مسألة المعرب والمبنى حكى أن الفعل فى التعريفات العلمية لا يدل على زمان، وإنما هو منسلخ عنه، مجرد منه. وانظر فى ذلك أيضا النحو الوافى ٤٦.١

(الصدق، والعفة، والجمال)

كما أن اللفظ الدال على الزمن فقط هو ظرف الزمان، مثل
(أمس، غدا، الآن).

الفعل زمنيا

فالفعل إذن حدث وزمن؛ ويحكم أن الزمن فلكيا ثلاثة أصناف فإن
النحويين صنّفوا^١ الفعل ثلاثة أصناف:

(فعل ماض، وفعل مضارع، وفعل أمر).

فالفعل الماضي عندهم هو كلمة، اجتمعت فيها الدلالة على الحدث في الزمن
الماضي، ويرتضون له نماذج؛ مثل

(استمع، وانطلق، واستغفر)

والفعل المضارع عندهم هو كلمة، اجتمعت فيها الدلالة على الحدث في الزمن

الحاضر، أو المستقبل، ويرتضون له نماذج؛ مثل

(يتعامل، ويتكلم، ويجاهد).

والفعل الأمر عندهم هو كلمة، اجتمعت فيها الدلالة على طلب أداء الحدث

في الزمن المستقبل، ويرتضون له نماذج؛ مثل

(أعرب، واخرج، وتعلم)

^١ لنا على هذا التقسيم ردود، تأتي بعد قليل، كما يمكن الرجوع إلى مزيد منها. لمن أراد -
في رسالتنا للدكتوراه ١٣٤، ٣١٢، وكتابنا صياغة الفعل العربي ١٦ . ٢٩.

رأى

فى تصنيف الفعل العربى زمنيا

تصنيف الفعل عند النحويين والصرفيين العرب فيه كلام؛ فهم يقولون إن ذلك التصنيف ثلاثى؛ لأن أساس التصنيف، وهو الزمن، ثلاثى فلكيا (ماض، حاضر، مستقبل)، فكذاك الفعل ثلاثة أصناف أيضا، يقول ابن يعيش " لما كانت الأفعال مساوقة الزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتنعدم عند عدمه . انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة (ماض، وحاضر، ومستقبل)، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك؛ فمنها حركة، مضت، ومنها حركة، لم تأت، ومنها حركة، تفصل بين الماضية والآتية . كانت الأفعال كذلك (ماض، ومستقبل، وحاضر)؛ فالماضى ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه فى زمان بعد زمان وجوده، والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، أما الحاضر فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده"^١.

الزمن فى الفعل وغيره

لكن من الباحثين النابيهين المعاصرين من ذهب إلى أن النحويين، والصرفيين العرب " لم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن، وطرق الدلالة عليه، وهى فى العربية أوسع من هذا وأدق، يدل على الزمن بالفعل، وبالاسم، وبالفعل والفعل، وبالفعل والاسم، وبالحرف، ولكل طريقة

^١ شرح المفصل ٤/٧.

من هذه جزء من الزمن محدد، يدل عليه، وليس لهذه الأبحاث من موضع، يجب أن تفصل فيه، وتبين أحكامها إلا علم النحو^١، ولذلك أذهب إلى أن تصنيفهم الفعل العربي زمنيا كله مردود بالنقاط الآتية.^٢

ثلاثية الزمن

. نقطة الانطلاق عندهم، وهي أن الزمن ثلاثة أقسام

(ماض، حاضر، مستقبل)

أمر غير صحيح في تصنيف الفعل؛ حيث إن الزمن الماضى هو جميع درجات الزمن، بدءا من لحظة التكلم مباشرة، وتحركا إلى الخلف في درجات الزمن إلى الأزل؛ فجميع الأحداث التي جاءت في ذلك الزمن هي ما يمكن تسميته الفعل الماضى، كما أن الزمن المستقبل أيضا هو جميع درجات الزمن بدءا مما بعد لحظة التكلم مباشرة، وتحركا إلى الأمام في درجات الزمن إلى الأبد، وجميع الأحداث التي تتم في ذلك الزمن هي ما يمكن تسميته (الفعل المستقبل)، وأما لحظة التكلم نفسها، وهي الفاصل بين الزمنين (الماضى، والمستقبل) فهي جزء من الزمن صغير جدا؛ بحيث لا يمكن إتمام حدث فيه، مما يعنى أنه لا وجود لفعل، يدل على الزمن الحاضر، وتلحظ معى . قارئى العزيز. أنك قد رسمت معى فى سطور هذه الفقرة (خط الأعداد) الذى يمكن أن تسميه (خط الأعداد الصرفية، أو النحوية)، يمثل فيها الزمن الحاضر نقطة الصفر، وعلى يمينه تتكون

^١ إحياء النحو ٧.

^٢ ينظر فى ذلك رسالتنا للدكتوراه ١٣٤، ٣١٢، كتابنا (مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة) ١٧، كتابنا (صياغة الفعل العربى) ١٦ . ٢٩.

درجات الزمن الماضى إلى الأزل، وعلى يسراه تتكون درجات الزمن المستقبل إلى الأبد.

صيغة الماضى للمستقبل

. ما يسمونه الفعل الماضى ليس دائما يدل على الزمن الماضى؛ إن لدينا شواهد، جاء فيها ذلك النوع من الأفعال دالا على الزمن المستقبل، ومن ذلك ما جاء فى قول الحق

﴿ أتى أمر الله فلا تستعجلوه... ﴾^١

﴿ يَفْذُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ... ﴾^٢

﴿ يوم ينفخ فى الصور ففرع من فى السموات والأرض... ﴾^٣

﴿ ... ويوم يناديهم أين شركائى قالوا آذناك ما منا من شهيد ﴾^٤

﴿ ... ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر... ﴾^٥

فالفعل (أورد) يقولون إنه فعل ماض، لكن السياق فى الآية يعطى دلالة على زمن المستقبل، وعليه فإن الجمع بين قول الصرفيين، والنحويين إنه فعل ماض، ودلالة السياق على أنه لزمن المستقبل يظهر مدى التناقض بين الناحيتين؛ مما ينتج عنه أنه لا يصح الذهاب إلى أن هذا النوع من

^٢ من الآية الأولى سورة النحل.

^٢ من الآية ٩٨ سورة هود.

^١ من الآية ٨٧ سورة النمل.

^٤ من الآية ٤٧ سورة فصلت.

^٥ من الآية ٤٧ سورة الكهف.

الأفعال يدل على أحداث، تمت فى الزمن الماضى؛ فالسياق هنا يعطيه
الدلالة على غير الماضى.

وكذلك فى الأفعال فى بقية الشواهد:

أتى، فزع، قالوا، حشرنا

المصطلح أمر ليس زمنا

- قولهم (الفعل الأمر) اصطلاح، لا علاقة له بفكرة الزمن التى اعتمدها

أساسا للتصنيف، فد(الأمر) واحد من أنواع الطلب البلاغى الثمانية:

(الأمر، النهى، الاستفهام،

الدعاء، التمنى، الترجى، العرض، التحضيض)

وعلى ذلك فإنه لا يصح القول إن لدينا صنفا من الفعل اسمه:

(الفعل الأمر)

وذلك فى تصنيف، يعتمد الزمن أساسا للتصنيف، وإلا فلا بد إذن من

الذهاب إلى أن لدينا فعلا للأمر، وثانيا للنهى، وثالثا للعرض... إلخ.

حكم غير جامع

- قولهم إن الفعل الأمر يدل على الزمن المستقبل قول غير جامع، على

حد اصطلاح المناطقة؛ حيث إن لديهم صنفا آخر من الأفعال، يدل أيضا

على الزمن المستقبل، وهو ما يسمونه (الفعل المضارع).

عدم البناء للمجهول

- هذا الصنف من الفعل الذى يسمونه (الأمر) يحتوى على خصيصة تقلل

من سمات (الفعلية) فيه؛ فمن السمات البارزة فى (الفعل) قبوله البناء

للمفعول (المجهول)، وواضح أن هذا الصنف لا يقبل تلك السمة؛ مما يخرجها . ربما . على حيز (الفعلية).

المصطلح مضارع

- قولهم (الفعل المضارع) اصطلاح، لا علاقة له بفكرة الزمن؛ حيث إن المضارعة في اللغة تأتي من (الضرع)، وهو الثدي، والمضارعة في اللغة تعنى اشتراك السخلين معا في الرضاعة من ضرع واحد من ضرعى الأم، ولا يصح لهم الاعتماد في ذلك على المشابهة بين رضاعة السخلين من ضرع واحد، والاشترك بين زمنين هما المستقبل، والحاضر في فعل واحد، هو ما يسمونه (المضارع)¹.

كما أنه لا يصح في ذلك أيضا الاعتماد على المشابهة التي يرونها بين ذلك النوع من الأفعال واسم الفاعل منه؛ حيث إن التساؤل

¹ نقل عبد السلام هارون في الحاشية ١ من تحقيقه كتاب سيبويه ١٦/١ عن السيرافي توسيعا لاستخدامهم هذا المصطلح عندهم بما يصبغ به الماضي عندهم، وذلك قوله "انقسمت الأفعال ثلاثة أقسام، فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة، فاستحق أن يكون معربا، وهو الأفعال المضارعة التي في أوائلها الزوائد الأربع، والضرب الثاني ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضي، والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه، وهو الأمر.

فأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها المضارع المستحق للإعراب، وقد أعرب، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم ألبتة، فبقى على سكونه، وتوسط الماضي، فنقص عن المضارع، وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة، فلم يكن كفعل الأمر، [أى ساكنا] ولم يعرب كالمضارع، وبنى على الحركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت فتحة؛ لأنها أخف الحركات".

حينئذ يثور لدى الدارس: لماذا اختصاص المضارع، دون الماضى والأمر بتلك المشابهة؟ ولماذا لم يبحثوا لهما عن مشابهاة أخرى؟
 نعم معلوم أن السبب هو سيطرة فكرة العلامة الإعرابية على أذهانهم أثناء التصنيف، لكن بصرف النظر عن مدى صواب ذلك، أو خطئه نتساءل عن اطراد أساس التصنيف، ثم لدينا تساؤل عن تلك المقاصة التى يرويهها لنا النحاة بين اسم الفاعل وذلك الفعل المضارع فى العمل والإعراب؛ حيث قالوا إن المضارع أخذ من اسم الفاعل الإعراب، وأعطاه العمل؛ حتى صار المضارع معربا فرعا لاسم الفاعل، وصار اسم الفاعل عاملا فرعا للمضارع.

زمنين فى المضارع

. قولهم إن الفعل المضارع يدل على زمنين، هما الحاضر، والمستقبل قول غير مانع، على حد قول المناطقة؛ حيث إنه لا يصح فى تصنيف، يقوم على الزمن أن نذهب إلى جمع زمنين مختلفين فى صيغة واحدة.
 . قولهم إن الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر، أو المستقبل ينقضه قولهم إن الزمن هو الماضى فى مثل قول الحق

﴿... لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد﴾^١

حيث ذهبوا إلى أن الزمن فى:

(لم يلد)

يتساوى مع الزمن^٢ فى:

^١ الآيتان ٤،٣ من سورة الإخلاق.

^٢ ينظر الفوائد المشوق ٣٢.

(ما ولد)

الماضى للمستقبل

- قولهم إن الفعل الماضى يدل على أحداث، جاءت فى الزمن الماضى ينقضه قولهم إن الزمن فى قول الحق:

﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ... ﴾^١

يتساوى مع الزمن فى (سوف يجيئ)؛ بحكم قولهم إن الظرف (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، منصوب بجوابه، خافض لشروطه^٢.

نتيجة

ونتيجة لذلك كله كان عندى أن نعيد تصنيف الفعل من جديد تصنيفا، يعتمد على واقع السياق، لا على فكرة الزمن، والافتناع بأن تصنيف الفعل العربى لا يصح أن يكون تصنيفا صيغيا، وإنما ينبغى أن يكون تصنيفا سياقيا.

تعليق نهائى

بعد ذلك يأتى قولنا إن التعليق النهائى على باب الفعل أشير فيه إلى أن تصنيف الأفعال اعتمادا على الشكل والصيغة ممكن، ومحمود، ومقبول، وبعض ذلك موجود حاليا فى التقسيم الذى ارتضاه هيكلنا

^١ الآية الأولى من سورة النصر.

^٢ مغنى اللبيب ١/١٠٦.

النحوى، إلا تسمية صيغة منه بأنها للماضى، وأخرى للمضارع هى التى فيها نظر، وعليها ملاحظة.

كما أن تصنيف الأفعال اعتمادا على الزمن . إن أردنا- ممكن، ومقبول، ومحمود أيضا، لكنه ليس هو التقسيم الموجود فى النحو الحالى، ولا تغرنا المصطلحات، وإنما لا بد أن نصنف الأفعال إذن تصنيفا جديدا، يجمع الأفعال التى تدل على الزمن الماضى كلها فى فصيلة واحدة، مهما كانت صيغتها، أو شكلها، ويجمع من ناحية أخرى الأفعال التى تدل على الزمن المستقبل كلها فى فصيلة واحدة، مهما كان شكلها، ومهما كانت صيغتها، ثم الوصول إلى رأى فيما يسمى (فعل الأمر)؛ بحكم أن الأمر ليس زمنا، وكذلك الاصطلاح (مضارع)؛ فالتقسيم زمنى فقط، على أنه مما يساعدنا فى ذلك ما يقره الدارسون¹ من أن زمن الفعل فى العربية سياقى، لا صيغى، فالزمن فى الفعل نحويا وظيفة السياق، لا وظيفة الصيغة، والزمن السياقى النحوى جزء من الظواهر الموقعية السياقية فى نحو العربية؛ لأن دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه، وعلى قرينته فى السياق.

وأخيرا يمكن تصنيف الأفعال وفقا لنوع التركيب فهذا تصنيف ممكن، ومقبول، ومحمود أيضا، بحيث تكون لدينا مجموعة من الأفعال هى أفعال الأمر، ومجموعة ثانية هى أفعال النهى، وهكذا.

أما أن نجمع من كل تصنيف فصيلا، ونمزج بين الفصائل المختلفة فى تصنيف واحد فهذا ما تأباه اللغة نفسها، ويرفضه المنهج

¹ ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٤-١٠٥.

العلمى، ولا يقبله العقل السليم، ويؤدى فى النهاية- وهذا هو المهم - إلى افتراضات متعددة، لا داعى لها، ولا مسوغ.

جهد بلاغى

وقد حاول العلماء، ولا سيما البلاغيون إصلاح تلك القاعدة، بعد أن خالفت تلك الشواهد عند اصطدامها، فقالوا إن الفعل(الماضى) مستعمل مكان الفعل(المضارع)؛ ليدل على(التحقيق والتأكيد)¹، لكن يبقى أن كل ما يقال هناك من تأويلات للإبقاء على التقسيم الثلاثى للفعل إن هو إلا ضرب من التمحك، وصنف من الافتراض، وترميم للقاعدة المتهالكة، والأولى هو النظر فى طريقة التصنيف ذاتها بعدم الربط بين الشكل، أو الصيغة من ناحية، والدلالة على الزمن من ناحية أخرى؛ فالجهة بينهما منفكة، كما يقول المناطقة، أو على الأقل هما فكرتان متباعدتان، بحيث يصعب الربط بينهما .

شواهد

فيما يخص الفعل المضارع لدينا فى اللغة شواهد كثيرة أيضا، وموثقة، بل بعضها فى الدرجات العلا من الفصاحة؛ بحيث لا يمكن ردها، وقد استعمل فيها الفعل المسمى(الفعل المضارع)، لكنه فى تلك الشواهد لا يمكن فهمه على الزمن الحاضر، أو المستقبل، وإنما يدل على الماضى، كقول الحق

¹ ينظر الفوائد المشوق ٣٢-٣٣، وينظر الأمالى الشجرية ١/٣٠٤-٣٠٥، ١٧٧/٢ .

﴿...إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم...﴾^١

﴿...إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم...﴾^٢

﴿وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون﴾^٣
﴿واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة .. إذ يعدون في السبت إذ تأتيتهم حيتانهم﴾^٤
ففى الآيات السابقة أفعال، يصفها الهيكل النحوى على أنها من فصيلة الفعل المضارع، وهو فى ذلك الهيكل يدل على زمن الحال، أو الاستقبال، لكن واقع التركيب الذى وردت فيه تلك الأفعال يأبى أن تكون دلالتها دلالة الحاضر، أو المستقبل؛ بحكم أنها تحكى أحداثا، انتهت فى الزمن الماضى، وتلك الأفعال فى الآيات هى على الترتيب:

(يعدون، تأتيتهم، يلقون، يكفل، يختصمون، تقول، يكفيكم، تستغيثون)
فهذه المجموعة من الأفعال - من حيث الصيغة - تتفق مع ما ذهب إليه النحاة من أن كلا منها هو (الفعل المضارع)، لكن من حيث (الدلالة)، ومن حيث (الموقعية)، ومن حيث (المصاحبة)، لا يمكن تصنيفها فى الهيكل النحوى ذاته على أنها أفعال للحاضر، أو المستقبل؛ فهى من حيث الدلالة أحداث، وقعت فى الزمن الماضى؛ مثل
{حكاية الأحداث الماضية، الفعل الماضى فى (كنت، الظرف (إذ))}

^١ من الآية ٩ سورة الأنفال .

^٢ من الآية ١٥٣ سورة آل عمران.

^٣ من الآية ٤٣ سورة آل عمران.

^٤ من الآية ١٦٣ سورة الأعراف.

تصنيف افتراضى

وعلى ذلك أرى أن التصنيف الثلاثى فى الهيكل النحوى لذلك الفعل العربى تصنيف افتراضى، لا ينهض على الحقائق المستفادة من القرائن (الصيغة)، و(الدلالة)، و(الموقعية)، وإنما يعتمد على الربط بين جانبى الحدث، والزمن فى الفعل إلى حد ما، وهذه مسألة جانبية غير مرضية.

الحاجة إلى تصنيف

ولعل السطور السابقة تدلّك . قارئى العزيز . على مدى مسيس الحاجة إلى إعادة النظر فى تصنيف الفعل العربى، ولعل أهم الأفكار التى يمكن أن تساعدنا أثناء إعادة النظر هى أن دلالة الفعل العربى دلالة سياقية، لا صيغية، بمعنى أن الصيغة¹ وحدها منعزلة عن السياق لا تكفى فى تصنيف الفعل، ولذلك لا يصح . عندى . الاعتماد عليها وحدها دون وضعها فى سياق أثناء تصنيف الفعل العربى، كما أنه ينبغى أيضا الكف عن الاعتماد على فكرة الزمن أثناء التصنيف، وأخيرا ينبغى الإقلاع تماما عن إقرار فكرة ما فى باب من أبواب العلم، ثم نقضها فى باب آخر من أبواب العلم نفسه، أو فى علم آخر، فالقاعدة لا تكون (قاعدة) إلا إذا

¹ فى علاقة الصيغة والبنية بالسياق اقرأ باستفاضة فصلا كاملا فى رسالة الماجستير (القرائن النحوية اللازمة فى سبك الجملة العربية) للدكتورة فاطمة الزهراء عبدالله محمد . ٥٥/٣٢ .

اتسمت بالاستقرار، والاستمرار، والاطراد قدر الإمكان، وكذلك أن تتصف بالشمول والعموم.

ناحية عملية

وأخيرا رغم تلك الأمور التي تم ذكرها في النقاط السابقة عن التصنيف الذي قدمه نحاة العربية، وصرفيها للفعل العربي فإن حديثنا هنا نعتمد فيه على ذلك التصنيف الموروث المنتقد إلى أن نتوصل نحن، أو غيرنا إلى تصنيف آخر، نرجو أن يسلم من مثل تلك النقاط.

الفعل العربي

بين البناء والإعراب

سبق لنا^١ التحدث عن الإعراب والبناء عموما، والتفريق بينهما، والحديث عن الكلمات المعربة، والكلمات المبنية، وعن أنواع الإعراب، وأنواع البناء، وقلنا هناك إن النحويين يعتبرون (الأصل) في الأفعال أن تكون مبنية، ولذلك لا تحتاج إلى تعليل في بناء الفعل؛ فمن أصولهم: (ما جاء على بابه فلا سؤال عن علته)

حسب أصولهم التي علمونا إياها، وقلنا هناك إن (الفعل الماضي) مبنى دائما، وكذلك (الفعل الأمر) لدى جمهورهم، وأن (الفعل المضارع) مبنى على (الأصل) عندهم في حال إسناده إلى نون النسوة، وفي حال اتصاله بنون التوكيد المباشرة، أما في غير هاتين الحالتين فإن الفعل المضارع

^١ في الجزء الأول من سلسلتنا هذى، وهو كتابي (مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة)

يخرج عندهم على(الأصل)، وهو البناء؛ فيكون معربا، ولذلك يحتاجون إلى تقديم العلة في إعراب الفعل المضارع؛ حيث إنه قد جاء في الإعراب(على غير بابه)، ومن أصولهم أن:

(ما جاء على غير بابه وجب السؤال عن علته)

ومن عللهم في ذلك الشأن أنه يشبه الأسماء في أمور لفظية، وفي أمور وظيفية، وفي أمور دلالية، سبق التنويه عنها، وإعراب المضارع يحدث- مثل بنائه أيضا- في حالين: أولاها عدم إسناده إلى (نون النسوة)، بمعنى إسناده إلى أى من الضمائر عدا ذلك الضمير، أو إسناده إلى اسم ظاهر، وبشرط عدم توكيده بالنون، والأخرى توكيده بنون التوكيد غير المباشرة، كما هو آت بعد قليل، والآن إلى الحديث عن بناء الأفعال(الماضى، والأمر، والمضارع)، ثم إعراب الفعل المضارع.

أولا بناء الأفعال

الفعل(الماضى)مبنى دائما، وكذلك الفعل(الأمر)، أما الفعل(المضارع) فمبنى في حالين، ذلك هو الإجمال، أما التفصيل، والتلخيص¹، فيمكن رصده فيما يلي:

¹ (تلخيص) دلالتها المعجمية هي البسط، والتكثير، وتلك هي الدلالة الصحيحة لغويا، وذلك هو عكس المستخدم على السنة غير المدققين في استخدام اللغة.

الفعل الماضى

يبنى الفعل الماضى على واحدة من ثلاث؛ على الضم، أو على الفتح، أو على السكون، وتفصيل ذلك فيما يلى:

بناء الماضى على الضم

يحدث ذلك فى حال واحدة، هى حال إسناده إلى واو الجماعة؛ كما فى قول الحق:

﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب...﴾^١

الفعل (كفر) فعل ماض مبنى على الضم؛ بسبب إسناده إلى واو الجماعة، لا محل له من الإعراب.

بناء الماضى على الفتح

يحدث ذلك فى أربع حالات، هى:

١. إذا اتصلت بآخره (تاء التانيث الساكنة)، كقول الحق

﴿...فكذبوه فأخذتهم الرجفة...﴾^٢

الفعل (أخذ) فعل ماض مبنى على الفتح؛ بسبب اتصاله بتاء التانيث، لا محل له من الإعراب.

٢. إذا اتصل بآخره (ألف الاثنين، أو الاثنتين)؛ كقول الحق

﴿...فإنطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها...﴾^١

^١ من الآية ١ سورة البينة.

^٢ من الآية ٣٧ العنكبوت.

الفاعل(انطلق)، (استطعم) كل منهما فعل ماض مبني على الفتح؛ بسبب
إسناده إلى ألف الاثنين، لا محل له من الإعراب.

. إذا اتصل بآخره(ضمير من ضمائر النصب)، كقول الحق

﴿... فأتوهن من حيث أمركم الله...﴾^٢

﴿... كلا لما يقض ما أمره...﴾^٣

﴿...والله أمرنا بها...﴾^٤

فالفاعل(أمر)مبني على الفتح؛ بسبب اتصاله بضمير الغائب(ه)، ثم
اتصاله بالضمير المفعول(كم)، ثم بالضمير(نا)المفعولين، لا محل له من
الإعراب في الشواهد السابقة.

. إذا لم يتصل بآخر الماضي ضمير، ولا حرف، كقول الحق

﴿...قد سمع الله قول التي تجادلك...﴾^٥

الفعل(سمع)فعل ماض مبني على الفتح، لا محل له.

بناء الماضي على السكون

يحدث ذلك في حال واحدة، هي إسناده إلى ضمير رفع متحرك،
وذلك ثلاثة ضمائر، هي:

(تاء الفاعل)، و(نا الفاعلين)، و(نون النسوة)

^١ من الآية ٧٧ سورة الكهف.

^٢ من الآية ٢٢٢ سورة البقرة

^٣ من الآية ٢٣ سورة عبس

^٤ من الآية ٢٨ سورة الأعراف

^٥ من الآية ١سورة المجادلة.

كما فى قول الحق

﴿...أنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين...﴾^١

الفعل(قال)فعل ماض مبنى على سكون الوقف؛ لإسناده إلى تاء
الفاعل، لا محل له من الإعراب.

﴿إن كنت قلته فقد علمته...﴾^٢

الفعل(قلت)فعل ماضى مبنى على سكون الوقف؛ لإسناده إلى(تاء)
الفاعل، لا محل له من الإعراب.

﴿... وإذ أخذنا منكم ميثاقكم...﴾^٣

الفعل(أخذ)فعل ماضى مبنى على سكون الوقف؛ لإسناده إلى(نا)
الفاعلين، لا محل له من الإعراب.

﴿... وأخذن منكم ميثاقا غليظا...﴾^٤

الفعل (أخذ) فعل ماض مبنى على سكون الوقف؛ لإسناده إلى (نون
النسوة)، لا محل له من الإعراب.

الفعل الأمر

يبنى الفعل الأمر على حذف النون، وعلى حذف العلة، وعلى
السكون، وعلى الفتح، وتفصيل ذلك فيما يلى

١. من الآية ١١٦ سورة المائدة

٢. من الآية ١١٧ سورة المائدة

٣. من الآية ٦٣ سورة البقرة

٤. من الآية ٢١ سورة النساء

بناء الأمر على حذف النون

يحدث ذلك إذا اتصل الفعل الأمر بواو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، وتلك الحالات هي التي يسمى الفعل الأمر فيها (شبيها بالأفعال الخمسة)؛ فهو يشبهها في الاتصال بتلك الضمائر، ويخالفها في أنه أمر، لا مضارع؛ كقول الحق

﴿وقولوا للناس حسنا...﴾^١

﴿... فقولوا له قولاً لنا...﴾^٢

﴿... فقولى إني نذرت للرحمن صوما...﴾^٣

ففاعل(القول) في الآيات أمر مبنى على حذف النون، نيابة عن السكون، عند النحويين؛ لأنه شبيه بالأفعال الخمسة.

بناء الأمر على حذف العلة

يحدث ذلك عندما يكون المضارع معتل الآخر؛ كالأية

﴿... ادع إلى سبيل ربك بالحكمة...﴾^٤

فالفاعل(ادع) أمر مبنى على حذف الواو، نيابة عن السكون، عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالواو، وكذلك في قول الحق

﴿... وألق ما فى يمينك...﴾^٥

^١ من الآية ٨٣ سورة البقرة

^٢ من الآية ٤٤ سورة طه

^٣ من الآية ٢٦ سورة مريم.

^٤ من الآية ١٢٥ سورة النحل.

^٥ من الآية ٦٩ سورة طه.

فالفعل(ألق)أمر مبنى على حذف الياء، نيابة عن السكون، عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالياء، وكالحديث الشريف
(... ارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس ...)
فالفعل(ارض)أمر مبنى على حذف الألف اللينة، نيابة عن السكون، عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالألف.

لكن لغة الشعر تحكم في تناغم الموسيقى بذكر العلة؛ كما في قول عنترَةَ(على نغم الكامل):

إذا كَشَفَ الزَّمَانُ لَكَ القِنَاعَا / وَمَدَّ إِلَيْكَ صَرَفُ الدَّهْرِ بَاعَا
فلا تخشَ المنيَةَ والتقيهَا / ودافع ما استطعتَ لها دفاعَا

بناء الأمر على الفتح

يحدث ذلك في الفعل الأمر الصحيح الآخر، إذا باشرته نون التوكيد، وبشروطه، ومن شواهد الحديث الشريف:

(... فَأَنْزَلْنِي سَكِينَةً عَلَيْنَا)

فالفعل(أنزل)أمر مبنى على الفتح؛ لأنه متصل بنون التوكيد الخفيفة المباشرة، لا محل له من الإعراب.

بناء الأمر على السكون

يحدث ذلك في الفعل الأمر الصحيح الآخر في حالين :
إذا اتصلت به نون النسوة، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿... وَقَلْنِ قَوْلًا مَعْرُوفًا ...﴾^١

^١ من الآية ٣٢ سورة الأحزاب.

ف فعل القول أمر مبنى على سكون الوقف؛ لأنه صحيح الآخر، ومسنَد إلى نون النسوة.

. إذا لم يتصل به ضمائر، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿قِم فَأَنْذِرْ﴾^١

فالفعل (قم) أمر مبنى على سكون الوقف؛ لأنه صحيح الآخر، وليس شبيها بالأفعال الخمسة، و لم يتصل به شيء.

الفعل المضارع

الفعل المضارع معرب، إلا في حالين، يكون فيهما مبنيًا:

الحال الأولى

يكون فيها مبنيًا على السكون، وذلك إذا أسند إلى نون النسوة، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيَعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ...﴾^٢

فالفعل (يضرب) مضارع مبنى على سكون الوقف، بسبب إسناده إلى نون النسوة.

^١ الآية ٢ سورة المدثر .

^٢ من الآية ٣١ سورة النور .

الحال الأخرى

يكون فيها مبنيا على الفتح، وذلك إذا باشرت آخره نون التوكيد،
خفيفة كانت، أم ثقيلة، ومن التوكيد بالخفيفة ما ورد فى قول زهير(على
نعم الطويل):

لَأَرْتَحِلُنَّ بِالْفَجْرِ ثُمَّ لِأَدَائِنَ إِلَى اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ يُعْرِجَنِي طِفْلُ

وقول طرفة(على نعم الطويل):

كقنطرة الرُّومِيِّ أَقْسَمَ رَبِّهَا / لتكتنفن حتى تُشَادَ بقرمذ

ويمكن رسم النون الخفيفة ألف تنوين، فنقرأها نونا، ونكتبها ألفا؛ كما ورد
فى قول الحق

﴿... لنسفعا بالناصية...﴾^١

فالفعل(نسفع)مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة،
ومن التوكيد بالثقيلة ما ورد فى قول الحق:

﴿... ليجمعنكم إلى يوم القيامة...﴾^٢

فالفعل(يجمع)مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون...

ثانيا إعراب الفعل المضارع

سبق أن الفعل المضارع يكون مبنيا إذا اتصلت به نون التوكيد
المباشرة، وهذا يعنى أنه يكون معربا عند توكيده بنون التوكيد غير

^١ من الآية ١٥ سورة العلق.

^٢ من الآية ٨٧ سورة النساء.

المباشرة، ويكون المضارع معربا أيضا إذا لم تكن معه نون التوكيد، سواء كانت مباشرة، أم غير مباشرة، وفيما يلي بيان ذلك.

إعراب المضارع المؤكد بالنون غير المباشرة

إنما يحدث توكيد المضارع بنون التوكيد غير المباشرة إذا كان ذلك المضارع مسندا إلى (واو) الجماعة، أو (ياء) المخاطبة، أو (ألف) الاثنين، على التفصيل الآتى.

المضارع المسند إلى (واو) الجماعة

نون التوكيد إذا كانت ثقيلة فإنها حينئذ نونان: الأولى ساكنة، والأخرى متحركة، وإذا كانت خفيفة فإنها حينئذ نون واحدة ساكنة، وهى فى حال الأفعال الخمسة تأتى بعد نون الإعراب على النحو التالى:

(تفهم) عند إسناده إلى (واو) الجماعة يصير من الأفعال الخمسة؛ فيقال (تفهمون)، والنون الأخيرة نون الإعراب؛ فهى علامة الرفع، وهى مفتوحة، ثم باستعمال نون التوكيد الثقيلة؛ أى المكونة من نونين يصير إلى:

(تفهمونَ نَ)

وبذلك تتوالى ثلاث نونات، وتتوالى الأمثال بهذا الشكل غير مسموح به فى العربية، حسب أنظمتها الصوتية^١، ومن ثم لا بد من التخلص من أحد

^١ من علماء سلفنا من لا تقنعه مسألة الاستئقال، أو الكراهية فى توالى الأمثال صوتيا، ومنهم الدمامينى؛ فهو يعلق على من يعتمد فى تعليل القاعدة اللغوية على مقولة الخفة، والثقل قائلا " كيف يستقيم تعليل الحذف بالاستئقال، و قد اجتمعت فى قوله تعالى

تلك النونات، ولا يصح حينئذ استبعاد إحدى نونى التوكيد؛ حتى لا يضيع معنى التوكيد، أما نون الإعراب فصحيح أنها علامة الإعراب، لكن يمكن التخلص منها تحقيقاً لغرض صوتي، هو (تحاشي توالى الأمثال)، وحين التخلص منها يلتقى ساكنان: الأول سكون مد، هو (واو) الجماعة، والآخر سكون وقف، هو سكون نون التوكيد، هكذا:

(لـ تفهمو نَ نَ)

وصوتياً لا يصح التقاء الساكنين، وعليه لابد من التخلص من أحدهما تحاشياً لذلك التلاقى بين نينكم الساكنين، وحينئذ لا يصح التخلص أيضاً من إحدى نونى التوكيد؛ حتى لا يضيع معنى التوكيد، ومن ناحية أخرى، فإن الساكن الآخر، وهو (واو) الجماعة هو الفاعل، ومعلوم أن الفاعل عمدة، لا يصح حذفه، وهذه قاعدة نحوية، لكن القاعدة الصوتية التي تمنع تلاقى الساكنين أقوى من القاعدة النحوية في عدم حذف الفاعل، ولذلك يحذف الفاعل (واو) الجماعة، لكن على أن تبقى الضمة التي قبله دليلاً على وجوده بعد حذفه؛ فمن أصولهم أن:

(المحذوف بدليله كالمذكور بلفظه)

النتيجة

وتكون النتيجة النهائية:

(لتفهمنَّ)

(وعلى أمم من معك) فى الآية ٤٨ سورة هود ثمانى ميمات ... " جاء ذلك فى روح المعانى للآلوسى فى معرض تفسيره قول الحق (وإن كلا لما ليوفينهم... من الآية ١١١ سورة هود .

وحيئنذ يكون الفعل المضارع معربا مرفوعا بتجرده من الناصب والجازم، وعلامة الرفع ثبوت النون - التي تحذفها لتحاشى توالى الأمثال - نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(واو) الجماعة - المحذوفة (لتحاشى التقاء الساكنين)، والضمة قبلها دليل عليها - ضمير مبنى فى محل رفع فاعل.

شواهد

ومن الشواهد فى ذلك ما ورد فى قول الحق:

﴿ وَتَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾^١

﴿ ثُمَّ لَتَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾^٢

﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ﴾^٣

﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^٤

﴿ قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ ﴾^٥

﴿ لَتُنْبِئُونَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾^٦

ومنه فى شواهد الحديث الشريف قول المعصوم:

(لتأمرن بالمعروف، ولتنتهون عن المنكر، أو لتوشكن أن يسلب الله عليكم ...)

^١ من الآية ٨٨ سورة ص.

^٢ من الآية ٨ سورة التكاثر.

^٣ من الآية ٧ سورة التغابن.

^٤ من الآية ١٠٢ سورة آل عمران.

^٥ من الآية ٦٦ سورة يوسف.

^٦ من الآية ١٨٦ سورة آل عمران.

المضارع المسند إلى ياء المخاطبة

نموذجه (تفهم)، وعند إسناده إلى (ياء) المخاطبة يصير من الأفعال الخمسة؛ فيقال (تفهمين)، وتلك النون المفتوحة فى آخره نون الإعراب؛ فهى علامة الرفع، ثم باستعمال نون التوكيد يصير إلى:

(لـ تفهمينَ نَ)

وبذلك تتوالى ثلاث نونات، وتوالى الأمثال بهذا الشكل أيضا غير مسموح به فى العربية، حسب أنظمتها الصوتية، ومن ثم لابد من التخلص من أحد تلك النونات، ولا يصح حينئذ استبعاد إحدى نونى التوكيد؛ لئلا يضيع معنى التوكيد.

أما نون الإعراب؛ فصحيح أيضا أنها علامة الإعراب، لكن يمكن التخلص منها تحقيقا لغرض صوتى هو (تحاشى توالى الأمثال)، وحين التخلص منها يلتقى ساكنان: الأول سكون مد، هو ياء المخاطبة، والآخر سكون وقف، هو سكون نون التوكيد هكذا:

(لـ تفهمينَ نَ)

وصوتيا لا يصح التقاء الساكنين، وعليه لابد من التخلص من أحدهما تحاشيا لذلك التلاقى بين الساكنين، وحينئذ لا يصح التخلص من نون التوكيد؛ حتى لا يضيع معنى التوكيد، ومن ناحية أخرى ياء المخاطبة ضمير، هو الفاعل، ومعلوم أن الفاعل عمدة، لا يصح حذفه، وهذه قاعدة نحوية، لكن القاعدة الصوتية التى تمنع تلاقى الساكنين أقوى من القاعدة النحوية فى عدم حذف الفاعل، ولذلك يحذف الفاعل (ياء

المخاطبة)، لكن على أن تبقى الكسرة التى قبله، دليلا على وجوده بعد حذفه.

النتيجة

وحيئنذ تكون النتيجة النهائية:

(لتفهمين)

وحيئنذ يكون الفعل المضارع معربا مرفوعا بتجرده من الناصب والجازم، وعلامة الرفع ثبوت النون - التى تحذفها لتحاشى توالى الأمثال - نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة، و(ياء المخاطبة) - المحذوفة لتحاشى التقاء الساكنين، والكسرة قبلها دليل عليها - ضمير مبنى على سكون المد فى محل رفع فاعل.

ومن الشواهد فى ذلك ما ورد فى قول الحق:

﴿فأما ترين من البشر أحدا فقولى...﴾^١

ومن شواهدة أيضا ما ورد فى حديث عائشة^٢ (رضى الله عن أمنا):

(قال لتُخْبِرْنِيْ أَوْ لِيُخْبِرْنِيْ اللطيف الخبير)

المضارع المسند إلى ألف الاثنين

نموذجه (تفهم)، وعند إسناده إلى (ألف) الاثنين يصير من الأفعال الخمسة؛ فيقال (تفهمان)، والنون الأخيرة المكسورة نون الإعراب؛ فهى علامة الرفع، ثم باستعمال نون التوكيد يصير إلى:

^١ من الآية ٢٦ سورة مريم.

^٢ فى سنن النسائى، باب الغيرة

(ل تفهمان نْ نْ)

وبذلك تتوالى ثلاث نونات، وتوالى الأمثال بهذا الشكل أيضا غير مسموح به فى الأنظمة الصوتية العربية، ومن ثم لابد من التخلص من أحد تلك النونات، ولا يصح حينئذ استبعاد نون التوكيد؛ حتى لا يضيع معنى التوكيد.

أما نون الإعراب، فصحيح أنها علامة الإعراب، لكن يمكن التخلص منها تحقيقا لغرض صوتى، هو (تحاشى توالى الأمثال)، لكن مع الاحتفاظ بكسرتها إلى حين، وعند التخلص منها يلتقى ساكنان: الأول سكون مد، هو ألف الاثنى، والآخر سكون وقف، هو سكون نون التوكيد، هكذا:

(ل تفهمان نْ نْ)

وصوتيا لا يصح (التقاء الساكنين)، وعليه لابد من التخلص من أحدهما تحاشيا لذلك التلاقى بين الساكنين، وحينئذ لا يصح التخلص من إحدى نونى التوكيد؛ حتى لا يضيع معنى التوكيد، ومن ناحية أخرى (ألف) الاثنى هو الفاعل، ومعلوم أن الفاعل عمدة، لا يصح حذفه، وهذه قاعدة نحوية، ويمكن أيضا هنا كسر هذه القاعدة النحوية لتنفيذ القاعدة الأقوى، وهى القاعدة الصوتية التى تمنع (تلاقى الساكنين)، لكن هذا لا يصح أن يحدث؛ لتحاشى اللبس الذى يمكن حدوثه عند حذف ألف الاثنى؛ حيث يلتبس حينئذ الفعل المسند إلى ألف الاثنى مع الفعل المسند إلى ضمير المفرد المذكر فى ذلك الوضع:

(ل تفهمان نْ نْ)

وعليه تبقى ألف الاثنيين، ولا تحذفها، كل ما فى الأمر أنه يحدث تخفيف التلاقى بين الساكنين بتغيير فتحة نون التوكيد الأخيرة إلى تلك الكسرة التى احتفظنا بها إلى حين من نون الإعراب؛ حتى لا تتوالى أربع فتحات، منها فتحتان فى ألف الاثنيين، أو قل الفتحة الطويلة المكونة صوتيا من فتحتين قصيرتين، مع فتحة المناسبة قبل تلك الألف، ومع فتحة نون التوكيد، وإنما تأتى تلك الكسرة من كسرة نون الإعراب التى حذفتها.

النتيجة

فتكون النتيجة النهائية:

(لتفهمانَّ)

وحيئنذ يكون الفعل المضارع معربا مرفوعا بتجرده من الناصب والجازم، وعلامة الرفع ثبوت النون - التى حذفتها لتحاشى(توالى الأمثال)- نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنيين ضمير مبنى على سكون المد فى محل رفع فاعل.

ملحوظة

فى نون التوكيد غير المباشرة يبقى الحديث عن المضارع المسند إلى نون النسوة، رغم كونه مبنيا على السكون - كما سبق - وذلك فى سبيل إتمام الحديث نحويا عن نون التوكيد غير المباشرة، وفيما يلى بيان ذلك.

نموذجه (لتفهمنَ)، وعند توكيده بالنون ينتج النموذج (لـ تفهمنَ نَ) وبذلك تتوالى ثلاث نونات، و(توالى الأمثال) بهذا الشكل غير مسموح به فى الأنظمة الصوتية العربية، ومن ناحية أخرى لا يمكن حذف أى من تلك النونات؛ فنون النسوة فاعل، وليس قبله من الحركات ما يدل عليه لو لجأنا إلى حذفه.

ونون التوكيد أيضا لا يمكن الاستغناء عنها؛ حتى لا يضيع معنى التوكيد، وهنا تلجأ العربية إلى إحدى وسائلها للتخلص من (توالى الأمثال) هى الفصل بينها باستخدام (ألف)، تسميها (الألف الفارقة)؛ بحكم أنها تفرق بين نون النسوة، ونون التوكيد؛ فينتج (لـ تفهمنانَ).

كل ما فى الأمر بعد استخدام (الألف الفارقة) أنه يجب تغيير فتحة نون التوكيد إلى كسرة، وذلك أيضا (لتحاشى توالى الأمثال) فى أربع فتحات؛ حيث لدينا فتحة طويلة هى (الألف الفارقة)، وهى صوتيا فتحتان قصيرتان، وقبلها فتحة المناسبة للألف، وبعد الألف فتحة نون التوكيد، فلا بد من تغيير بعض تلك الفتحات؛ فحدث أن تغيرت فتحة نون التوكيد إلى كسرة، و ربما يمكننى هنا تعليل اختيار الكسرة، دون غيرها بعدد من الأسباب؛ أولها طرد الباب بينها وبين نون النسوة هنا، وألف الاثنين فى الفقرة السابقة، وثانيها أن الكسرة هى المستخدمة عادة لدى لغويينا فى (تحاشى التقاء الساكنين)، وثالثها أن الضمة مستبعدة صوتيا، وهى الحركة الباقية.

إعراب المضارع المجرد من التوكيد

سبق أن الفعل المضارع معرب إلا في حالين، وقد سبق بيان تينكم الحالين بأنهما بناؤه على الفتح عند مباشرة نون التوكيد في آخره، وبناؤه على السكون عند إسناده إلى نون النسوة، أما فيما عدا هاتين الحالين فيكون الفعل المضارع معرباً، وإعرابه:

(رفع، أو نصب، أو جزم)

ولا جر في المضارع؛ بحكم امتناع الجر في الأفعال عموماً، أو على حد عبارة سيبويه:

" ليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم "

وفي السطور التالية رصد ثلاثة الأصناف تلك من الإعراب التي تعثرى المضارع، كل منها ما أسبابه، وما شواهد، وقبل ذلك نحدد علامات إعرابه.

علامة الرفع

- الضمة هي العلامة التي يعدها النحاة (أصلية) من بين علامات الرفع، وتكون ظاهرة آخر الفعل المضارع - غير المعتل، وغير المسند إلى (واو) الجماعة، أو (ألف) الاثنين، أو (ياء) المخاطبة، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^٢

^١ الكتاب ٣/١، بولاق .

^٢ الآية ٥ سورة الفاتحة .

فالفعل (نعد) مضارع مرفوع ، وعلامة الرفع ضمة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة، وتكون الضمة مقدرة آخر المضارع المعتل الآخر، كقول الحق

﴿...وأنت لا تنظماً فيها ولا تضحى﴾^١

فالفعل (تضحى) مضارع مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأنه معتل الآخر بالألف، وكما فى قول الحق.

﴿... كذلك يحيى الله الموتى ...﴾^٢

فالفعل (يحيى) مضارع مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها الثقل؛ لأنه معتل الآخر بالياء، وكما فى قول الحق

﴿... قل هذه سببلى أدعو إلى الله ...﴾^٣

فالفعل (أدعو) مضارع مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة فوق آخره، منع من ظهورها الثقل؛ لأنه معتل الآخر بالواو.

- ثبوت النون علامة لرفع المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة، بمعنى إسناده إلى (واو) الجماعة، أو (ألف) الاثنين، أو (ياء) المخاطبة، كما فى قول الحق

﴿...آبأؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب ...﴾^٤

^١ الآية ١١٩ سورة طه .

^٢ من الآية ٧٣ سورة البقرة .

^٣ من الآية ١٠٨ سورة يوسف .

^٤ من الآية ١١ سورة النساء .

فالفعل (تدرون) مضارع مرفوع، وعلامة الرفع ثبوت النون، نيابة عن الضمة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

علامة النصب

- الفتحة هي العلامة التي يعدها النحويون (أصلية) من بين علامات النصب، وتكون ظاهرة آخر الفعل المضارع - غير المعتل بالألف، وغير المسند إلى (واو) الجماعة، أو (ألف) الاثنين، أو (ياء) المخاطبة - ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿... وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن...﴾^١

فالفعل (يؤمن) مضارع منصوب بعد (لن)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة.

وتكون الفتحة أيضا ظاهرة؛ لخفتها فوق آخر المضارع المعتل

الآخر بالياء، كما في قول الحق

﴿... قالوا يا موسى إما أن تلقى وإما أن نكون نحن الملقين﴾^٢

فالفعل (تلقى) مضارع منصوب بعد (أن)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة لخفتها^٣ فوق الياء.

^١ من الآية ٣٦ سورة هود.

^٢ من الآية ١١٥ سورة الأعراف.

^٣ المسألة ليست مسألة خفة مع الواو، أو الياء؛ إنما هي مسألة إمكانية النطق بتلك الحركة مع ذلك الصوت نظرا لتحقيق (قيمة المخالفة) بينهما، بدليل أنه عند انتفاء تلك المخالفة يتعذر النطق؛ فهذه الفتحة نفسها يتعذر نطقها مع الألف؛ لأنهما من جنس واحد، وكذلك الضمة مع الواو.

وتكون الفتحة كذلك ظاهرة، لخفتها فوق آخر المضارع المعتل
الآخر بالواو، كما فى قول الحق

﴿... لن ندعو من دونه إليها...﴾^١

فالفعل (ندعو) مضارع منصوب بعد (أن)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة،
لخفتها فوق الياء.

كما تكون الفتحة مقدرة للتعذر^٢ فوق آخر المضارع المعتل الآخر
بالألف، كما فى قول الحق

﴿... ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى...﴾^٣

فالفعل (ترضى) مضارع منصوب بعد (لن)، وعلامة النصب فتحة مقدرة،
فوق آخره منع من ظهورها التعذر؛ لأنه معتل الآخر بالألف.

- حذف النون علامة لنصب المضارع، إذا كان من الأفعال الخمسة،
بمعنى اتصاله بـ(واو) الجماعة، أو (ألف) الاثنين، أو (ياء) المخاطبة، ومن
شواهد ذلك قول الحق

﴿... فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار...﴾^١

^١ من الآية ١٤ سورة الكهف.

^٢ المصطلح (تعذر) يعنون به استحالة القدرة على نطق تلك الحركة فى ذلك الموضع،
والحركة هنا فتحة، والموضع هنا ألف المد واللين، أى المقصورة، ويمكننا تقديم السبب
من علم الأصوات فى تلك الاستحالة؛ حيث إن الألف صوتياً فتحة طويلة، ينقاس طولها
بمقدار فتحتين قصيرتين، وهذا يعنى أنه يستحيل إضاف فتحة ثالثة، هى فتحة
الإعراب؛ حتى (لا يتوالى ثلاثة أمثال)، أو قل (لانعدام القيمة الخلاقية) بين الفتحة القصيرة
وفتحتى الألف.

^٣ من الآية ١٢٠ سورة البقرة.

فالفعل فى (تفعلوا) مضارع منصوب بعد (لن)، وعلامة النصب حذف النون، نيابة عن الفتحة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

علامة الجزم

. السكون العلامة التى يعدها النحويون (أصلية) من بين علامات الجزم، وتستخدم فى آخر الفعل المضارع الصحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾^٢

فالفعل (نشرح) مضارع مجزوم، وعلامة الجزم سكون؛ لأنه صحيح الآخر؛ وليس من الأفعال الخمسة.

- حذف النون علامة جزم المضارع إذا كان من الأفعال الخمسة، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿ ... فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ... ﴾^٣

فالفعل فى (تفعلوا) مضارع مجزوم بعد (لم)، وعلامة الجزم حذف النون، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

- حذف الة علامة جزم المضارع المعتل الآخر، إن لم يكن من الأفعال الخمسة، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿ ... فليدع ناديه... ﴾^٤

^١ من الآية ٢٤ سورة البقرة .

^٢ الآية الأولى سورة الشرح .

^٣ من الآية ٢٤ سورة البقرة.

^٤ من الآية ٧٨ سورة العلق.

فالفعل (يدع) مضارع مجزوم بعد (لام الأمر)، وعلامة الجزم حذف الواو من آخره، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالواو، وكذلك في قول الحق

﴿... ولا تمش في الأرض مرحا...﴾^١

فالفعل (تمش) مضارع مجزوم بعد (لا) الناهية، وعلامة الجزم حذف الياء من آخره، نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالياء، وكذلك في قول الحق.

﴿... ولا تنس نصيبك من الدنيا...﴾^٢

فالفعل (تنس) مضارع مجزوم بعد (لا) الناهية، وعلامة الجزم حذف الألف اللينة من آخره، نيابة عن السكون؛ لأنه معتل الآخر بالألف.

رفع الفعل المضارع

متى يكون الفعل المضارع مرفوعاً؟ ولماذا؟ واجه النحويون هذا التساؤل، وحاولوا إجابته من خلال الفكرة المهيمنة على هيكل النحو العربي، وهي فكرة العامل، وقد تعددت إجاباتهم، حتى بلغت سبع^٣ إجابات، نرصدها فيما يلي، مع توجيه الرد نقدياً على كل منها قدر الإمكان.

(١) رأى الكسائي^٤ أن رافع الفعل المضارع هو (حرف المضارعة) في أوله؛

^١ من الآية ٣٧ سورة الإسراء.

^٢ من الآية ٧٧ سورة القصص.

^٣ ينظر قضايا ونصوص نحوية ص ١٨٨، إعراب الأفعال ص ٨٧.

^٤ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٤٩، حاشية الصبان ٣ / ٤٠٦.

بحكم أن ذلك الفعل قبل دخول حرف المضارعة عليه كان ماضيا مبنيا، فلما دخلت عليه تلك الأحرف جعلته معربا مرفوعا؛ بحكم أنه لم يتغير في ذلك الفعل شيء سواها، فكان عنده لا بد أن تعتبر هي سبب ذلك التغير الذي حدث.

لكن هذا الرأي مردود بأربعة ردود:

- أولها أن حروف المضارعة موجودة أيضا في المضارع المنصوب، والمجزوم، ورغم وجودها فهو غير مرفوع.
- وثانيها أن حروف المضارعة جزء من المضارع، لا ينفصل عنه، ومن أصولهم أن

(الكلمة لا تعمل في نفسها).

- وثالثها أن حروف المضارعة لم تمنع دخول عوامل أخرى قبلها في الفعل نفسه، وهي عوامل النصب، والجزم، وفي أصولهم أنه

(لا يصح دخول عاملين على كلمة واحدة)

لأن ذلك يؤدي عندهم إلى الإحالة، بل منهم من ربط أصلهم السابق بالعقيدة، حين قال إنه (كما لا يوجد خالقان لمخلوق واحد)، فلما لم تمنع حروف المضارعة دخول تلك العوامل دل ذلك على كونها ليست من العوامل.

- ورابعها أن حرف المضارعة إن صح أن يكون سببا في الإعراب عموما؛ بحكم أنه المتغير الوحيد على صيغة الماضي، فإنه لا يصح قبوله سببا في واحد من أصناف الإعراب، هو الرفع، وإلا فما سبب هذا التخصيص.

٢) رأى ثعلب^١ (فى أحد رأييه) أن رافع المضارع هو (المشابهة بينه وبين اسم الفاعل لفظا، ومعنى، واستعمالا).

فمن ناحية اللفظ يتشابهان فى تتابع الحركات، والسكنات، وارتد ذلك مثلا فى الفعل (يستغفر)، واسم الفاعل منه (مستغفر)؛ فهما متشابهان فى أن كلا منهما حرفه الأول حركة، والثانى ساكن، والثالث حركة، والرابع ساكن، والخامس حركة، والسادس متغير فى حركته، وهكذا كل اسم فاعل مع فعله.

ومن ناحية الدلالة، والمعنى يتشابهان فى أن كلا منهما يدل عند النحاة على حدث فى الزمن الحاضر، أو فى الزمن المستقبل، أو فى كليهما، فقولك (أنا فاهم) يدل عندهم على حدوث الفهم فى الزمن الحاضر، والزمن المستقبل؛ مثل قولك (أنا أفهم)، ويمكن تحديد دلالة الحدث فيهما بالزمن الماضى، كقولك (أنا كنت فاهما)، (أنا لم أفهم)، كما يمكن تحديد دلالة الفهم بالزمن المستقبل، كقولك (أنا فاهم غدا ما سأسمعه آنذاك)، (أنا أفهم غدا ما سأسمعه آنذاك).

ومن ناحية الاستعمال يتشابه المضارع مع اسم فاعله فى أن كليهما تدخل عليه لام التوكيد، كما فى قولك (إنك لكاذب)، (إنك لتكذب). وهذا رأى أيضا مردود مرتين:

. أولاها بدخول عوامل النصب، والجزم على المضارع فى تلك الأحوال، وتغيره حينئذ من الرفع إلى النصب، أو إلى الجزم، رغم عدم تغير تلك المشابهة التى يتحدث عنها النحاة.

^١ ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٥٤٩، حاشية الصبان ٣ / ٤٠٦.

. و أخراهما أن تلك العلة إن صلحت لتعليل إعراب المضارع عموما، فإنها لا تصلح لتعليل رفعه.

٣) رأى ثعلب^١ (فى رأيه الآخر) أن المضارع مرفوع بالمضارعة نفسها، وهذا الرأى مردود بأن من أصولهم أن

(الشىء لا يعمل فى نفسه)

وعليه فإن أصولهم لا تقبل هذا الرأى، ولذلك لا يصح اعتماده.

٤) رأى الأعم^٢ أن رافع المضارع هو (الإهمال)، وهذا الرأى مردود بأن هذا المصطلح يعنون به عكس (الإعمال)، وهذا يعنى أن المضارع مرفوع؛ لأنه لم يعمل فيه شىء، ومن أصولهم أنه

(لا عمل دون عامل، كما أنه لا خلق دون خالق)

وعليه فإن أصولهم لا تقبل هذا الرأى، ولذلك لا يصح اعتماده.

٥) رأى بعض البصريين، والبغداديين أن رافع المضارع، أو حسب عبارتهم أن موجب رفعه هو موجب إعرابه؛ بحكم أن الرفع صنف من الإعراب، وهذا الرأى مردود بـ(علاقة العموم والخصوص المنطقية)، فمعلوم أن:

(سبب الخاص يمكن أن يكون سببا فى العام، ولا ينعكس)

فالخاص بحكم خصوصيته يحتاج فى إنشائه إلى سبب، يختلف عن السبب الذى من أجله أنشئ العام، وعليه فموجب (الإعراب) لا يكفى لإيجاب (الرفع).

^١ ينظر همع الهوامع ١ / ١٦٥

^٢ ينظر السابق فى الموضع ذاته.

٦) رأى جمهور البصريين^١ أن رافع المضارع هو (وقوعه موقع الأسماء)، وهذا شبه وظيفي، فأنت تقول (أنا أفهم)، كما تقول (أنا فاهم)؛ فتستخدم الفعل المضارع (أفهم) في موقع الاسم (فاهم)؛ فرفع المضارع إذن عندهم "وقوعه حيث يصح وقوع الاسم"، ويخصون من الأسماء (المبتدأ)، فد (المضارع مرفوع) قياساً على (المبتدأ المرفوع)، والرابط بينهما اتحاد الموقع، كما أنه بوقوعه موقع الاسم في أقوى أحواله عندهم، وهو الابتداء وجب إعطاؤه أقوى أنواع الإعراب عندهم^٢، وهو الرفع. وهذا الرأي أيضاً مردود كرتين:

. أولاهما أنه إذا ارتفع المضارع بوقوعه موقع الاسم المرفوع، فلماذا يرتفع أيضاً بوقوعه موقع الاسم المنصوب، والاسم المجرور؟ ومن ذلك قول الحق

﴿... فظلمت تفكّهون...﴾^٣

فالفعل في (تفكّهون) مضارع مرفوع، رغم وقوعه موقع خبر (ظل) الذي يستحق النصب، ولذلك يقولون إن الجملة كلها في محل نصب خبر (ظل)، وكذلك في قول الحق

^١ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٤٩، همع الهوامع ١ / ١٦٥، حاشية الصبان ٣ / ٤٠٦.

^٢ عندي أنه ليس من العلم استخدام معايير مثل (القوة والضعف) في مجال التحليل اللغوي؛ بحكم أنه ليس في اللغة ما هو أقوى، وما هو أضعف؛ وبحكم أنه معيار، لا يمكن ضبطه، وقد فندت حجج النحاة في ذلك في رسالتي للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوي) في المبحث المعنون بـ (الأصل والفرع) (٤٦٣-٤٨٣).

^٣ من الآية ٦٥ سورة الواقعة .

﴿... كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون...﴾^١

فالفعل في (يعلمون) مضارع مرفوع، رغم وقوعه موقع الصفة المجرورة للاسم المجرور (قوم)، ولذلك يقولون إن الجملة كلها في محل جر صفة. - وأخراهما وقوع الفعل المضارع مرفوعا في مواضع، لا يصح فيها استخدام الأسماء أصلا، ومن ذلك وجوب استخدام المضارع في جملة الخبر بعد (كاد) وأخواتها، كقول الحق

﴿... وما كادوا يفعلون﴾^٢

فالفعل في (يفعلون) مضارع مرفوع، رغم وقوعه في موقع يستحيل فيه استخدام الاسم، وهو خبر (كاد). ومن المواضع التي يقع فيها المضارع مرفوعا، ولا يصح فيها أيضا استخدام الأسماء وقوعه بعد (هلا)، وبعد (مالك)، أو (مالي)، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿... ومالي لا أعيد الذي فطرني...﴾^٣

فالفعل (أعيد) مضارع مرفوع، رغم وقوعه في موقع، يستحيل فيه استخدام الاسم، وهو بعد (مالي)، وكما في قول الخنساء (على نغم الطويل) أعينى هلا تبكيان أخاكما إذا الخيل من طول الوجيف اقشعرت فالفعل في (تبكيان) مضارع مرفوع، رغم وقوعه في موقع، يستحيل فيه استخدام الاسم، وهو بعد (هلا)، ومثل ذلك قول العرب في أمثالهم هلا بصدر عينيك تنظر^١

^١ من الآية ٦٥ سورة الواقعة .

^٢ من الآية ٧١ سورة البقرة.

^٣ من الآية ٢٢ سورة يس.

٧) رأى معظم النحاة^٢، ومنهم الفراء^٣، وحقاق الكوفيين^٤، والدماميني^٥ من البصريين، وعدد كبير من البصريين، واختاره ابن مالك^٦. أن رافع المضارع هو (التجرد من العوامل اللفظية)، وهى عوامل النصب والجزم، وهذا رأى مردود كرتين:

- أن الرفع بالتجرد يعنى أن النصب، أو الجزم بالعامل هو (الأصل)، ثم جاء الرفع بالتجرد (فرعا) عنه، وعند النحاة العكس؛ فهم يعتبرون الرفع هو (الأصل) الذى ينفرد عنه بقية أصناف الإعراب، وينتج عن ذلك عند هؤلاء عدم الاعتراف بالتجرد سببا فى الرفع، وعندى أن مقولة (الأصل والفرع) برمتها ينبغى على النحاة الإقلاع عنها، ويحسن بالنحو التخلص منها، ويجمل بالدارسين استئصالها من بين دفتى النحو العربى؛ لأنها فكرة لا يقرها العلم، وعلمها لا ينفع، وجهلها لا يضر، ويمكن الرجوع فى تنفيذ مقولة (الأصل والفرع) إلى رسالتنا للدكتوراه فى مبحث خاص بذلك^٧.

^١ يضرِبون هذا المثل لمن ينظر إلى الناس شزرا.

^٢ ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٥٤٩، همع الهوامع ١ / ١٦٥، حاشية الصبان ٣ / ٤٠٦.

^٣ ينظر المراجع السابقة ذاتها فى المواضع ذاتها أجزاء، و صفحات.

^٤ ينظر حاشية الصبان ٣ / ٤٠٥.

^٥ ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٥٤٩، همع الهوامع ١ / ١٦٥، حاشية الصبان ٣ / ٤٠٦.

^٦ ينظر شرح ابن عقيل ١ / ١٢٨.

^٧ ينظر (ظاهرة الافتراض النحوى)، مبحث الأصل والفرع ص ٤٦٣ - ٤٨٣.

. أن التجرد عدم، فى حين الرفع وجود، أو إيجاد، ومن البدائه أن العدم لا يكون سببا فى الإيجاد، لكن يمكننى رد هذا الإضعاف، أو قل محاولة الإضعاف أيضا هنا مرتين:

- أولاهما أن التجرد ليس سببا فى الرفع، و إنما هو علامة، تؤدى إلى الرفع، ولا مانع فى العلامة من أن تكون غير مذكورة؛ بحكم أحدث ما توصل إليه البحث اللغوى فيما يسمونه(العلامة الصفريّة)، أو(السلبية).

- وأخرهما أن التجرد عدم نعم، لكنه عدم محدود، و هذا يعنى . بمفهوم المخالفة . أنه وجود مقيد، ولا مانع عقلا فى الوجود المقيد أن ينتج مثله، وهو(الرفع)؛ فوجوده مقيد بانعدام العامل اللفظى.

والخلاصة التى ننتهى إليها هنا مؤقتا أن المضارع مرفوع(بتجرده من الناصب الجازم)، وهذا التعبير هو الذى يستخدمه المعربون فى التحليل النحوى للفعل المضارع أثناء استعماله فى التركيب.

تعقيب

ما سبق هو القاعدة العامة فى رفع المضارع بأنه مرفوع(بتجرده من الناصب والجازم)، لكن يورد النحاة مجموعة من الشواهد فى مطولاتهم جاء فيها الفعل المضارع متجردا من الناصب، والجازم، بما يعنى أنه بتطبيق تلك القاعدة يستحق الرفع، لكنه جاء فى تلك الشواهد غير مرفوع، ومن ذلك:

. قول امرئ القيس^١ (على نغم السريع)

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

فهذا البيت من شواهد سيبويه على جزم المضارع (أشرب)، رغم تجرده من الناصب والجازم، وقد طعن بعض النحاة، ومنهم المبرد^٢ على سيبويه في رواية هذا البيت بتلك الصيغة، وذهبوا إلى أن الرواية بصيغة الأمر، مسبوقا بحرف العطف الفاء (فاشرب)^٣، وحينئذ تكون الباء ساكنة؛ لأن الأمر مبنى على سكون الوقف، أما سكون الباء من صيغة المضارع (أشرب) فتخرجها عند النحويين أنها ليست سكون جزم، وإنما هي سكون، جاءت من أجل الوزن؛ فالبيت من البحر السريع، وهو بحر يقتضى في ذلك الموضع النغمة (مستفعلن) والباء من الفعل (أشرب) يقابل سكون السين في النغمة (مستفعلن)، ولا يمكن تحريكها، ومن ثم اضطر امرؤ القيس إلى إسكان الباء سكون وزن، لا سكون جزم.

وبعض النحويين يذكر لفظا آخر في رواية البيت مكان الفعل

^١ ينظر الكتاب ٢/٢٩٧، النوادر ٣١٣، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٢/٣٤٠، ٣/٩٦، المحتسب ١/١٥، ١/١١٠، شرح المفصل ١/٤٨، المقرب ١١٦، خزائن الأدب ٣/٣٠٠، التصريح ١/٨١، همع الهوامع ١/٥٤.

^٢ ينظر المقتضب ٢/١٣٠.

^٣ ينظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة ٥٩، وينظر أيضا أحرف العلة، دراسة صرفية، رسالة الماجستير المودعة بكلية دار العلوم باسم الدكتور ناجي حجازي ص ٩٥.

(أشرب) هو الفعل المبني للمجهول (أسقى)^١، وحينئذ تعطى الألف اللينة في آخره سكون المد اللازمة للوزن، وتكون علامة الرفع مقدرة عليه، ولا خروج في تلك الرواية على قواعد النحاة.

. ومن ذلك أيضا قول الأعشى^٢، أو أبى طالب^٣ مخاطبا ابن أخيه النبي محمد - صلى الله عليه وسلم (على نغم الوافر)

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

وهو أيضا من شواهد سيبويه على جزم المضارع حال تجرده من الناصب والجازم، وقد طعن عليه المبرد^٤ في رواية المضارع (تفدى) مجزوما، وعلامة الجزم حذف العلة، ويمكن رد الجزم عروضيا بأن البيت من البحر (الوافر)، ونغمته (مفاعلتن)؛ فالبدال من (تفد) مقابل الميم من (مفاعلتن)، والنون من (نفسك) مقابل الفاء من (مفاعلتن)، وذكر الياء بينهما من (تفدى) يكسر ذلك الوزن.

. ومن ذلك أيضا قول متمم بن نويرة (على نغم الطويل)

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى بحذف الياء الأخيرة من (يبكى)، ويرويه هكذا سيبويه^٥ شاهدا على جزم المضارع، دون جازم، وتبعه في ذلك عدد^١ من النحويين، لكن بعضهم

^١ ينظر المرجعان السابقان في الموضعين ذاتيهما.

^٢ ينظر خزانة الأدب ٣ / ٦٢٩.

^٣ ينظر الكتاب ١ / ٤٠٨، المقتضب ٢ / ١٣٠، الأمل الشجرية ١ / ٣٧٥، الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٥٣٠، شرح المفصل ٧ / ٢٥، ٧ / ٦٠، ٧ / ٦٢.

^٤ ينظر المقتضب ٢ / ١٣٠.

^٥ ينظر الكتاب ١ / ٩.

يرده بأنه جاء كذلك لضرورة الوزن؛ فالبيت من البحر (الطويل)، وآخره النغمة (مفاعِلن)، والميم منها تقابل الكاف من (يبكى)، والفاء تقابل الميم من الموصول (من) بما يعنى أنه عند ذكر الياء المحذوفة من (يبكى) ينكسر ذلك الوزن.

. ومن ذلك أيضا قول أحيحة بن الجلاح (على نغم الوافر)

فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعته ويجهد كل جهد

بسكون الدال من (يجهد)، وقد استشهد به سيبويه^٢ على جزم ذلك المضارع دون جازم، لكن كثيرا من النحويين يردون ذلك لا بضرورة الوزن، وإنما بأن رواية السكون على الدال رواية غير حقيقية، وأن الشاعر نطقه بالضمّة، وأن رواية الضم أرجح؛ بحكم اتفاقها مع القاعدة النحوية.

. وقول لبيد (على نغم الكامل)

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

فالمضارع (يرتبط) طاؤه ساكنة، رغم تجرده من الناصب والجازم، وفي تخريج ذلك يقول النحويون إن السكون هنا سكون وزن، لا سكون جزم؛ فهي تقابل النون من (متفاعِلن) نغمة الكامل، وهذه لا يمكن تحريكها.

وفي رفع المضارع يقول ابن مالك

ارفع مضارعا إذا مجرد من ناصب وجازم ك (تسعد)

^١ ينظر الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٥ ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ / ٥٣٠ ، شرح

المفصل ٧ / ٢٥ .

^٢ ينظر الكتاب ١ / ٤٠٩ .

نصب الفعل المضارع

يقرر النحويون أن المضارع ينتصب فى لغة العرب بأحد سببين؛ فهو ينتصب عندهم إما بواحد من أربعة أحرف، يذكرونها بالتحديد، بأنها: (أن، لن، كى، إذن)

وإما بإضمار (أن)، وإضمارها ثلاثة أصناف؛ فهى إما مضمرة وجوباً، بعد واحد من ستة أحرف، يذكرونها بالتحديد؛ هى

(لام الجحود، حتى، فاء السببية، أو، ثم، واو المعية)

وإما مضمرة جوازاً، بعد واحد من أحرف العطف الأربعة بالتحديد، هى (الواو، الفاء، ثم، أو)

أو بعد أحد لامين هما

(لام التعليل، ولام العاقبة)

وإما مضمرة شذوذاً، وتلك حجتهم فى تفسير نصب المضارع فى الشواهد التى لا يجدون فيها تفسيراً من النواصب السابقة، ومن وكد السطور التالية التكفل ببيان كل واحد من تلك الأسباب، على وجه من التفصيل، والتعميق.

أولاً بالمذكور

من أربعة أحرف (أن، لن، كى، إذن)

تلك هى الأحرف الأربعة التى يرى النحويون أن كلا منها إذا جاء قبل المضارع كان عاملاً فى نصبه، وفيما يلى نرصد معاً استخدام كل

واحد من تلك الأحرف فى عدد من شواهد العربية؛ لنرى معا طريقة استخدامه؛ وما تأثيره على المضارع بعده.

أَنْ

الحرف (أَنْ) بفتح الهمزة وسكون النون، وهنا يقصد النحويون نوعا معينا من مجموعة أنواع مختلفة للكلمة (أَنْ) فى الاستعمال العربى، فلدينا (أَنْ) مخففة من الثقيلة الناسخة؛ كما فى قول الحق

﴿...علم أن سيكون منكم مرضى...﴾^١

وليست هى المقصودة بنصب المضارع، ولذلك جاء المضارع (يكون) بعدها مرفوعا، ولدينا (أَنْ) يسمونها المفسرة، وهى التى تأتى بعدها جملة، توضح ما قبلها، ومن ذلك قول الحق

﴿... فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا...﴾^٢

وهذه لا تختص بالمضارع، ولذلك لا تنصبه، ولدينا (أَنْ) ثالثة، يسمونها الزائدة^٣، وهى التى يمكن إزالتها من الجملة، دون كسر التركيب، ومن ذلك قول الحق

﴿... فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه...﴾^٤

^١ من الآية ٢٠ سورة المزمل.

^٢ من الآية ٢٧ سورة المؤمنون.

^٣ يخالف الأخفش، فيراها تعمل، رغم كونها زائدة، مستشهدا بقول الحق ﴿... وما لنا أن لا نتوكل على الله﴾، ﴿ وما لنا أن نقاتل فى سبيل الله﴾ حيث لا ينكسر التركيب بإزالتها؛ فهى إذن زائدة، ومع ذلك فهى تنصب المضارع بعدها، وذلك يقبسه عنده على عمل حرف الجر، وهو زائد.

^٤ من الآية ٩٦ سورة يوسف .

أما (أن) التي تنصب الفعل المضارع عند النحويين؛ فهي تلك التي يسمونها (المصدرية) بمعنى أنها تمتزج بالفعل المضارع بعدها لتكوين كلمة واحدة منهما معا، هي ما يسميه النحويون (المصدر المؤول)، ويقصدون به مصدر الفعل المضارع المستخدم بعد (أن)، وهم يعاملون هذا النوع من المصادر معاملة الاسم المفرد الصريح، لا معاملة الجملة الفعلية المكونة من الفعل المذكور مع فاعله مذكورا، أو مقدرًا، وأبرز مظاهر تلك المعاملة الاسمية تجاهه أنهم يستخدمونه في وظائف الأسماء؛ فيكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، حسب الوظيفة النحوية التي يتبوأها في الجملة العربية، ولعلك ترصد معي ذلك في جميع الشواهد التي جاء فيها المضارع منصوبا بعد (أن المصدرية)، ولذلك يصفها المعربون بأنها حرف مصدر^١، ونصب.

ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿... وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا...﴾^٢

فالفعل (يتخذ) مضارع منصوب بعد (أن المصدرية)؛ فهي مع الفعل بعدها تعطينا دلالة المصدر (اتخاذ)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة، وكذلك في قول الحق

﴿... فإن استطعت أن تتبغى نفقا...﴾^٣

^١ يصفها بعضهم بأنها حرف (مصدرى)، ونصب، والصواب أنها حرف (مصدر)، ونصب، وإلا فلماذا النسب في (مصدر) دون النسب في (نصب)؛ و النتيجة حينئذ (مصدرى ونصبى)، وهذا ما لا يرتضونه، ولا يقوله أحد..

^٢ من الآية ٩٢ سورة مريم .

^٣ من الآية ٣٥ سورة الأنعام .

فالفعل (تبتغى) مضارع منصوب بعد (أن) المصدرية؛ فهي مع الفعل بعدها تعطينا دلالة المصدر (ابتغاء)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق الياء لختها^١ على المعتل الآخر بالياء.

﴿... قل إنما حرم ربي الفواحش ... وأن تشركوا بالله...﴾^٢

فالفعل في (تشركوا) مضارع منصوب بعد (أن) المصدرية؛ فهي مع الفعل بعدها تعطينا دلالة المصدر (إشراككم)، وعلامة النصب حذف النون، نيابة عن الفتحة عند النحويين؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

ف(أن) في الشواهد السابقة حرف مصدر ونصب، جاء بعدها المضارع منصوبا، وكونت معه مصدرا مؤولا، وذلك المصدر المؤول في الآية الأولى جاء في وظيفة الفاعل، وفي الآية الثانية جاء في وظيفة المفعول به، أما في الآية الثالثة فقد جاء في موضع المعطوف، وهذا هو شأن المصدر المؤول أنه مثل الاسم، ويأخذ كثيرا من وظائف الاسم.

^١ سبق أن (الخفة والثقل) مصطلحان، استخدمهما النحويون معيارا، يفسرون به كثيرا من استعمالات اللغة، وأنه بحكم انعدام القدرة على ضبطه، وقياسه لا يصح لنا متابعتهم في عصرنا باللجوء إلى استعماله؛ خصوصا أنه من اليسير التوصل إلى بدائل له إذا كنا ممن أنعم الله عليه بفتح البصيرة، وبالرغبة في التفكير، إن لم نصل إلى حد الرغبة في الابتكار.

وهنا تظهر الفتحة، والضممة مثلها فوق الياء، والواو بسبب وجود قيمة المخالفة الصوتية بين الصائت وشبه الصامت؛ بدليل أنه عند اتحادهما لا يظهر الصائت، ومن ذلك تقدير الضمة مع الواو المد، وتقدير الفتحة مع ألف المد، وتقدير الكسرة مع ياء المد.

^٢ من الآية ٣٣ سورة الأعراف.

ذلك هو الرأي المشهور، والراجح فى استعمال (أن) المصدرية،
يكون المضارع بعدها منصوبا، لكن بجانب ذلك رأى ثمة من يذهب إلى
أن المضارع بعدها يمكن أن يكون مجزوما، وثمة من يذهب إلى أن
المضارع بعدها يمكن أن يكون مرفوعا، وتفصيل ذلك كما يأتى:
- يحكى الكوفيون^١ وأبو عبيدة من البصريين أن بعض العرب يجزم
المضارع بعد (أن) المصدرية، ويحدد اللحيانى ذلك الـ(بعض) بأن بعض
بنى (صباح) من قبيلة (ضبة) يفعلون ذلك، وينشدون فى ذلك قول امرئ
القيس (على نغم الطويل)

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب
جاء المضارع (يأتينا) بحذف العلة من آخره؛ والمتوقع (يأتينا)، ويرى بعض
النحاة فى ذلك دلالة على أن هذا المضارع مجزوم، وهو بعد (أن)،
فيذهبون إلى أنه مجزوم بها، وعلامة الجزم حذف العلة؛ لأنه معتل الآخر
بالياء، " .

لكن عند مراجعة كتب الشواهد نجد أن قائل البيت امرؤ القيس،
حسب قول تلك الكتب، وإن لم يوجد فى ديوانه المنشور، ثم إنه من قبيلة
كندة، لا من بنى صباح، ولا من بنى ضبة اللتين يعزو النحويون تلك
اللغة إليهما، لكن للبيت رواية أخرى مختلفة فى موضع نصب المضارع،
مما يقطع بالدلالة على تحريف البيت من أجل القاعدة المتصورة، وهذا
يعد افتراضا فى الشواهد؛ حيث الرواية الأخرى هى

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتى الصيد نحطب

^١ ينظر معنى اللبيب ١ / ٣٠، شرح الأشمونى ٣ / ٢٨٤، حاشية ياسين ٢ / ٢٤٧.

أى بالفعل (يأتى) فى موضع (يأتنا)، وبذلك لا يكون فيه دلالة على ما ذهبوا إليه من افتراض، بل هو يدل على ضده^١.

- ومن تلك الشواهد قول جميل (على نغم الطويل)

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتركها ثقلا على كما هيا

" ومطولات النحو^٢ لا تسأم تكرار هذا البيت، وترداده للدلالة على أن الفعل (تعلم) مجزوم بعد (أن)، ولا أدرى لماذا هم يصممون على هدم ما شادوه من قواعد بهذا الشكل؛ حيث إذا سلمنا - جدلا - بأن هذا البيت - مثلا - قيل حقيقة فإن فى التخريج بالضرورة فيه مخرجا، تصح به قاعدة النصب بعد (أن)، وقد ذهب إلى ذلك ابن هشام^٣، لكن بعد ما تطاحن النحاة حوله، واصطرعت آراؤهم افتراضا، وتصورا، وجدلا، وتعذرا^٤.

ومن شواهدهم فى الذهاب إلى رفع المضارع بعد (أن) قراءة ابن

محيصن، وقد نسبها أبوحيان لمجاهد^٥ فى قول الحق:

﴿... لمن أراد أن يتم الرضاعة...﴾^٦

برفع المضارع (يتم) بعد (أن)، ولعمري إن فى خروج تلك القراءة على القاعدة العامة لدليلا على مدى قوة تلك القراءة بما لا تخضع معه إلى

^١ رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ٤١ .

^٢ ينظر مع الهوامع ٣/٢، شرح الأشمونى ٣/٣٨٥، الدرر اللوامع ٣/٢ .

^٣ ينظر مغنى اللبيب ٣٠/١ .

^٤ رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ٤١٦ .

^٥ ينظر البحر المحيط

^٦ من الآية ٢٣٣ سورة البقرة .

القاعدة، وفيما أذهب إليه تطبيق لما نادى به (فندريس) من قبل، لكن أبا حيان يقول إنه " قد جاز رفع الفعل بعد (أن) فى كلام العرب فى الشعر، أنشد الفراء بيت القاسم بن معن (على نغم الكامل)

إنى زعيم يا نوي قة إن سلمت من الرزاح

أن تهبطين بلاد قو م يرتعون من الطلاح

. ومن شواهدهم فى ذلك أيضا قول حجية بن المضرب (على نغم البسيط)

فما جزاؤكِ عندى لستُ أعرفه بلى جزاؤكِ أن تحظينَ بالنظرِ

. ومن شواهدهم فى رفع المضارع بعد (أن) قول المجهول (على نغم البسيط)

يا صاحبي فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لأقيتما رشدا

إن تقضيا حاجة لى خف حملها تستوجبا منة عندى لها ويذا

أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعر أحدا

فقد جاء المضارع (تقرآن) من الأفعال الخمسة بثبوت النون، وتلك علامة رفع، رغم كونه مسبوqa بـ(أن) المصدرية؛ ولذلك يذهب هؤلاء إلى رفع المضارع بـ (أن) المصدرية.

وأمارات الوضع واضحة فى هذا البيت، ومنها أن واضعه استخدم فيه (أن) مرتين، وقد جاء المضارع مرفوعا بعد إحداهما، ومنصوبا بعد الأخرى، مما يدل على أن صاحبه لا يسير على قاعدة فى شعر حقيقى، وإنما يقصد استخدام العروض فى صنع نموذج مفترض لتلك القاعدة، ولعل مما يؤيد هذا أن صاحبه مجهول، ولا أدرى كيف يستشهدون بهذا البيت، رغم أنه مجهول القائل، على غير مذهبهم القاضى بأن

^١ ينظر اللغة ١٦.

^٢ ينظر رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ٤١٥.

(الجهل بالقائل يوجب الجهل بالعدالة).

وثمة رأى آخر^١ يرجح أن تكون رواية البيت مبدوءة بـ(هل)، لا بـ(أن)، وعليه لا خروج فى البيت على القاعدة، فيكون المضارع مرفوعا بتجرده، وتكون رواية البيت

هل تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام وأن لا تشعرأ أحدا . و كذلك قول الأخطل(على نغم الطويل)

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها نزلنا وأنزلنا القطين المولدا فالمضارع(تلهو)مسبوق بـ(أن)، ولم تظهر فيه علامة النصب، وللنحاة تخريج ذلك عروضيا؛ أى بالاحتياج إلى سكون فى هذا الموضع، يتوازى مع نون(مفاعيلن)فى الطويل، وهى ساكنة دائما.

لن

الحرف(لن)بفتح اللام، وسكون النون، فيها للنحاة ثلاثة تحليلات؛ حيث يذهب جمهور النحويين إلى أنها حرف بسيط، ليس مركبا، ويذهب الفراء^٢ إلى بساطتها مع الرأى السابق، لكنه يخالف فى كون أصل نونها ألف التنوين بعد اللام(لأ)، ثم تغيرت فى رأيه الألف إلى نون، كما فى(إذا)بالتنوين التى صارت عنده إلى(إذن)بالنون، بعد تغيير ألف التنوين إلى نون، ويذهب الخليل، والكسائى^٣ إلى أن(لن)مركبة من(لا

^١ ينظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة ٦٤.

^٢ ينظر مغنى اللبيب ١/ ٣١٣ .

^٣ ينظر السابق فى الموضع ذاته .

النافية)، و(أن)، وأصلها (لا أن)، ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال، ثم حذفت ألف (لا)؛ لتحاشى التقائها ساكنة مع سكون النون.

وصف لن

يصف المعربون (لن) بأنها حرف (نفي، ونصب، واستقبال)، ومعنى ذلك أن المضارع بعدها يكون حدثه منفيا، ويكون زمنه مخصصا للمستقبل، دون الحاضر، ويكون إعرابه النصب، وفي تلك الثلاثية:

(النفي، والنصب، والاستقبال)

كلام، وخلاف طويلان لدى النحويين على النحو التالي:

. كونها للنفي، هذا هو رأى الجمهور، لكن ثمة جماعة من النحاة، منهم ابن عصفور، يرون كونها للدعاء، ويحتجون فى ذلك بقول الأعشى (على نغم الخفيف)

لن تزالوا كذلك ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
فقلوه (لن تزالوا) لا يفيد النفي عندهم، إنما هو للدعاء، نحو
استخدام (لا) فى قولك (لا رحم الله فلانا)، ويستشهدون فى ذلك أيضا بقول
الحق

﴿...قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين...﴾^٢

فالفعل (أكون) مضارع منصوب بعد (لن)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة فوق آخره؛ لأنه صحيح الآخر، وليس من الأفعال الخمسة، و(لن) فى جزء الآية لا تفيد النفي بقدر ما هى تفيد الدعاء عندهم.

^١ ينظر السابق فى الموضع ذاته .

^٢ من الآية ١٧ سورة القصص.

- كونها للاستقبال مطلقا، هذا هو رأى الجمهور، لا يرون فيها توكيدا للنفسى، ولا تأبيدا له، لكن ثمة فريقا من النحاة^١ يرونها لتوكيد النفسى، ولتأبيده، ومن هؤلاء الزمخشرى، وهو يستدل فى ذلك بقول الحق

﴿... قال رب أرنى أنظر اليك قال لن ترانى...﴾^٢

وقد تأثر الزمخشرى^٣ بمذهبه فى الاعتزال؛ حيث يرفض المعتزلة قدرة الإنسان على رؤية الله، فذهب إلى أن (لن) تفيد تأبيد النفسى، بمعنى أنه إلى الأبد لا يمكن رؤية الله، وكذلك توكيد النفسى فى (لن)، بمعنى أن عدم الرؤية أمر مؤكد، ومما يعتمد عليه أيضا فى ذلك قول الحق

﴿... لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له...﴾^٤

وليس من شك عند محققى النحاة^٥ فى إفادة (لن) التأييد فى الآية، لكن هذا التأبيد لم يأت من لفظ الآية، وإنما من أمر آخر، هو العقيدة، كما أنه ليس من شك فى أن إقحام المعتقدات الفكرية، والفلسفية، والدينية على النص اللغوى إقحام لمؤثرات غير لغوية فى صميم البحث اللغوى، وأضيف هنا أن ذلك مسلك لا يقره العلم؛ حيث ينبغى على الباحث فى العلم التجرد، والحياد.

^١ ينظر مغنى اللبيب ١ / ٣١٣.

^٢ من الآية ١٤٣ سورة الأعراف.

^٣ ينظر الكشاف ٢ / ١٤٧.

^٤ من الآية ٥٣ سورة الحج .

^٥ ينظر إعراب الأفعال ١٢٤، قضايا ونصوص نحوية ٢١

وثمة عدد من الآيات، ومن الشواهد اللغوية لا يمكن الذهاب فيها إلى التأييد في دلالة (لن) على النفي؛ بحكم أن ألفاظها تحتوى على توقيت محدد في دلالة (لن) على النفي، ومن ذلك قول الحق

﴿... لن نبوح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى...﴾^١

﴿... فلن أكلم اليوم إنسيا...﴾^٢

﴿... ولن يتمنوه أبدا...﴾^٣

فالآية الأولى تحدد فيها النفي برجوع موسى، وتحدد النفي في الثانية باليوم، كما أن الآية الثالثة استخدمت الكلمة (أبدا) للدلالة على تأييد النفي، بما يعنى أنه لا تأييد في (لن) ذاتها، وإلا لكان كلام الحق متهما بالترار بغير فائدة، وهذا محال.

- كونها للنصب في المضارع بعدها، هذا هو رأى الجمهور، لكن زعم بعضهم، على حد عبارة ابن هشام^٤ أنها قد تجزم الفعل المضارع، ويستشهدون في ذلك بقول كثير (على نغم الطويل)

أيادى سبا يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك منظر

بحذف الألف اللينة من آخر المضارع (يحلى) بعد (لن) ذاهبين إلى أن حذف تلك العلة علامة جزمه بعد (لن)، وفي التخريج بضرورة الوزن متسع؛ حيث إن البيت من البحر (الطويل)، ونغمته (مفاعيلن)، الميم منها تقابل (اللام) من (يحلى)، والفاء من (مفاعيلن) تقابل اللام الأولى من

^١ من الآية ٢٦ سورة مريم.

^٢ من الآية ٩٥ سورة البقرة.

^٣ من الآية ٩١ سورة طه.

^٤ ينظر معنى اللبيب ١ / ٣١٤ .

(للعينين) بما يعنى أن ذكر الألف اللينة بينهما يكسر ذلك الوزن، وقد ذهب إلى ذلك ابن هشام؛ حيث قال إنه " محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة " ¹.

ومثل ذلك أيضا قول المجهول (على نغم المنسرح)

لن يخيب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة
فالفعل بعد (لن) هو (يخيب)، لكن ياءه الثانية محذوفة؛ لتحاشى التقائها ساكنة مع (الياء) الساكنة بعدها سكون جزم عند هولاء بعد (لن)، لكن الحقيقة أن ذكر تلك الياء المحذوفة سيكسر النغمة (مستفعلن) من البحر (المنسرح)، ويحولها إلى (مستفعلتن)، وهذه صورة غير جائزة فى ذلك البحر، ولذلك اضطر الشاعر إلى حذف تلك الياء.

والنقطة الأخيرة فى حديثنا عن (لن) تدور فى اشتراط النحويين عدم الفصل بينها وبين المضارع المنصوب بعدها، وإلا فقدت عملها، لكن جاء ذلك فى الشعر؛ حيث يقول المجهول (على نغم الكامل)

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأترك الهيجاء
بنصب المضارع (أدع) بـ (لن) المدغمة فى (ما) الظرفية، رغم الفصل بين (لن)، والفعل بـ (ما) الظرفية، وما بعدها من جملة فعلية.

كى

فى العربية أكثر من استعمال للكلمة (كى)؛ فهى تكون اسم استفهام على أنها جزء من (كيف)، ومن شواهد ذلك قول المجهول (بسيط)

¹ ينظر السابق فى الموضوع ذاته .

كى تجنحون إلى سلم وما ثنرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
وتستعمل (كى) حرف جر، وذلك حين يأتى بعدها (لام) التعليل، من ذلك قول
قيس الرقيات (على نغم المديد)
كى لتقضىنى رقية ما وعدتنى غير مختلس
وتكون أيضا حرف جر، إذا جاء بعدها (أن المصدر)، ومن ذلك قول
حسان (على نغم الطويل)
فقالته أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا
وفى الاستعمالين الأخيرين يسمونها (كى) التعليلية.

كى المصدر

لكن الاستعمال المقصود بالدراسة هنا هو كونها مصدرية، وهى
حينئذ تنصب المضارع بعدها، وذلك يحدث فى حالين:
- تنصب المضارع، ولا شيء فيها غير ذلك، وهذا يحدث حين تسبقها لام
التعليل، ولا تلحقها (أن)، ومن ذلك قول الحق:
﴿... لكى لا تأسوا على ما فاتكم...﴾^١
- تنصب المضارع، ويمكن اعتبارها حرف جر؛ فهى مصدرية، ويمكن
اعتبارها تعليلية حينئذ، وذلك يحدث فى حالين:
١) إذا سبقتها لام التعليل، ولحقها (أن)، ومن ذلك قول المجهول (طويل):
أردت لكيما أن تطير بقربتى فتركها سنا بيدياء بلقع
٢) إذا لم تسبقها لام التعليل، ولم تلحقها (أن)، كقول الحق:
﴿... كى لا يكون دولة بين الأغنياء...﴾^١

^١ من الآية ٢٣ سورة الحديد .

إِدًّا - إِذْنٌ

يذهب جمهور النحاة إلى بساطة هذه الكلمة، وعدم تركيبها من أكثر من جزء، وإلى أنها ناصبة المضارع بنفسها، لكن من النحويين من يذهب إلى تركيبها من (إذا)، و(أن)، أو من (إذ)، و(أن)، وعلى هذا الرأي يكون ناصب المضارع هو (أن) فقط بعد الظرف (إذا)، أو (إذ)، ويصفها المعربون بأنها حرف جواب وجزاء، وهذا هو رأى سيبويه^٢؛ فهي مثل الشرط، تجيب على كلام سابق، فمثلاً يقال لك (أشرح الموضوع بهدوء)، فتقول (إذن أفهم بوضوح) بنصب المضارع (أفهم) بعد (إذن)، ويشترط في إعمالها أن تكون صدر جملة الجواب، وأن تمحض المضارع بعدها للدلالة على المستقبل فقط، وعدم الفصل بينها وبين ذلك المضارع بعدها، تلك شروط ثلاثة، لا بد من تحققها مجتمعة، وإلا فقدت (إذن) عملها.

شواهد

ومن شواهدنا بهذه الشروط الحديث الشريف^٣:

(ما من مسلم يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم،

ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن

تعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن

يصرف عنه من السوء مثلها، قالوا إذن نكث^٤، قال الله أكثر).

^١ من الآية ٧ سورة الحشر.

^٢ ينظر الكتاب ١/١٨٠.

^٣ أخرجه الترمذى فى سننه ٥/٤٦٢، وأحمد فى صحيحه ٣/١٤٠.

ومن الشواهد أيضا الحديث الشريف^١ الموجه إلى معاذ:
 (ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا
 رسول الله صدقا من قلبه إلا حرمه الله على النار، قال
 يا رسول الله أفلا أخبر به الناس، فيستبشروا، قال إن يتكلموا).
 ومنها أيضا ما ورد فيما يروى من أنه الحديث الشريف:
 (إن الله أمرني أن أحرق قريشا، قلت يارب إذا يثلغوا رأسي، ويدعوه خبزة)

فقدان الشرط

ومن الشواهد التي فقدت شرط الصدارة في (إن)، ولذلك لم تعمل النصب
 قول المجهول (على نغم الطويل)

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إن لا أقبلها
 برفع الفعل (أقبل)، وعدم نصبه، رغم وقوعه بعد (إن)؛ بسبب فقدان
 (إن) صدارة الجملة، أما إذا جاء قبلها (واو) العطف، أو (فاؤه) فإنها تفقد
 عملها لفقدان الصدارة، وأما إذا كان أي منهما للاستئناف فإنها لا تفقد
 عملها، ويكون المضارع بعدها منصوبا بها، وقد جاءت قراءتان في قول
 الحق

﴿...وإذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا...﴾^٢

فقراءة حفص برفع المضارع (يلبثون) دليل أن (الواو) للعطف، على حين
 قراءة ابن مسعود بحذف النون علامة للنصب في المضارع بعد واو
 الاستئناف.

^١ رواه أنس.

^٢ من الآية ٧٦ سورة الإسراء .

﴿... وإذا لا يلبثوا خلافك إلا قليلا...﴾^١

دليل أن (يلبثوا) مضارع منصوب بعد (إذن)، وعلامة النصب...

يقول ابن مالك

وب(لن)انصبه و(كى)كذا ب(أن)	لا بعد علم، والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صح واعتقد	تخفيفها من (أن)فهو مطرد
وبعضهم أهمل(أن)حملا على(ما)	أختها حيث استحقت عملا
ونصبوا بـ(إذن)المسـتقبلا	إن صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين وانصب وارفعاً	إذا (إذن)من بعد عطف وقعا

ثانياً نصب المضارع بـ(أن)المضمرة وجوبا

ينتصب الفعل المضارع إذا جاء فى الجملة بعد واحد من ستة

الأحرف^٢:

(لام الجود، حتى، فاء السببية، أو، واو المعية، ثم)

وهذه الأحرف تأتى فى الجملة أيضا لوظائف أخرى غير نصب المضارع؛ لذلك قال النحاة إن المضارع المنتصب بعدها لا بد من البحث له عن سبب فى نصبه غير تلك الأحرف؛ بحكم أن تلك الأحرف(لا تختص)بالدخول على المضارع، ومن ثم قالوا إن السبب الذى نبحث عنه لا بد أن يكون مختصا بنصب المضارع، وبلجؤهم إلى فكرة(الأصل، والفرع)قالوا إن(الأصل)فى نصب المضارع هو حرف المصدر(أن)، فلنا إذن أن نفترضه؛ ليكون ناصبا ذلك المضارع بعد تلك الأحرف؛ بحكم أنه ليس ثمة

^١ من الآية السابقة نفسها .

^٢ ينظر المقتضب ٦/٢ .

سبب مذكور فى الجملة يمكن رد ذلك النصب إليه، وافترض (أن)، أو إضمارها . لا يمكن إظهاره، ولذلك قالوا إنها(أن)مضمرة وجوبا قبل ذلك المضارع المنصوب، وفيما يلى نرصد معا تلك الأحرف قبل الفعل المضارع؛ لنرى كيف يضر النحاة بعد كل منها(أن)وجوبا؛ لتكون لديهم سببا، أو قل عاملا فى نصب المضارع بعدها.

الحرف الأول (لام) الجحود

هى(لام)مكسورة، يأتى المضارع بعدها منصوبا، ويسمىها النحاة(لام الجحود)، بمعنى(لام النفى الشديد)؛ لأنهم يشترطون فيها أن تكون مسبوقه بـ(كون منفى)، وأضيف هنا ملاحظتى بأن الزمن ينبغى أن يكون فى الماضى، وبأن الزمن هنا بالفعل(كان)^١، وقبله حرف النفى(ما)، أو بالفعل المضارع(يكون)، وقبله حرف النفى(لم)^٢، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿... ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم...﴾^٣

﴿... لم يكن الله ليغفر لهم...﴾^٤

^١ من النحويين من ذهب إلى أن جميع أخوات(كان)يمكن استخدامها قبل لام الجحود، ومنهم من ذهب إلى إمكان ذلك فى أخوات ظن أيضا، ومنهم من ذهب إلى إمكان ذلك فى كل فعل سواء كان ناقصا، أم تاما.

^٢ اشترط النفى هو الذى يفرق من الناحية الشكلية بين هذه اللام التى يسمونها (لام الجحود)، ولأمان آخرين ينتصب المضارع بعدهما أيضا، لكن بـ(أن)مضمرة جوازا، كما هو آت، وهما(لام التعليل)، و(لام العاقبة).

^٣ من الآية ٣٣ سورة الأنفال.

^٤ من الآية ١٣٧ سورة النساء.

وحيث أن يكون المضارع بعد (لام) الجحود منصوبا بـ(أن) مضمرة وجوبا،
والمصدر المؤول من (أن) المضمرة مع المضارع المنصوب يقع في محل
جر باللام التي قبله، وهي (لام الجحود).
وفى ذلك يقول ابن مالك:

ف(أن) أعمل مظهرا أو مضمرا ويعد نفي (كان) حتما أضمرا

الحرف الثاني (حتى)

للكلمة (حتى) استعمالات مختلفة في تركيب الجملة العربية، منها
أنها حرف جر، كما في قول الحق:

﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾^١

فالكلمة (مطلع) اسم مجرور بعد (حتى)^٢، وعلامة الجر كسرة ظاهرة
تحت آخره ... إلخ.

ومن استعمالات (حتى) أنها تكون حرف عطف، ومن نماذج ذلك
قولك:

(نحب العلم حتى الصعب منه)

فالكلمة (الصعب) معطوف منصوب بعد (حتى) بالتبعية للمفعول به،
وعلامة النصب فتحة ... إلخ.

ومن استعمالات (حتى) أنها تأتي حرف ابتداء، وتلك تأتي بعدها جملة
اسمية، ومن نماذج ذلك قولك:

(نام الناس حتى العشاق نائمون)

^١ الآية الأخيرة سورة القدر.

^٢ من النحويين من ذهب إلى أن الجر بعد (حتى) سببه إضمار (إلى) بعدها.

أو تأتي بعدها جملة فعلية، ومن نماذج ذلك قولك:
(أكلنا كل شيء حتى شبعبنا)

نصب المضارع بعد (حتى)

هذا هو أحد استعمالات (حتى)، وهو المقصود بالدراسة هنا، ومن شواهد قول الحق:

﴿...قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى...﴾^١

فالفعل المضارع (يرجع) منصوب بعد (حتى)، وعلامة النصب فتحة ظاهرة، ... إلخ. لكن نظرا لـ (عدم اختصاص) هذى الكلمة (حتى) بالاستعمال قبل الفعل المضارع يرفض كثير من النحاة، لاسيما البصريون أن يكون المضارع منتصبا بـ (حتى)، ولا يجدون أمامهم فى التركيب ناصبا مذكورا؛ لذلك يلجأون إلى الافتراض، فيقولون إن المضارع حينئذ يكون منصوبا بـ (أن) مضمرة، وهذا الإضمار عندهم يقولون إنه من نوع الإضمار الواجب؛ بحكم أنه لا يمكن إظهار (أن)^٢ فى ذلك الموضع، ثم إنهم يرون (حتى) حرف جر فى ذلك الموضع، والمجرور بها عندهم هو المصدر المنسب من (أن) المضمرة وجوبا، والفعل المضارع المنصوب بعدها، وكأن تقديرهم فى الآية السابقة:

(لن نبرح عليه عاكفين حتى (رجوع) موسى إلينا)

^١ من الآية ٩١ سورة طه.

^٢ من النحويين من ذهب إلى أنها تنصب المضارع بنفسها، أما عندما تجر الاسم فذلك تشبها بالحرف (إلى)، ومنهم من ذهب إلى أنها تنصب المضارع بـ (أن) مضمرة، وجوبا، ومنهم من ذهب إلى انتصاب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة جوازا.

دلالة (حتى)

ودلالة (حتى) واحدة من ثلاث، فإما أن تكون بمعنى (إلى أن)، فيقول النحويون إن دلالتها هي (الغاية)، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... فقاتلوا التي تبغى حتى تفئ إلى أمر الله...﴾^١

وإما أن تكون بمعنى (كى) التعليلية، فيقول النحويون إن دلالتها هي (التعليل)، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا...﴾^٢

وإما أن تكون بمعنى (إلا أن) فيقول النحويون إن دلالتها هي (الاستثناء)، ومن شواهد ذلك عندهم قول الحق:

﴿... إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...﴾^٣

ومن ذلك أيضا قول امرئ القيس (على نغم الرجز):

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا

وقول المقنع الكندي (على نغم الكامل):

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

تصنيف (حتى)

ويرى النحاة في استعمالات (حتى) قبل الفعل المضارع أصنافا ثلاثة:

(١) صنف يجب فيه رفع الفعل المضارع بعد (حتى)، وذلك بشروط ثلاثة:

^١ من الآية ٩ سورة الحجرات.

^٢ من الآية ٧ سورة المنافقون.

^٣ من الآية ١١ سورة الرعد.

- . إذا دل الفعل على الزمن الحال، دون المستقبل.
 - . إذا نتج ما بعدها عن ما قبلها، أى ما قبلها سبب فيما بعدها.
 - . إذا كان الكلام بعدها غير ضرورى فى إتمام ما قبلها.
- ومن نماذج ذلك قولك:

(أنتم تعلمون حتى تتعبون)

٢) صنف يجب فيه نصب الفعل المضارع بعد(حتى)، بفقدان بعض تلك الشروط، وشواهدة فيما سبق كثيرة.

٣) صنف يجوز فيه نصب الفعل المضارع بعد(حتى)، ويجوز فيه رفعه، وذلك يحدث إذا جاء الزمن فى الجملتين حول(حتى)ماضيا، لكن ما قبلها أسبق فى الماضى مما بعدها، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله﴾^١

ومن نماذج ذلك قولك:

(دخل عمر الإسلام حتى ينصر كلمة الحق)

يقول ابن مالك:

وبعد(حتى)هكذا إضمار(أن) حتم ك(جد حتى تسر ذا حزن)
وتلو(حتى)حالا او مؤولا به ارفعنَّ وانصب المستقبللا

الحرف الثالث (فاء) السببية

هى حرف الفاء مبني على الفتح، تربط بين جملتين؛ بحيث تكون ما قبلها سببا فى ما بعدها، ومن ثم جاءت تسميتها(السببية)، ويأتى بعدها المضارع منصوبا، بشرط أن يكون مسبوqa بحرف نفى، أو بواحد

^١ من الآية ٢١٤ سورة البقرة .

من أنواع الطلب^١ المختلفة، وحينئذ ينتصب المضارع، فيرفضون كونه منصوبا بالفاء؛ بحكم عدم اختصاصها بالدخول على المضارع فقط دون غيره^٢، ثم يبحثون عن ناصب مذكور في لفظ الجملة، فلا يجدون، ومن ثم يلجأون إلى الافتراض، فيقولون إن المضارع حينئذ يكون منصوبا بـ(أن)مضمرة، وهذا الإضمار عندهم واجب؛ بحكم أنه لا يمكن إظهارها في ذلك الموضع، ومن شواهد استعمالها قول الحق:

﴿... لا يقضى عليهم فيموتوا...﴾^٣

﴿ لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي﴾^٤

﴿... فهل لنا من شفاعاء فيشفعوا لنا...﴾^٥

﴿... يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما...﴾^٦

﴿ لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾^٧

﴿لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى﴾^٨

ف(فاء)السببية مسبوقة في الآية الأولى بـ(نفي)، وفي الثانية بطلب هو(النهى)، وفي الثالثة بطلب هو(الاستفهام)، وفي الرابعة بطلب

^١ أنواع الطلب ثمانية(أمر، نهى، دعاء، استفهام، رجاء، تمن، عرض، تحضيض).

^٢ من الآية ٣٦ سورة فاطر .

^٣ حيث تستخدم الفاء مثلا للعطف بين الأسماء، والأفعال الماضية، وأفعال الأمر، والجمل، وتستخدم الفاء زائدة، كما تستخدم رابطة في تركيب الشرط.

^٤ من الآية ٨١ سورة طه.

^٥ من الآية ٧٣ سورة النساء.

^٦ من الآية ٥٣ سورة الأعراف.

^٧ من الآية ١٠ سورة المنافقين.

^٨ من الآية ٣٧ سورة غافر .

هو(التمنى)، وفي الخامسة بطلب هو(العرض)، وفي السادسة بطلب هو(الرجاء)، كما في قول المجهول(على نغم الرمل)
 رب وفقنى فلا أعدل عن سنن الساعين فى خير سنن
 وقول أبى العتاهية(على نغم الوافر)
 ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب
 وقول أبى النجم العجلى(على نغم الرجز)
 يا ناق سبرى عنقا فسيحا إلى سليمان فُنستريحا
 وقول المجهول(على نغم البسيط)
 هل تعرفون لباناتى فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للبدن
 وقول الشاعر(على نغم البسيط)
 يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا
 وقول المجهول(على نغم البسيط)
 لولا تعوجين يا سلمى على دنف فتخمدى نار وجد كاد يفنيه
 وقول جميل بن معمر(على نغم الطويل)
 فكيف ولا توفى دماؤهم دمي ولا مالهم ذو ندهة فيدونى
 فد(فاء) السببية مسبوقه فى البيت الأول بد(دعاء)، وفى الثانى بد(استفهام)، وفى الثالث بد(التمنى)، وفى الرابع بد(أمر)، وفى الخامس بد(عرض)، وفى السادس بد(تحضيض)، وفى السابع بد(نفي).

لطيفة

تأمل ما ورد فى آيتين من سورة الحج:

﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ (٤٦) ... أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾^١

قال الزمخشري:

فإن قلت: فما باله رفع، ولم ينصب جوابا للاستفهام؟ قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض؛ لأن معناه إثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك:

ألم تر أنى أنعمت عليك فتشكر

إن نصبته فأنت ناف لشكره شك تفريطه، وإن رفعته فأنت مثبت للشكر، هذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله.

وقال ابن عطية، وقوله:

{فتصبح الأرض}

ووقع قوله {فتصبح} من حيث الآية خبرا، والفاء عاطفة، وليست بجواب؛ لأن كونها جوابا لقوله {ألم تر} فاسد المعنى، انتهى. ولم يبين هو ولا الزمخشري كيف يكون النصب نافيا للاخضرار، ولا كون المعنى فاسدا.

وقال سيبويه: وسألته يعنى الخليل عن:

﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾

فقال: هذا واجب، وهو تنبيه.

^١ الآيتان ٤٦، ٦٣ سورة الحج.

كأنك قلت: أسمع، أنزل الله من السماء ماء، فكان كذا، وكذا.
قال ابن خروف(وقوله(فقال هذا واجب)، وقوله(فكان كذا)يريد أنهما
ماضيان، وفسر الكلام ب(أسمع)، ليريك أنه لا يتصل بالاستفهام لضعف
حكم الاستفهام فيه، ووقع فى الشرقية عوض(أسمع)(انتبه)انتهى .
ومعنى (فى الشرقية): فى النسخة الشرقية من كتاب سيويه.
وقال بعض شراح الكتاب{فتصبح} لا يمكن نصبه، لأن الكلام واجب؛ ألا
ترى أن المعنى{أن الله أنزل}، فالأرض هذا حالها. وقال الفراء{الم
تر}خبر، كما تقول فى الكلام:

(اعلم أن الله يفعل كذا، فيكون كذا)

انتهى. ويقول:(إنما امتنع النصب جوابا للاستفهام هنا؛ لأن النفى إذا
دخل عليه الاستفهام، وإن كان يقتضى تقريرا فى بعض الكلام هو معامل
معاملة النفى المحض فى الجواب.

المصدر المتصيد والمصدر المشموم

فى جميع استخدامات(الفاء)السببية عرفنا أن ناصب المضارع
لدى النحاة هو(أن)المضمرة وجوبا، أما(الفاء)نفسها فىرى النحاة أنها
تتجرد لعطف المصدر المؤول(المنسبك)بعدها من(أن) المضمرة وجوبا،
والمضارع المنصوب على مصدر آخر ينبغى البحث عنه
قبل(الفاء)السببية، وذلك من منطلق وجوب التشابه فى الصيغة بين
المتعاطفين، لكنك فى الشواهد السابقة جميعها لا تجد مصدرا مذكورا قبل
الفاء؛ لتعطف عليه ذلك المصدر(المؤول)، أو(المنسبك)من(أن)المضمرة
وجوبا بعد الفاء، والمضارع المنصوب بها، ولذلك يلتمس النحاة لقاعدتهم

الاطراد، حتى لو أدى بهم ذلك إلى الإغراق فى الافتراض، فيذهبون إلى أن ذلك المصدر يكون معطوفا على مصدر آخر غير مذكور، فإذا كان لدينا قبل الفاء فعل فقط، دون حرف مصدر معه فإن النحويين (يصطادون) من ذلك الفعل مصدرا، يسمونه المصدر (المتصيد)^١، وكأنهم بذلك المصطلح (متصيد) يعبرون عن الطريقة التى يمكننا بها الحصول عليه؛ حيث لا يتكون من حرف مصدر وفعل، إنما (نصطاده) من الفعل فقط خروجا على حدود القياس فى تكوين المصدر، وعلى هذا يمكن (تصيد) ذلك المصدر فى الآى السابقة، من خلال تقدير النحاة فيها على النحو التالى:

﴿... لا يقضى عليهم فيموتوا...﴾^٢

﴿لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى﴾^٣

﴿يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾^٤

﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾^٥

^١ تلك نقطة صالحة لإقامة بحث فيها، وهى منتشرة فى شواهد العربية قرآنا، وحديثا، وكلاما للعرب، ولعل من مواضعه فى الآى ما يستشهد به النحويون حائرين فى باب الفاعل من قول الحق ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾ من الآية ٣٥ سورة يوسف، ومنها أيضا عود الضمير إلى (مصدر متصيد) من الفعل المذكور؛ كما فى قول ربنا ﴿ولئن صبرتم لهو خير للصابرين﴾ فى الآية ١٢٦ سورة النحل.

^٢ من الآية ٣٦ سورة فاطر.

^٣ من الآية ٨١ سورة طه.

^٤ من الآية ٧٣ سورة النساء .

^٥ من الآية ١٠ سورة المنافقون .

﴿ أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ﴾^١
﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ﴾^٢
﴿ أو لم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا ﴾^٣
﴿ أو لم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ﴾^٤
﴿ أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ﴾^٥
﴿ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض فاطلع إلى إله موسى ﴾^٦
فتقديرهم فى الأولى (لا قضاء عليهم، فموت لهم)، وفى الثانية (لا طغيان فيه، فحلول غضبى)، وفى الثالثة (ياليت لى وجودا معهم سابقا، ففوزا عظيما)، وفى الرابعة (لولا تأخير إلى أجل قريب فتصدق ...)، وفى الخامسة (لعل لى بلوغا للأسباب... فاطلاعا إلى إله موسى)، وفى السادسة (أفلا سير فى الأرض لهم فكون قلوب لهم يعقلون بها)، وفى السابعة (فلا سير فى الأرض فنظر كيف كان ...)، وفى الثامنة (أو لا سير فى الأرض فنظر كيف كان ...)، وفى التاسعة (أو لم يحدث سير فى الأرض فنظر كيف كان ...)، وفى العاشرة (ألم تر إنزال الله ماء من السماء فإصباحها مخضرة).

^١ من الآية ٤٦ سورة الحج .

^٢ من الآية ٦٣ سورة الحج .

^٣ من الآية ٢١ سورة غافر .

^٤ من الآية ٩ سورة الروم، ٤٤ سورة فاطر .

^٥ من الآية ١٠٩ سورة يوسف، ٨٢ سورة غافر، ١٠ سورة محمد.

^٦ من الآية ٣٧ سورة غافر .

عند حذف الفعل

فإن لم يذكر النص (فعلا) قبل الفاء، إنما يوجد جار مع المجرور، أو الظرف، وهذان الصنفان لا بد من تعلق كل منهما بفعل، أو شبهه، وهو هنا غير مذكور، فلا بد من تقديره بواحد من أفعال الكون العام الثلاثة (يكون، يوجد، يستقر)، ولذلك يذهب عدد من النحويين إلى اعتبار ذين الصنفين من (رائحة الفعل)؛ كما في قول الحق:

﴿فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا﴾^١

فإن النحويين (يتشممون) رائحة مصدر في واحد من ثلاثة (أفعال الكون العام)، وهي (كون، وجود، استقرار)، ويسمونه (المصدر المشموم)، وكأن الآية السابقة قالت:

(فهل من وجود) شفعاء، فشفاعة

ومما ورد فيه انتصاب المضارع بعد (فاء السببية) دون استيفائها شرطهم في سبقها بالنفي، أو شبهه ما ورد في قول المغيرة بن حنبل بن عمر بن أبي ربيعة (على نغم الوافر).

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

يقولون إن وجهه فيه أن (سأترك) مستقبل، مطلوب، فجرى مجرى الأمر، ونحوه، وقد علق البغدادي^٢ على حجة النحويين بأنها "من باب غسل الدم بالدم؛ لأنه تفضي من ضرورة، ولجأ إلى ضرورة، و شرط النصب مفقود"، وعلق الدماميني بأن ذلك "غير متجه".

^١ من الآية ٥٣ سورة الأعراف .

^٢ ينظر خزنة الأدب، الشاهد ٣، ٦٢/٢٦٣.

ثلاثة أحكام فى (فاء) السببية

الحكم الأول

سبق أنه لابد من سبقها بنفى، أو طلب، فإذا سبقها النفى انتصب المضارع بعدها قولاً واحداً، مع عدم استخدام (إلا) فى جملتها المنفية، أما عند استخدام (إلا) فى تلك الجملة فلدينا إمكانان:

. الأول استخدام (إلا) بعد النفى، وقبل (فاء) السببية، وحينئذ ينتقض النفى قبله، ومن ثم لا يصح نصب المضارع بعد (فاء السببية)؛ حيث إن شرط استخدامها، وهو النفى، قد انتقض بـ(إلا)، ومن نماذج ذلك قولك:

(لن أفعل إلا الخير فأدخل فى رضا الله)

فالمضارع (أدخل) لا يصح نصبه على اعتبار (الفاء) قبله سببية، ولا يصح اعتبار تلك (الفاء) سببية؛ بسبب انتقاض النفى الناتج من (لن) باستخدام الاستثناء فى الكلمة (إلا)، وعليه فإن المضارع (أدخل) مرفوع بتجرده من الناصب والجازم، وعلامة الرفع ضمة... إلخ.

. الآخر استخدام (إلا) بعد النفى، وبعد (فاء) السببية، وحينئذ يجوز اعتبار تلك الفاء سببية؛ لعدم انتقاض النفى قبلها إلا بعد تمام استخدامها، وعليه ينتصب المضارع بعدها، كما يجوز عدم اعتبار تلك الفاء سببية؛ بسبب انتقاض النفى بـ(إلا) فى الجملة عموماً، وعليه يرتفع المضارع بعد تلك الفاء، ويتضح ذلك من النموذج (لم يتذكر الطالب المعلومات فيجب إلا قليلاً)، فالمضارع (يجب) يجوز نصبه على اعتبار (الفاء) قبله سببية؛ حيث لم ينتقض النفى إلا بعدها، كما يجوز فى ذلك الفعل رفعه بالتجرد من

الناصب والجازم، على اعتبار تلك الفاء قبله غير سببية؛ حيث انتقض النفى فى جملتها عموما باستخدام (إلا).

وكذلك فى استخدام (همزة الاستفهام التقريرى) قبل أداة النفى؛ حيث إن ذلك الاستفهام من ناحية الدلالة يلغى النفى، ويحول الجملة إلى الإثبات، وإن بقيت من حيث الشكل منفية، وعليه فالمضارع بعد (الفاء) حينئذ يجوز (نصبه) تغليباً لجانب الشكل، ويجوز (رفعه) تغليباً لجانب الدلالة، كما فى قول الحق

﴿أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها﴾^١

فالمضارع (تكون) يجوز فيه النصب، باعتبار (الفاء) قبله سببية؛ حيث إنها مسبوقه بالنفى (لم)، كما يجوز فيه الرفع، باعتبار (الفاء) قبله غير سببية؛ حيث إن النفى قبلها لفظى فقط، لا دلالى؛ بحكم أنه مسبوق بالاستفهام التقريرى الذى يحول دلالة التركيب كله من النفى إلى الإثبات، وعلى النصب جاءت قراءة حفص فى الآية السابقة، وعلى الرفع جاءت قراءة مبشر بن عبيد^٢، وكذلك فى قول الحق:

﴿لم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾^٣

﴿أو لم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم﴾^٤

﴿أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم﴾^٥

^١ من الآية ٤٦ سورة الحج .

^٢ ينظر روح المعانى .

^٣ من الآية ٦٣ سورة الحج .

^٤ من الآية ٩ سورة الروم، ٤٤ سورة فاطر .

^٥ من الآية ١٠٩ سورة يوسف، ٨٢ غافر، ١٠ سورة محمد .

﴿أو لم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا ...﴾^١

الحكم الثاني

يمكن تسليط النفي الذي قبل تلك (الفاء) إلى الفعل الذي قبلها، أو إلى الفعل الذي بعدها، ويؤثر ذلك التسليط على إعراب الفعل بعد فاء السببية - يمثل النحاة في توضيح ذلك بالنموذج:

(ما تأتيني فأكرمك)

فرغم سبق (الفاء) بحرف النفي (ما)، كما يشترط النحاة لنصب المضارع بعد (الفاء)، واعتبارها سببية - نجد النحويين يختلفون في فهم ذلك التركيب السابق، وفي توجيهه نحويًا على النحو التالي:

- فريق منهم يرى الفاء عاطفة، لا سببية، وعليه يرون الفعل المضارع في (أكرمك) مرفوعًا، وسبب الرفع واحد من اثنين:

- إما بالتبعية للمعطوف عليه الفعل المضارع المرفوع، وحينئذ يكون النفي مسلطًا على الفعلين السابق، واللاحق للفاء معًا، وتقدير النحاة للتركيب السابق على هذا الفهم يكون كالتالي:

(أنت لا تأتيني، ولذلك لا أكرمك)

- وإما أن يرتفع المضارع بعد (الفاء) بالتجرد من الناصب والجازم، وعليه تكون الفاء عند أصحاب هذا الرأي استئنافية، وحينئذ يكون النفي مسلطًا على الفعل السابق قبل (الفاء) فقط، وتقديرهم للتركيب السابق على هذا الفهم يكون كالتالي:

(أنت لا تأتيني، ولذلك أنا أكرمك؛ حيث إنى لا أحب أن تأتيني)

^١ من الآية ٢١ سورة غافر .

- وفريق آخر من النحويين يرى (الفاء) سببية، لا عاطفة، وعليه يرون الفعل المضارع في (أكرمك) منصوبا، وسبب النصب (أن) مضمرة وجوبا بعد (فاء) السببية، لكن مع اختلاف في تسليط النفي، كما يلي:
 - بعضهم يسלט النفي على الفعل السابق لـ (الفاء)، واللاحق بعدها، وحينئذ يكون معنى التركيب السابق في تقدير هؤلاء:

(أنت لم تأتني، ولذلك لم أكرمك)
 - وبعضهم الآخر يسלט النفي على الفعل اللاحق لـ (الفاء) فقط، وحينئذ يكون معنى التركيب السابق في تقدير هؤلاء:

- (لن أكرمك سواء جئتني، أم لم تأتني)

الحكم الثالث

إسقاط (الفاء) من تركيب فاء السببية، ونتيجة ذلك على إعراب الفعل الذي بعدها، خصوصا عند سبق فاء السببية بطلب، لا نفي، ولا سيما الطلب (الأمر، أو الدعاء)؛ حيث يمكن تصنيف ذلك الحكم صنفين:

- . أولهما عند قصد أن يكون الفعل الذي أسقطنا عنه (الفاء) جزاء، وجوبا للطلب الذي قبله، فحينئذ يكون ذلك الفعل مجزوما جوازا في جواب الطلب قبله، كما في قول الحق:

﴿ قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ... ﴾¹

فالمضارع (أتل) مجزوم في جواب الطلب (الأمر)؛ (تعالوا)؛ حيث إن التلاوة مترتبة على مجيئهم، وذلك على افتراض إسقاط الفاء قبله؛ ويمكن

¹ من الآية ١٥١ سورة الأنعام .

فى غير القرآن تقدير التركيب على النحو التالى(قال تعالوا فأتلوا ما حرم ربكم عليكم) بنصب المضارع(أتلوا)بعد(فاء)السببية.

– والآخر عند عدم قصد أن يكون الفعل الذى أسقطنا عنه(الفاء)جزاء، وجوابا للطلب الذى قبله؛ فحينئذ يكون ذلك الفعل مرفوعا بتجرده من الناصب، والجازم، كقول الحق:

﴿... فهب لى من لدنك وليا يرثنى ...﴾¹

برفع المضارع(يرث)بالتجرّد، وعليه يكون الميراث غير مترتب على هبة ولى؛ حيث سيرثه غير الولى، وعلى افتراض إسقاط الفاء قبله يمكن فى غير القرآن تقدير التركيب على النحو التالى(فهب لى من لدنك وليا يرثنى)، بنصب المضارع(يرث)بعد فاء السببية .

ملحوظة

إذا كان الطلب قبل(فاء السببية)نهيا فإن النحويين عند إسقاط الفاء لا يجزمون الفعل إلا إذا صح المعنى عند استبدال(إن)الشرطية مع(لا)النافية، ب(لا)الناهية، وإلا رفعوا ذلك الفعل، ومثالهم الشهير فى ذلك قولهم:

(لا تقترب من الأسد فتسلم)

حيث يمكن إسقاط الفاء، وجزم المضارع الذى بعدها فى جواب الطلب(النهى)؛ بحكم أنه يمكن استبدال(إن)الشرطية فى(لا)النافية ب(لا)الناهية؛ فيقال حينئذ:

¹ من الآية 6 سورة مريم .

(إن لا تقترب من الأسد تسلم)

أما فى مثالهم الآخر:

(لا تقترب من الأسد فياأكلك)

فلا يصح إسقاط(الفاء)، وجزم المضارع الذى بعدها فى جواب الطلب(النهى)؛ حيث يفسد المعنى بذلك؛ لأن التركيب حينئذ يصير إلى:

(إن لا تقترب من الأسد يأكلك)

وهذا المعنى غير مراد، بل المراد عكسه.

وقد ورد من كلام العرب مجموعة من الشواهد مثل النموذج السابق، ولذلك فإن اتجاها بين النحويين، وأولهم الكسائى، والكوفيون لا يعتمدون ذلك الشرط، وهو صحة استبدال(إن)الشرطية، و(لا)النافية بـ(لا)الناهية؛ ليصح نصب المضارع بعد(فاء)السببية، ويرون أنه لا داعى لذلك الشرط اعتمادا على تلك المجموعة من الشواهد، وهى ما يلى:

. الحديث الشريف

(لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)

(من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)

. قول صحابى

(لا تشرف يصبك سهم)

يقول ابن مالك:

وبعد(فا)جواب نفى أو طلب محضين(أن)وسترها حتم نصب

الحرف الرابع (واو المعية)

تختلف تلك (الواو) عن (واو) العطف فى أن (واو) المعية تدل على مصاحبة ما بعدها لما قبلها؛ بحيث يمكن استبدال (مع) بها، دون اختلال المعنى، وهى التى ينتصب المضارع بعدها عند النحاة بـ (أن) مضمرة وجوبا، وإنما لم يحكم النحاة بأنها هى عامل النصب فى ذلك المضارع نظرا لـ (عدم اختصاصها) بالاستعمال قبل المضارع دون غيره، وإنما حكم النحاة بالوجوب فى إضمار (أن)؛ بحكم أنه لا يمكن ظهورها فى ذلك الموضع، ومن ذلك قول الحق:

﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما

يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾^١

فقد انتصب المضارع (يعلم) الثانى فى الآية بـ (أن) مضمرة وجوبا

بعد (واو) المعية، وكذلك فى قول الحق:

﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾^٢

بانتصاب (نكون) بـ (أن) مضمرة وجوبا فى قراءتى حفص وحزمة^٣.

شواهد شعر

ومن شواهد الشعر قول أبى الأسود الدؤلى (على نغم الكامل):

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

^١ من الآية ١٤٢ سورة آل عمران .

^٢ من الآية ٢٧ سورة الأنعام .

^٣ ينظر روح المعانى .

بانتصاب (تأتى)ب(أن)مضمرة وجوبا^١ بعد(واو)المعية، وكذلك فى قول
الخطيئة (على نغم الوافر):

ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والإخاء

بانتصاب (يكون)ب(أن)مضمرة وجوبا بعد(واو)المعية، وكذلك فى قول صخر
الهدلى(على نغم المتقارب):

فلا تقعدن على زخة وتضمّر فى القلب وجدا وخيفا

بانتصاب (تضمّر)ب(أن)مضمرة وجوبا بعد(واو)المعية، وكذلك فى قول
دثار بن شيبان(على نغم الوافر):

فقلت ادعى وأدعو إن أئدى لصوت أن ينادى داعيان

بانتصاب (أدعو)ب(أن)مضمرة وجوبا بعد(واو)المعية.

دلالة الواو

ويشترط النحويون فى(واو)المعية أن تكون مسبوقة بنفى، أو
بأحد أنواع الطلب الثمانية، ولعل ذلك واضح فيما سبق من شواهد، ثم إن
الفعل الواقع بعد(واو)المعية مسبوقا بـ(نهى)تختلف إعراباته باختلاف
دلالاته فى ذلك الموقع، وللتدليل على ذلك يذكر النحويون المثال:

(لا تأكل السمك وتشرب اللبن)

فمن النحويين من يرى النهى موجهها إلى الفعل السابق على
(الواو)فقط، وعليه ينجزم ذلك الفعل، ويرتفع الفعل اللاحق بعد الواو، على
اعتبار الواو للاستئناف، ويكون حينئذ التقدير عند النحاة:

^١ من النحويين من يرى أن إضمار (أن)جوازى، لا وجوبى بعد(واو)المعية.

(لا تأكل السمك، ولك شرب اللبن)

ومن النحويين من يرى النهى موجهًا إلى الجمع بين الفعلين في وقت معًا، وعليه ينتصب المضارع اللاحق بعد (الواو) على إضمار (أن) وجوبا بعد (الواو)، وحينئذ يكون التقدير:

(لا تجمع مع أكل السمك شرب اللبن)

ومن النحويين من يرى النهى موجهًا إلى دلالة الفعلين، على اعتبار (الواو) للعطف، وعليه ينجزم المضارع بعد (الواو) بالتبعية للفعل الذي قبله، وحينئذ يكون التقدير:

(لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن).

وعند انتصاب المضارع بـ(أن) مضمرًا وجوبا بعد (واو) المعية يكون المصدر المؤول من (أن) المضمرًا وجوبا، والمضارع المنتصب بعدها - معطوفاً على (مصدر متوهم) قبله، ففي المثال السابق يكون التقدير:

(ممنوع أكل السمك، وشرب اللبن)

شواهد شعر

وكذلك في قول الشريف الرضى (على نغم الكامل):

أببت ريان الجفون من الكرى وأببت منك بليلة الملسوع

بانتصاب (أببت) بـ(أن) مضمرًا وجوبا بعد (واو) المعية، والمصدر المؤول من (أن) المضمرًا وجوبا، والمضارع المنصوب (أببت) معطوف على (المصدر المتوهم)، والتقدير عند النحاة:

(أحدث بيأتك ريان الجفون... وبياتي منك بليلة الملسوع).

وكذلك في قول زهير (على نغم الوافر)

ألا ليت الجواب يكون خيرا ويطفى ما أحاط من الجوى بى
باننتصاب (يطفى)ب(أن)مضمره وجوبا بعد(واو)المعية، والمصدر المؤول
من(أن)المضمره وجوبا، والمضارع المنصوب (يطفى)معطوف على(المصدر
المتوهم)، والتقدير عند النحاة:

(ليته يأتينا حدوث الخير وإطفاء ما أحاط من الجوى بى)

يقول ابن مالك:

والواو(الفا)إن تفد مفهوم مع ك(لا تكن جلدا وتظهرالجزع)
والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب كنصب ما إلى التمنى ينتسب

الحرف الخامس (أو)

(أو)التي ينتصب المضارع بعدها وجوبا تختلف عن(أو)العاطفة،
ولذلك فإن ما نرصده عن(أو)هنا يختلف عما نرصده فى موضع لاحق
عن(أو)العاطفة؛ حيث إن(أو)هنا ينتصب بعدها المضارع وجوبا، ويفترض
النحاة عامل ذلك النصب بأنه(أن)المضمره وجوبا بعد(أو)، وسبب ذلك
الإضمار عندهم هو أنه لا يصح اعتبار(أو)عامل النصب؛ بحكم أنها غير
مختصة بالدخول على المضارع، وإنما تستخدم قبل الأسماء، وقبل الأفعال
الماضية، وقبل أفعال الأمر، وسبب وجوب الإضمار هو أنه لا يمكن
إظهار(أن)بعد(أو)هذه.

دلالات(أو)

والفرق الدلالى بين(أو)هذه، و(أو)الأخرى العاطفة هو
أن(أو)العاطفة تكون بمعنى(الإباحة)، و(التخيير)، و(الشك) و(الإيهام)،

فى حين (أو) التى ينتصب بعدها المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا تأتى بواحد من ثلاثة معان:

- بمعنى (إلى)، وهذا يعنى أن ما بعدها غاية لما قبلها، وتسمى (أو) الغائية، ومن شواهد ذلك قول المجهول (على نغم الطويل)

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر
- بمعنى (إلا) وهذا معنى أن ما بعدها مستدرک على ما قبلها، وتسمى (أو) الاستدرک، و(أو) الاستثناء، ومن ذلك، قول الحق
﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا

وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ﴾^١

حيث انتصب المضارع (يرسل) بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (أو)، وكذلك فى قول عنتره (على نغم الطويل)

دعونى أجد السعى فى طلب العلا فأدرك سؤلى أو أموت فأعذرا
وقول زياد الأعجم (على نغم الوافر)

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

حيث انتصب (تستقيم) بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (أو).

- بمعنى (حتى)، وهذا يعنى أن ما بعدها نتيجة لما قبلها، ومن نماذج ذلك قولك (أشرح بوضوح أو يفهم الطلاب)؛ حيث انتصب (يفهم) بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (أو).

وفى جميع هذه الحالات الثلاث لاستخدام (أو) التى يأتى بعدها المضارع منتصبا بـ(أن) مضمرة وجوبا^٢ - تكون وظيفة (أو) فى ذلك التركيب

^١ من الآية ٥١ سورة الشورى .

^٢ من النحويين من يرى جواز إضمار (أن)، لا وجوبه بعد (أو).

هي عطف المصدر المؤول من (أن) المضمرة وجوبا، والمضارع المنتصب بعدها - على مصدر آخر (متصيد) قبل (أو)، ومن ذلك في البيت السابق يقدر النحاة البيت الأول كما يلي:

(ليحدثن استسهال الصعب، أو إدراك المنى).

يقول ابن مالك:

كذلك بعد (أو) إذا يصلح في موضعها (حتى) أو (إلا) (أن) خفى

الحرف السادس (ثم)

تتعدد استخدامات (ثم) في الجملة العربية، وأهمها العطف، والزيادة، ونصب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوبا^١، والأخير هو المقصود بالدراسة هنا، ويحدث ذلك في أربعة مواضع:

١) الأول إذا استعملنا قبل (ثم) واحدا من أنواع الطلب، ومن شواهده الحديث الشريف:

(لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه)

بانتصاب (يغتسل) بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد (ثم).

٢) الثاني إذا جاءت (ثم) وفعالها بعد الشرط وجزائه، ومن نماذج ذلك قولك:

(إن تجتهد تتفوق، ثم تعيش سعيدا)

بانتصاب (تعيش) بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد (ثم).

^١ من النحويين . لا سيما الكوفيين . من ذهب إلى الجواز، لا إلى الوجوب في إضمار (أن) بعد (ثم)، و منهم من يرى العامل في انتصاب المضارع بعدها هو (ثم) نفسها، دون إضمار (أن)، لا وجوبا، ولا جوازا.

٣) الثالث إذا جاءت (ثم) بين الشرط، والجزاء، وهذا هو رأى الكوفيين،
ومن شواهدة قول الحق:

﴿ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى

الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله﴾^١

فى قراءة الحسن^٢ بانتصاب المضارع (يدرك)، ويوجه النحويون هذا
النصب بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (ثم)، بقياس الشرط على الطلب.

٤) الرابع إذا جاءت (ثم) بعد نفى، ومن ذلك قول الحق:

﴿ما كان لبشر أن يوئيه الله الكتاب والحكم

والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لى من دون الله﴾^٣

عند من قرأ بنصب (يقول)، ويوجه النحويون ذلك النصب بـ(أن) مضمرة
وجوبا، وكذلك فى قول الحق:

﴿ألم تر أن الله يزجى سحابا ثم يؤلف بينه

عند من قرأ بنصب (يؤلف)، ويوجه النحويون ذلك النصب بـ(أن) مضمرة
وجوبا بعد (ثم).

ثالثا نصب المضارع بـ(أن) المضمرة جوازا

ينتصب الفعل المضارع إذا جاء فى الجملة بعد واحد من أحرف
ستة؛ منها أحرف العطف الأربعة (الواو، الفاء، ثم، أو)، ومنها نوعان من
اللام، هما (لام التعليل، لام العاقبة).

^١ من الآية ١٠٠ سورة النساء .

^٢ ينظر روح المعانى.

^٣ من الآية ٧٩ سورة آل عمران .

^٤ من الآية ٤٣ سورة النور .

وهذه الأحرف لها استخدامات أخرى، تأتي فيها تلك قبل الأسماء، أو الأفعال، وعليه فهي أحرف غير مختصة بالاستخدام قبل المضارع، ومن ثم يرى النحاة أن تلك الأحرف ليست هي ناصب المضارع، وإنما لا بد من التفكير في عامل آخر في ذلك النصب، ومن ثم يقدر (أن) مضمرًا لنصب ذلك المضارع، ويمكن لذلك الحرف الناصب (أن) الظهور إذا أردنا في الجملة، ومن ثم يرون أن ذلك الإضمار (جوازي)، لا (وجوبي) ثم إنهم في ذهابهم إلى أن حروف العطف الأربعة تلك تضم (أن) جوازا بعدها لنصب الفعل المضارع - يشترطون احتواء الجملة قبل حرف العطف على اسم يكون هو المعطوف عليه، ويكون المعطوف هو المصدر المؤول من (أن) المضمر جوازا والمضارع بعدها، وهذا فرق وظيفي استعمالي بين إضمار (أن) جوازا بعد تلك الأحرف، وإضمارها وجوبا بعدها.

وفي هذا الاسم يقول ابن مالك:

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه (أن) ثابتًا أو من حذف
ولعلنا نرى ذلك فيما نرصده معًا فيما يلي مع كل حرف من تلك الأحرف
على حدة .

الحرف الأول (واو) العطف

ينتصب المضارع بـ (أن) مضمرًا جوازا؛ أي يصح ذكرها، ويصح حذفها بعد واو العطف، وذلك إذا جاء اسم صريح قبل تلك الواو، ومن شواهد النحويين في ذلك قول ميسون بنت بحدل الكلابية، تشكو حياة

الترف التى نقلها إليها زوجها معاوية بن أبى سفيان بعدما كانت تعيش فى بيئة البدو^١ (على نغم الوافر):

^١ قال العلامة الدميرى فى (حياة الحيوان الكبرى):

لما تزوج معاوية ميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد بن معاوية، واتصلت به، وكانت ذات جمالٍ باهرٍ وحسنٍ غامرٍ، أعجب بها معاوية، وهياً لها قصرًا مشرفًا على الغوطة، وزينه بأنواع الزخارف، ووضع فيه من الأواني الفضة والذهب ما يضاويه، ونقل إليه من الديباج الرومى الملون والفرش ما هو لائق به، ثم أسكنها مع وصائف لها؛ كأمثال الحور العين، فلبست يوما أفخر ثيابها، وتطيبتُ، وتزينتُ بما أعد لها من الحلى، والجواهر التى لا يوجد مثلها، ثم جلست فى روشنها، وحولها الوصائف، ونظرتُ إلى الغوطة، وأشجارها، وأنهارها، وتجاوب الطير فى أوكارها، واشتمت الأزهارَ والرياحينَ والنُورَ، فتذكرت نجدًا، وحننتُ إلى أترابها، وأناسها، وذكرت مسقط رأسها، فبكت، وتتهدت، فقال لها بعض حظاياها: ما يبكيك، وأنت فى ملك يضاهى ملك بلقيس؟! فتنفست الصعداء، ثم أنشدت (على نغم الوافر):

لَيْتَ تَخْفُقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفِ
وَلَيْسَ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشَّقُوفِ
وَأَكَلُ كَسِيرَةٍ مِنْ خَبِزِ عَمِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيفِ
وَأَصْوَاتُ الرِّيَاحِ بِكُلِّ فَجٍ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَقْرِ الدُّفُوفِ
وَكَلْبٌ يَنْبِجُ الطَّرَاقَ دُونِي	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَطِّ الْأُوفِ
وَيَكْرُزُ يَتَّبِعُ الْأَطْعَانَ صَعْبٌ	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَعْلِ رُفُوفِ
وخرق من بني عمى نحيف	أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عُلْجِ كَلُوفِ
خشونة عيشتى فى البدو أشهى	إلى نفسى من العيش الطريف
فما أبغى سوى وطنى بديلا	فحسبى ذاك من وطن شريف

فلما دخل معاوية، عرفته الحظية بما قالت، وقيل: إنه سمعها وهى تنشد ذلك، فقال: ما رضىتُ بنت بحدل حتى جعلتني علجاً كنوفاً، هى طالق ثلاثاً، مروها فلتأخذ جميع ما

ولبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إلى من لبس الشفوف
وأكل لقيمة من خبز عمي أحب إلى من أكل الرغيف
فالمضارع (تقر) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازا بعد (واو) العطف، والإضمار
في (أن) جوازي؛ لأنه يمكنك إظهارها فتقول:

ولبس عباءة و(أن) تقر عيني

والمصدر المؤول من (أن) المضمرة جوازا والمضارع المنصوب بها بعدها -
معطوف على الاسم الذي يسبق (واو) العطف، وهو (لبس)، ومن تلك
الشواهد قول كعب الغنوي (على نغم الطويل):

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول
فالفعل (يغضب) ورد منصوبا - حسب رواية سيبيويه^١، لا حسب
رواية المبرد - وتفسير ذلك النصب عندهم إضمار (أن) قبل الفعل، وقبول
هذا الافتراض يتوقف عندي^٢ على الزمن المقصود في الفعل؛ حيث إذا كان
قائل البيت يقصد الزمن الحاضر فلا تقدير، ولا نصب؛ لأن النواصب

في القصر، فهو لها، ثم سيرها إلى أهلها بنجد، وكانت إذ ذاك حاملاً ببيزید، فولدته
بالبادية، وأرضعته سنتين، وليتها لم تلد، ولم ترضع!! ثم أخذها معاوية منها بعد ذلك.
ونقل البغدادي أن معاوية لما طلقها قال لها:

(كنت فبنت)

فأجابته:

(ما سررنا إذ كنا ولا أسفنا إذ بنا !)

^١ ينظر الكتاب ١/٤٢٧، ٤٢٦.

^٢ ينظر رسالتنا للدكتوراه ظاهرة الافتراض النحوي ٢٩٩.

تخص زمن المضارع فى المستقبل، أما وأن الشاعر قد نصب - على رواية سيبويه - فإنه يريد الدلالة على المستقبل، ولا يقصر بيته على لحظة الحاضر فقط، ومن ثم فإن المعنى يحتاج إلى إضمار (أن)، والسياق لا يمنع ذلك التقدير، ومن ثم فإنه يمكن قبول ذلك الافتراض فى إضمار (أن) جوازا بعد (الواو) وقبل المضارع.

الحرف الثانى (فاء العطف)

من النماذج فى فاء العطف ونصب المضارع بـ(أن) مضمرة جوازا بعدها قولك:

(العمل فتتفوق خير من النوم فتفشل)

فكل من المضارع (تتفوق)، والمضارع (تفشل) منصوب بـ(أن) مضمرة بعد فاء العطف، والإضمار فى (أن) جوازي؛ لأنه يمكنك إظهارها فتقول:

(العمل فـ(أن) تتفوق خير من النوم فـ(أن) تفشل)

والمصدر المؤول من (أن) المضمرة جوازا، والمضارع المنصوب بها بعدها - معطوف على الاسم الذى يسبق فاء العطف، حسب شرطهم، وهو (العمل) فى الفعل الأول، و(النوم) فى الفعل الآخر.

الحرف الثالث (ثم)

من شواهد النحاة فى (ثم) العاطفة، ونصب المضارع بـ(أن) مضمرة جوازا بعدها قول أنس بن مدركة الخنعمى (على نغم البسيط):

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

فالمضارع (أعقل) منصوب بـ (أن) مضمرة جوازا بعد (ثم) العاطفة، والإضمار في (أن) جوازي، لا وجوبي؛ لأنه يمكن إظهارها فتقول:
(إني وقتلي سليكا ثم (أن) أعقله)

والمصدر المؤول من (أن) المضمرة جوازا، والمضارع المنصوب بها بعدها معطوف على الاسم الذي يسبق (ثم) العاطفة وهو (قتلي).

الحرف الرابع (أو) العطف

من النماذج في استعمال (أو) التي ينتصب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة جوازا قولك:

(التأني أو تصل إلى هدفك خير من العجلة أو تشعر بالندم).
بانتصاب المضارعين (تصل)، و (تشعر) بـ (أن) مضمرة جوازا بعد (أو)،
والإضمار جوازي، لا وجوبي؛ لأنه يمكنك أن تظهر (أن) هذه، فتقول:
(التأني أو (أن) تصل إلى هدفك خير من العجلة أو (أن) تشعر بالندم)
وحينئذ يقول النحويون إن المصدر المؤول من أن المضمرة جوازا
والمضارع المنتصب بعدها معطوف على الاسم الظاهر المذكور قبل (أو)،
ولذلك يتبعه.

وفي نصب المضارع بـ (أن) مضمرة جوازا بعد تلك الأحرف يقول ابن مالك:
وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه (أن) ثابتا أو منحذف

الحرف الخامس (لام) التعليل

يرى جمهور النحاة أنها (لام) مكسورة، تدخل على الفعل المضارع لفظاً، وينصب ذلك المضارع بعدها بـ(أن) مضرة جوازا عند الجمهور، وقد خالف فى ذلك كل من السيرافى، وابن كيسان^٢؛ حيث ذهبوا إلى أن المضارع منتصب بعدها بـ(كى) مضرة، لا بـ(أن) مضرة، كما خالف فى ذلك الكوفيون^٣؛ حيث ذهبوا إلى أن انتصاب المضارع بـ(اللام) نفسها، وخالفهم فى ذلك ثعلب^٤؛ حيث ذهب إلى أن (اللام) تنصب المضارع بعدها بنفسها، لكن لا ذاتياً، وإنما لنيابتها عن (أن)، وإنما كان الإضمار جوازياً، لا وجوبياً؛ لأنه يمكنك إظهار (أن) قبل ذلك المضارع المنتصب، كقول الحق:

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ۝﴾

لام التعليل مع غيرها

والعلامة الدلالية عند النحاة فى فرق (لام) التعليل عن غيرها من اللامات أن يكون ما بعدها سبباً فيما قبلها؛ حيث يترتب ما قبلها على ما بعدها، ومنه قول الحق:

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ۝﴾

^١ ينظر معنى اللبيب ٢٣٥/١ .

^٢ ينظر السابق فى الموضوع ذاته.

^٣ ينظر معنى اللبيب ٢٣٥/١ .

^٤ ينظر السابق فى الموضوع ذاته .

^٥ من الآية ٤٤ سورة النحل.

فالمضارع (يغفر) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازا بعد (لام) التعليل، وعلامة
النصب فتحة ظاهرة... إلخ. والمصدر المؤول من (أن) المضمرة جوازا،
والمضارع المنتصب بعدها فى محل جر بـ(لام) التعليل، وإنما كان الإضمار
جوازا، لا وجوبا؛ لأنه يجوز لك فى غير القرآن إظهارها، فتقول:

لـ(أن) يغفر لك الله

ومعلوم أن المعنى عند النحويين:

لمغفرة الله لك

الحرف السادس (لام العاقبة)

هذا حرف يسميه الجمهور (لام) العاقبة، وبعض النحويين يسميه (لام
الصيرورة)، وبعضهم يسميه (لام) المأل، وهى تلك (اللام) المكسورة التى
يكون ما بعدها غير متوقع بعد الذى قبلها، بل يكون ما بعدها مفاجئا لما
قبلها من ناحية الدلالة، وعلى ذلك يمكن فهم المصطلح على أنه من باب
ذكر الموصوف، و حذف الصفة، وأن تمام المصطلح (العاقبة السيئة) مثلا،
ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^١

حيث إن آل فرعون التقطوا الرضيع موسى؛ ليكون لهم (قرة عين) على
حد عبارة (امرأة فرعون)، ولكن الذى حدث من موسى عكس ذلك؛ فهو لم
يكن (قرة عين) لهم، حسب مقاييسهم، وإنما كان لهم (عدوا وحزنا)، ولذلك

^١ من الآية ١ ، ٢ سورة الفتح.

^٢ من الآية ٨ سورة القصص.

كانت العاقبة، والمآل، والصيرورة فيما بعد(اللام)غير متوقعة بعد ما قبل(اللام)، ومن ثم جاءت تسميتها.

وفى الآية الكريمة جاء المضارع(يكون)منتصبا بـ(أن) مضمرة جوازا بعد(لام)العاقبة، وعلامة نصبه فتحة...إلخ. أما المصدر المؤول من(أن)المضمرة جوازا، والمضارع المنتصب بعدها يقع فى محل جر بعد(لام)العاقبة .

ويضيف ابن هشام^١ - على وجه من الوجوه حسب عبارته - اعتبار آية أخرى من شواهد(لام)العاقبة، هى قول الحق:

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً

وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾^٢

حيث إن الضلال غير متوقع من فرعون وملاه بعد ما آتاهم الله زينة، وأموالاً...إلخ. وفيها المضارع(يضلوا) منصوب بـ(أن)مضمرة جوازا بعد(لام)العاقبة، وعلامة النصب حذف النون، نيابة عن الفتحة عند النحويين، ويقع المصدر المؤول من(أن)المضمرة جوازا، والمضارع المنصوب بعدها فى محل جر بـ(لام)العاقبة.

وإنما كان الإضمار جوازا، لا وجوبيا؛ لأنه يجوز لك إظهار(أن)، فتقول فى الآيتين على غير القرآن:

(...فالتقطه آل فرعون لـ(أن)يكون لهم عدوا وحرنا)

(...ربنا لـ(أن)يضلوا عن سبيلك)

^١ ينظر معنى اللبيب ٢٣٣/١

^٢ من الآية ٨٨ سورة يونس.

رابعا نصب المضارع بـ(أن) مضمرة شذوذا

استشهد النحويون لإضمار (أن) وجوبا، أو جوازا . بشواهد من القرآن، ومن الحديث، ومن كلام العرب، ثم وجدوا عددا من الشواهد، ينتصب المضارع فى كل منها، دون ذكر ناصبه، ودون إمكان إضمار (أن) فيها، لا وجوبا، ولا جوازا؛ بسبب انعدام شروطهم فى أى منها، ولم يجدوا أمامهم تفسيرا لذلك النصب، فما كان منهم سوى محاولة طرد الباب بتفسير ذلك النصب من خلال الناصب الأكبر لديهم، وهو (أن)؛ بحكم أنها (أم الباب)، لكن بإضمارها على وجه من (الشذوذ) بحكم انعدام شروط الإضمار (القياسى)، ومن ثم جاءت التسمية (نصب المضارع بـ(أن) مضمرة شذوذا)، ومن تلك الشواهد ما يأتى:

. قول طرفة بن العبد (على نغم الطويل)

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
على روايتهم فى نصب المضارع (أحضر)، وليس أمامه عامل نصب، وهم يوجهون ذلك الانتصاب على إضمار (أن) شذوذا قبله، وفى ذلك يقول واحد من أساتذتى فى ذلك البيت إنه قد سقطت (أن) لإقامة الوزن، ولا فرق بين القولين فى تفسير النصب فى ذلك المضارع، إنما المسألة برمتها عندى تعود إلى الرواية.

. قول العرب فى مثلهم:

(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)

بروايتهم فى نصب المضارع (تسمع)، وهم فى تفسير ذلك النصب يلجأون إلى إضمار (أن) شذوذاً، وعندى أن المثل . ومن القواعد فيه عدم تغيير لفظه . قد تخفف من (أن) بعد إيجاد قرينتين، تدلان عليها بعد الحذف؛ أولاهما نصب المضارع بها، وأخرهما رفع الكلمة (خير)، ولا تفسير لذلك الرفع إلا على الخبرية لمبتدأ، ولا وجود لذلك المبتدأ إلا بإضمار (أن) قبل ذلك المضارع المنصوب بها؛ ليتكون منهما معا مصدر مؤول، يقع فى وظيفة ذلك المبتدأ.

. قول العرب فى نثرهم عن بئر:

(مره يحفرها)

بنصب المضارع (يحفر)، دون ذكر ناصب قبله، ويفسر النحاة ذلك بإضمار (أن) شذوذاً، والظن كما يرى واحد من أساتذتى^١ أن الراوى قد سقطت منه (أن) الناصبة للمضارع.

. قولهم فى المثل:

(خذ اللص قبل يأخذك)

بنصب المضارع (يأخذ) دون ذكر ناصب قبله، ويفسر النحاة ذلك بإضمار (أن) شذوذاً، والظن هنا أيضاً أن الراوى قد سقطت منه (أن) الناصبة للمضارع.

وفى ذلك يقول ابن مالك:

وشذ حذف (أن) ونصب فى سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

^١ - ينظر النحو المصفى ٣٧٤، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ٧٩.

جزم الفعل المضارع

يقرر النحويون^١ العرب أن المضارع ينجزم فى العربية على ثلاثة أصناف: أولها انجزامه فى جوب الطلب، وثانيها انجزامه بعد مجموعة حروف، أسميها (لم) وأخواتها، وثالثها انجزامه بعد أدوات الشرط الجازمة، ومن وكد السطور التالية التكفل ببيان كل واحد من تلك الأصناف الثلاثة على وجه من التفصيل، والتعمق.

الصف الأول

انجزام المضارع فى جواب الطلب

سبق أن أنواع الطلب فى الجملة العربية ثمانية:

(أمر، نهى، استفهام، دعاء، رجاء، تمن، عرض، تحضيض)

وسبق أن أى واحد من تلك الأنواع إذا جاء قبل الفاء جعلها سببية، وأوجب إضمار (أن) بعدها، لينصب بها المضارع بعد (فاء) السببية، وسبق أنه يمكن إسقاط (فاء) السببية من تلك الجملة، والسؤال حينئذ ما إعراب المضارع بعد إسقاط (فاء) السببية قبله؟ يرى النحويون^٢ أن لك فى ذلك المضارع وجها من اثنين: الرفع، أو الجزم.

فالرفع على التجرد من الناصب والجازم، وحينئذ تكون جملة ذلك المضارع عندهم استئنافية، لا محل لها من الإعراب، كما يرى بعضهم

^١ ينظر الكتاب ٤٠٩/١، شرح المفصل ١١٢/٧، شرح ابن عقيل ١٧/٤.

^٢ ينظر المراجع السابقة فى المواضيع ذاتها أجزاء، وصفحات.

إعطاء تلك الجملة حكم الجمل ذات المحل من الإعراب، فتكون حالا إذا سبقتها معرفة، أو نعنا إذا سبقتها نكرة، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾^١

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾^٢

﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾^٣

﴿وَلَا تَمُنَّ بِتَسْتَكْبُرُ﴾^٤

الجزم جائز، وقد اختلف النحويون في تحديد العامل لديهم في ذلك الجزم إلى أربعة آراء:

(١) أولها رأى الخليل، وسيبويه، والمبرد، وثلعب، يرون عامل الجزم هو الطلب نفسه؛ حيث إن الطلب عندهم يتضمن معنى الشرط، وهذا الرأى رغم وقوف شيوخ النحويين وراءه مردود عند كثير من النحويين بأكثر من ناحية:

- فأبو حيان يرده باستحالة الذهاب إلى التضمين؛ حيث إن ذلك يقتضى ثلاث دلالات لفعل الطلب: أولاها دلالاته الأصلية على الطلب، وثانيها دلالاته على فعل الشرط، و ثالثها تضمينه معنى أداة الشرط، ولا

^١ من الآية ٧٧ سورة طه.

^٢ من الآية ١٠٣ سورة التوبة.

^٣ من الآية ٦ سورة النساء.

^٤ من الآية ٦ سورة المدثر.

^٥ ينظر شرح المفصل ٢٦/٧

يوجد فى التضمين داخل الجملة العربية عندهم ما يمكن تضمينه دلالتين فوق دلالاته الأصلية.

- وابن عصفور^١ يردّه بأن العامل عندهم هو تضمين جملة الطلب، وليس فى الفكر النحوى كله من ذهب إلى إمكان كون العامل جملة.

- وبدر الدين بن مالك يردّه بأن التضمين عندهم لا يتم إلا بفائدة، ولا فائدة على مستوى الدلالة فى تضمين الطلب معنى الشرط.

٢) ثانيها رأى^٢ الفارسى، وابن جنى، وابن عصفور، والسيرافى، يرون الطلب نائباً عن الشرط، فكما أن الشرط يجزم جوابه، فكذلك الطلب بحكم نيابته عن الشرط.

٣) ثالثها رأى الزمخشرى^٣ أن عامل الجزم لام أمر، يقدرها، ويرد النحويون ذلك الرأى بعدم إطراده.

٤) رابعها رأى^٤ أبى حيان، والمتأخرين من النحاة أن عامل الجزم أداة شرط محذوفة، يقدرها بعضهم (إن) بصفة خاصة، على اعتبارها (أم الباب)، على حين يقدرها بعضهم بأية أداة شرط أخرى.

رأى فى عامل الجزم

وعندى أن المضارع يكون مجزوماً جوازاً بعد الطلب بحكم مجيئه هكذا فى لغة العرب، أما إذا كان لا بد من البحث عن عامل لذلك الجزم

^١ ينظر شرح الأشونى ١٢٦/٢

^٢ ينظر الخصائص ٧٦/١.

^٣ ينظر المفصل ٩٦.

^٤ ينظر حاشية الصبان ٣٧/٢ .

فيمكن الذهاب إلى أن عامل ذلك الجزم ليس هو الطلب الذى قبل المضارع، وإنما هو مجرد سبق ذلك المضارع بطلب، فالسبق بطلب، لا الطلب نفسه هو عامل جزم ذلك المضارع.

ويمكن الاستشهاد لكل من أنواع الطلب كما يأتي:

. فى جواب الأمر قول الحق:

﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾^١

﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ﴾^٢

﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^٣

﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾^٤

﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ﴾^٥

﴿فَأرسل معنا أخانا نكتل﴾^٦

﴿أرسله معنا غدا يرتع ويلعب﴾^٧

﴿فألقوه على وجه أبى يأت بصيرا﴾^٨

﴿ألقوه فى غيابة الجب يلتقطه بعض السيارة﴾^٩

^١ من الآية ٥٨ سورة البقرة.

^٢ من الآية ١٦١ سورة الأعراف.

^٣ من الآية ٥٣ سورة الزمر.

^٤ من الآيتين ٧٠ ، ٧١ سورة الأحزاب

^٥ من الآية ١٥١ سورة الأنعام.

^٦ من الآية ٦٣ سورة يوسف

^٧ من الآية ١٢ سورة يوسف

^٨ من الآية ١ سورة الصف.

﴿اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا يخل لكم وجه أبيكم﴾^٢

وقول عنتره(على نغم الطويل):

دعوني أجد السعى فى طلب العلا فأدرك سؤلى أو أموت فاعذرا

. فى جواب اسم الفعل الأمر قول عمرو بن الإطنابة(على نغم الوافر):

وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى

– فى جواب النهى، حيث يشترطون سلامة المعنى بعد إثبات

(إن)الشرطية، و(لا)النافية مكان(لا)الناهية، ومن شواهده فى الحديث

الشريف:

حدثنا عبد الله بن محمد عن شهاب بن خراش عن عمه العوام بن قال:

« اذكروا محاسن أصحاب محمد . صلى الله عليه وسلم . تأتلف القلوب

عليهم، ولا تذكروا مساوئهم تحرشوا الناس عليهم »

ويمكن النمذجة بقولك:

(لا تفعل الشر تشعر بالرضا)

. فى جواب الاستفهام يمكن الاستشهاد بقول الحق:

﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ

عَذَابٍ أَلِيمٍ...تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...يَغْفِرُ لَكُمْ...﴾^٣

. فى جواب الدعاء يمكن الاستشهاد بقول الحق:

﴿رَبَّنَا أَخْرِزْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبُ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾^١

١ من الآية ١٠ سورة يوسف.

٢ من الآية ٩ من سورة يوسف.

٣ من الآية ٩٣ سورة يوسف.

. فى جواب الرجاء يمكن الاستشهاد بقول المجهول (على نغم الطويل):

لعل التفاتنا منك نحوى ميسر يمل بك من بعد القساوة لليسر

. فى جواب التمنى يمكن النمذجة بقولك:

(ليتك تجيب بوضوح تنجح بتفوق)

. فى جواب العرض يمكن النمذجة بقولك:

(ألا تأكل بهدوء تحافظ على معدتك)

. فى جواب التحضيض يمكن الاستشهاد بقول عنتره (على نغم الكامل)

هلا سألت القوم يابنة مالك إن كنت جاهلة بما لم تعلمى

يخبرك من شهد الوقائع أننى أغشى الوعى وأعف عند المغنم

الصف الثاني

انجزام المضارع بعد (لم) وأخواتها

ثلاثة أحرف مع (لم)، أسمىها (لم) وأخواتها، هى:

(لم، لما، لام الأمر، لا الناهية)

الحرفان الأول، والثانى للنفى، والحرفان الثالث، والرابع للطلب، ولكل منها

سماته التى تخصه، وفيما يلى بيان ذلك.

الحرف الأول (لم)

يصفه المعربون بأنه (حرف نفى، وجزم، وقلب)، وبيان ذلك فى

قولهم (حرف نفى)؛ أنه يدل على انعدام الحدث المفهوم من الفعل

المستعمل بعده، و فى قولهم (حرف جزم)؛ أنه يؤثر فى المضارع بعده؛

¹ من الآية ٤٤ سورة إبراهيم.

ليجعله مجزوماً، و في قولهم (حرف قلب)؛ أنه يقلب زمن ما يسميه النحاة الفعل المضارع من الدلالة على الزمن الحاضر، أو المستقبل عندهم إلى الدلالة على الزمن الماضي؛ حيث إن قولك:

(لم يفعل)

يتساوى في الزمن مع استخدام صيغة الماضي عند النحويين حين يكون قبله حرف النفي (ما) في قولك:

(ما فعل)

ومن الشواهد في هذه الأمور الثلاثة للحرف (لم) قول الحق:

﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ ^١﴾

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ^٢﴾

﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ^٣﴾

فالمضارع (يسيروا) مجزوم بـ(لم)، وعلامة الجزم حذف النون، نيابة عن السكون عند النحويين، لأنه من الأفعال الخمسة، وقد أفادت (لم) قبله نفي حدث السير من هؤلاء المتحدث عنهم، وجزم ذلك المضارع، وقلب زمنه للدلالة على الماضي؛ فالتركيب:

(لم يسيروا)

يتساوى مع التركيب:

(ما ساروا)

^١ من الآية ١٠٩ سورة يوسف.

^٢ من الآية ١٦ سورة الحديد.

^٣ من الآية ٦ سورة الضحى.

فى زمن الماضى.

والمضارع (يأن) مجزوم بـ(لم)، وعلامة الجزم حذف (ياء) العلة نيابة عن السكون عند النحويين؛ لأنه معتل الآخر بالياء، وقد أفادت قبله (لم) نفى حدث الفعل، وجزم المضارع بعده، وقلب زمن المضارع (يأن) للدلالة على زمن الماضى، فالمركب (لم يأن) يتساوى مع المركب (ما أنى) فى الزمن الماضى، وكذلك فى الفعل الثالث (يجدك).

ويشترط النحويون^١ فى إعمال (لم) عدم الفصل بينها وبين المضارع بعدها، وحينما ووجهوا بأبيات من شعر عصور الاحتجاج، حدث فيها ذلك الفصل، إن قصدا، وإن بغير قصد قالوا إن ذلك يحدث لضرورة الوزن، إلا أن ابن عصفور أجاز^٢ الفصل بالجار مع مجروره، أو بالظرف، و هو ما ورد فى الشواهد الآتية.

. جاء الفصل بالظرف فى قول المجهول (على نغم الوافر):

فذاك ولم إذا نحن امترينا تكن فى الناس يدركك المراء

. وجاء الفصل بالجار والمجرور فى قول ذى الرمة (على نغم الطويل):

فأضحت مغانيتها قفاراً رسوماها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

. لكن جاء الفصل بالمفعول به فى قول ذى الرمة (على نغم الطويل):

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

^١ ينظر معنى اللبيب ٣٠٧/١

^٢ هنا إحدى نقاط بحثنا (الحاجز غير الحصين فى الجملة العربية).

كما يشتهر عند النحويين أن (لم) حرف جزم للمضارع، لكن من اللغويين من يروى أبياتا من الشعر، تناهض تلك القاعدة، إما برفع المضارع بعدها، وإما بنصبه.

- فمن شواهدهم فى نصب المضارع بعدها قراءة أبى جعفر^١، و هى عندهم شاذة فى قول الحق:

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^٢

بنصب المضارع (نشرح) بعد (لم)، وكذلك فى قول المجهول (على نغم الرجز):

فى أى يومى من الموت أفر أيام لم يقدر أم يوم قدر

بنصب المضارع (يقدر)، وقد ذهب فى ذلك أبو حيان إلى :

" أن الفتح على لغة بعض العرب من النصب بـ(لم)، فقد حكى اللحيانى فى نوادره أن منهم من ينصب بها، ويجزم بـ(إن) عكس المعروف عند الناس، وعلى ذلك قول عائشة بنت الأعجم (على نغم البسيط):

فى كل ما هم أمضى رأيه قدما ولم يشاور فى الأمر الذى فعلا

...^٣

لكن الآلوسى يحكى فى فعل الشرح عن "ابن عطية، و جماعة أن الأصل: (لم نشرحن)

^١ ينظر البحر المحيط، و روح المعانى.

^٢ الآية سورة الشرح .

^٣ البحر المحيط.

بنون التأكيد الخفيفة، فأبدل من النون ألفا، ثم حذفها تخفيفا، كما فى قوله (على نغم المنسرح):

اضربَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

...^١

. ومن شواهدهم فى رفع المضارع كذلك بعد (لم) قول عبد يغوث (على نغم الطويل):

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

بإثبات الألف اللينة آخر المضارع (ترى).

وقول المجهول (على نغم البسيط):

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

بإثبات نون الإعراب، وهى علامة رفع نيابة عن الضمة عند النحويين فى الأفعال الخمسة .

وقول قيس بن زهير^٢ (على نغم الوافر):

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

^١ ينظر روح المعانى. ٠.

^٢ الكتاب ١/١٥، ٢/٥٩، شرح شواهد العينى ٢/١٨٠، التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٠٥، همع الهوامع ١/١٣١، الدرر اللوامع ١/١٠٨، شرح الأشموني ١/٢٦٤، النوادر ٣، ٢، ٣٧٣، الخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧، المحتسب ١/٦٣، ١٩٦، ٢١٥، المنصف ٢/٨١، ١١٤، ١١٥، الأمالى الشجرية. ١/٨٤، الإنصاف ١/٣٠، شرح المفصل ٨/٢٤، المقرب ٤/٣٤.

ففى هذا البيت، وعلى هذه الرواية نجد الفعل (يأتى) مسبوقة بـ(لم)، ومع ذلك لم يحذف حرف العلة (الياء) من آخر الفعل علامة للجزم، مما يشى بأنه مرفوع، لكن العلماء ينكرون على النحويين، وأولهم سيبويه هذا الصنيع، ومن ذلك قول أحدهم^١ إن سيبويه بذلك راح يصدر كتابه بباب، ضمنه أشعارا على روايات، توافق ما يراه على حين يخالفه رواية الشعر فى أكثرها، ومن ذلك ما جاء فى البيت السابق؛ حيث إن رواية الشعر يروونه بصورة أخرى، لا حجة فيها على رفع المضارع بعد (لم)، وتلك الرواية هى:

ألم يبلغك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

بجزم المضارع (يبلى) بعد (لم)، وعليه يكون سيبويه قد افترض فى البيت تغييرا، وتحريفا؛ ليقوم قاعدة على تصور، وافترض، وهذا أمر مرفوض علميا^٢.

ومن ذلك ما ورد فى قول عنتر (على نغم الطويل):

فله قلب لا يبلى غليله وصال ولا يلهيه من حله عقد
يكلفنى أن أطلب العز بالقنا وأين العلا إن لم يساعدى الجد

الحرف الثانى (لما)

يصفه المعربون بأنه حرف (نفى، وجزم، وتوقع)؛ فهو ينفى وقوع حدث الفعل، وهو يجزم المضارع، وهو يعطى الدلالة على توقع إتمام

^١ ينظر التنبيه على حدوث التحريف لحمزة بن الحسن الأصفهاني ١٥٠.

^٢ ينظر رسالتنا للدكتوراه ظاهرة الافتراض النحوى ٤١٧.

الحدث بعد لحظة التكلم؛ فقولك (لما أفعل) يعنى انعدام الفعل، ويعطى الفعل الجزم، ويدل على توقع الفعل بعد لحظة التكلم، ومن الشواهد فى الأمور الثلاثة السابقة قول الحق

﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^١

﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾^٢

﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾^٣

فالأفعال الثلاثة (يدخل، يقض، يذوقوا) أحداثها منفية، وإعرابها الجزم على اختلاف فى العلامة، وتمام أحداثها متوقع، ومن شواهد الشعر فيها قول المثقب العبدى (على نغم الطويل)

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركنى ولما أمزق

الحرف الثالث (لام الأمر)

هى لام مكسورة فى (الأصل)، وقد تكون ساكنة إذا سبقها حرف متحرك، وهى تسبق الفعل المضارع؛ لتحول دلالاته إلى الأمر، سواء كان أمراً مباشراً، أم دعاء، أم التماسا، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾^٤

﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^٥

^١ من الآية ١٤ سورة الحجرات.

^٢ من الآية ٣٣ سورة عبس.

^٣ من الآية ٨ سورة ص.

^٤ من الآية ١٨٦ سورة البقرة.

^٥ من الآية ٧٧ سورة الزخرف.

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾^١

ويُفسر النحويون كثيرا من الأفعال المضارعة المجزومة دون ذكر جازم على تقدير تلك (اللام)، وإن كانوا قد اختلفوا في جواز إعمالها حال حذفها؛ فمنهم من لا يجيز ذلك مطلقا، ومنهم من يجيز ذلك مطلقا شعرا، ونثرا، ومن شواهدهم في إعمالها محذوفة قول المجهول (على نغم الرجز):

قلت لبواب لديه دارها تَيِّدُن فإني حمها وجارها

بجزم (تيدن) على حذف (لام) الأمر الجازمة حال حذفها، ومنهم من لا يجيز ذلك إلا في الشعر فقط، ومن شواهدهم في ذلك قول الأعشى (على نغم الوافر):

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

ومن يجيز حذفها مع بقاء العمل يستدل بقول الحق:

﴿قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^٢

في قراءة حذف النون في الفعل من (يقيموا)، وهو حينئذ مجزوم جوازا في جواب الطلب عند الجمهور، أما عن مخالفيهم فمجزوم بـ (لام) الأمر المحذوفة، وقد بقي عملها.

^١ من الآية سورة الطلاق .

^٢ ينظر الكتاب ٤٠٨/١ .

^٣ ينظر شرح المفصل ٢٥/١ ، ٦٠ ، ٦٢ .

^٤ من الآية ٣١ سورة إبراهيم.

الحرف الرابع (لا) التاهية

(الأصل) فيها عند النحويين دخولها على الفعل المسند إلى المخاطب مفردا، أو مثنى، أو جمعا، ومذكرا، أو مؤنثا، لكن يكثر دخولها على الفعل المسند إلى الغائب، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾^١

ويقول دخولها على الفعل المسند إلى المتكلم، ومن شواهد استعمالها قبل الفعل المسند إلى المخاطب قول الحق:

﴿وَلَا تَنبِئَا فِي ذِكْرِي﴾^٢

﴿يَا بَنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^٣

﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾^٤

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^٥

ومن شواهدها مع المسند إلى المتكلم حديث شريف، هو:

(لا ألقين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به...)

وقول الأعشى (على نغم البسيط):

لا أعرفين ربربا حورا مدامعها مردفات على أعقاب أكوار

وقول الوليد بن عقبة، أو الفرزدق (على نغم الطويل):

^١ من الآية ١٩ سورة الكهف.

^٢ من الآية ٤٢ سورة طه .

^٣ من الآية ١٣ سورة لقمان.

^٤ من الآية ٥٣ سورة الزمر.

^٥ من الآية ٣٦ سورة الإسراء.

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم
ولا يصح عند النحويين الفصل بين (لا)الناهية، والمضارع المجزوم بها
بعدها، ويذهبون إلى أن ما ورد من ذلك جاء على سبيل الضرورة، ومنه
قول المجهول (على نغم الطويل):

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

على جزم (تظلم) بعد (لا)الناهية، رغم الفصل بينهما.

وفى جزم المضارع بعد (لم)وأخواتها يقول ابن مالك

بـ(لا)و(لام)طالباً ضع جزماً فى الفعل هكذا بـ(لم)و(لما)

الصنف الثالث

انجزام المضارع بعد أدوات الشرط

الشرط دلاليا علاقة، تربط بين أمرين؛ أحدهما سبب فى الآخر،
والآخر نتيجة للأول، ولعل مما يجدر ذكره هنا أن الشرط بمفهومه
المذكور يستعمل فى الجملة العربية على صنفين؛ أحدهما هو المشهور
خطأً بـ(أسلوب)الشرط عند النحويين، والصواب (تركيب)الشرط، وهو ما يبدأ
بواحدة من أدوات الشرط السبع¹، على ما هو آت، والآخر وهو ما لا يعده
كثير من النحويين¹ شرطاً نظراً لتخلف الأداة فيه، وهو ما ندرسه عندهم

¹ الصواب لدى النحويين (تركيب)الشرط؛ فالعمل فى (الأسلوب)ليس من عمل النحوى؛
لأن (الأسلوب)فى الاصطلاح النقدى هو الانحراف عن القاعدة، أو قل هو هدم النحو،
ومعلوم أن عمل النحوى هو الانحصار فى تكوين القاعدة.

تحت العنوان (جزم المضارع فى جواب الطلب) على ما سبق بيانه فى الصنف الأول من الأصناف الثلاثة لانجرام المضارع، وإنما لم يعتبر كثير من النحويين ذلك التركيب نوعا من الشرط، بحكم اعتمادهم فى التصنيف حينئذ على ناحية الشكل فقط، دون نظر فى ناحية الدلالة؛ فمن ناحية الشكل يتجرد ذلك التركيب من أداة الشرط، ولذلك لا يعد عندهم من تراكيب الشرط، وذلك رغم أن الدلالة فيه هى دلالة الشرط التى سبق رصدها منذ قليل .

وتركيب الشرط عند النحويين يتكون من ثلاثة أركان، لابد من وجود كل منها لتحقيق تركيب الشرط عندهم، وهذا الوجود يكون ظاهرا بارزا، وإلا فليسعفنا الافتراض فى أبرز مظاهره الدلالية، وهو التقدير، وثلاثة الأركان هى

(أداة الشرط، جملة فعل الشرط، جملة جواب الشرط).

الركنان الثانى، والثالث يجوز فى كل منهما عند النحويين الحذف والتقدير، سواء فى كل منهما على حدة، دون الآخر، أم فيهما معا على ما هو آت بعد قليل، أما الركن الأول، وهو الأداة فلا بد من وجودها الذكرى عند جمهور النحويين لتحقيق الوجود لتركيب الشرط، وإلا فلا، ولكنهم يعودون لما قالوا، وينقضون غزلهم أنكانا حينما يتحدثون عن حذف أداة الشرط الجازم مع جملة الشرط على ما هو آت فى نهاية حديثنا عن جزم المضارع .

¹ فى المظاهر الدلالية لصور الافتراض ينظر رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) فى الباب الثانى منها؛ حيث تم تخصيص ذلك الباب كاملا لرصد المظاهر الدلالية له.

لكن الذى أراه جديرا بالذكر هنا هو أن ذلك التناقض فى الحكم النحوى على أداة الجزم مرة بجواز الحذف، وأخرى بامتناعه، يعود ذلك إلى مقولتين مختلفتين لشيخ النحاة (سيبويه)، فقد ارتأى فى موضع من كتابه أنها تعمل مضمرة تشبيها بـ(أن) المضمرة؛ حيث يقول " وتعمل مضمرة، وكأنهم شبهوها بـ(أن) إذا عملت مضمرة "، وفى موضع آخر قال إنها تعمل مضمرة " تشبيها بحرف الجر المحذوف "، والنحاة يروون هذه القالة نصا وفصا، حدوك النعل بالنعل وراء سيبويه فى الهيكل النحوى، والنصوص التى ذكرها سيبويه هى نفسها التى تتكرر فى المؤلفات النحوية، والحقيقة التى أراها أن هذا كله مجرد افتراض، ولا واقع له، والغريب أننى أعتد فى رؤيتى هذه على (سيبويه) نفسه، وذلك فى مقولته الأخرى عن هذه المسألة فى موضع آخر لاحق، وقريب فى كتابه بأن الجازم لا يحذف، ولا يجوز حذفه؛ حيث يقول " لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجار " وفيما يلى نرصد معا قضايا الشرط فى الجملة العربية .

أدوات الشرط

اعتمد النحويون فى حديثهم عن أدوات الشرط على ناحيتى (الدلالة، والوظيفة النحوية)، وأغفلوا فى سبيل ذاك أن يهتموا نسبيا

¹ ينظر الكتاب ٤٠٨/١ ، ٦٧/٢

² ينظر رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ١٣٧ .

³ ينظر الكتاب ٤٠٩/١ .

⁴ ينظر الكتاب ١٣/١، الأمالى الشجرية ٣٤١/١، شرح المفصل ٩٦/٢، همع الهوامع

بناحيته (الشكل، والعلامة الإعرابية)، فكان من جراء ذلك أنهم يتحدثون عن أدوات الشرط فى معرض حديثهم عن جوارم المضارع، ومع ذلك تجد فى رصدهم حديثاً عن أدوات الشرط غير الجازمة فى حين لو أعملوا ناحيته (الشكل، والعلامة الإعرابية) لنتج عن ذلك إقصاء أدوات الشرط غير الجازمة عن هذا الباب، وإنما تم هذا الجمع عندهم بين جميع أدوات الشرط جازمة، أو غير جازمة اعتماداً على ناحيتين: أولاهما (الدلالة)؛ فجميعها أدوات تعطى دلالة الشرط، وأخراهما (الوظيفة)؛ فجميعها تحتاج بعدها إلى جملتين: إحداهما جملة فعل الشرط، والأخرى جملة جواب الشرط، وعليه كان ينبغى علينا تنفيذ وجهة النظر هذى بإخراج أدوات الشرط غير الجازمة من هذا الباب، وإلحاق تركيبها بالباب الذى نتحدث فيه عن رفع الفعل المضارع مثلاً، لكن لمقتضيات أخرى متنوعة نجد أنفسنا مضطرين إلى السير على منهاجهم فى الجمع بين الصنفين، مع الاعتراف بأنه لا يصلح الاعتذار^١ فى ذلك بأن قضايا الشرط غير الجازم تأتى بعد الانتهاء من رصد قضايا الشرط الجازم، وعلى ذلك فإننا نرصد الآن فيما يلى جميع أدوات الشرط جازمة، وغير جازمة، وعددها . كما سبق التنويه . إحدى وعشرون أداة، منها ست عشرة أداة، هى الأدوات الجازمة، والبقية، وهى خمس أدوات، هى الأدوات غير الجازمة على ما يأتى:

^١ ينظر الكتاب ٤٠٩/١

(١) إِنْ؛ بكسر الهمزة، وسكون النون، هي (أم أدوات الشرط) عند كثير من النحويين، وهي حرف باتفاق، وهي موضوعة لمعنى الشرط، ولم تنتقل إليه عن مجال آخر، ولذلك فهي من الأدوات (المرتجلة)، ومن شواهد استعمالها واحدة من أدوات الشرط قول الحق

﴿وإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾^١

﴿إِنْ يَنْتَهِوا يَغْفِرْ لَهُمْ﴾^٢

﴿إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تَبَدَّوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾^٣

﴿إِنْ تَبَدَّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^٤

(٢) مِنْ؛ بفتح الميم، وسكون النون، من الأسماء المستعملة في أدوات الشرط الجازمة نقلا عن التعبير عن العاقل في الاسم الموصول، واسم الاستفهام، ومن شواهد استعمالها واحدة من أدوات الشرط قول الحق

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^٥

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ غَدَوَانًا وظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا﴾^٦

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^٧

فالمضارع (يعمل) مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، و المضارع في (يره) مجزوم؛

^١ من الآية ١٩ سورة الأنفال.

^٢ من الآية ٣٨ سورة الأنفال.

^٣ من الآية ٢٩ سورة آل عمران.

^٤ من الآية ٢٨٤ سورة البقرة.

^٥ من الآية ١٢٣ سورة النساء.

^٦ من الآية ٣٠ سورة النساء.

^٧ لايتان ٦، ٧ سورة الزلزلة.

لأنه جواب الشرط، ومن شواهدا قول زهير (على نغم الطويل)
ومن لم يصانع فى أمور كثيرة يضرس بأنياب ويوطأ بمنسم
ومن شواهدا قول الحماسى سعد بن مالك (على نغم الكامل)
من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح
وقول عبد الرحمن بن حسان (على نغم البسيط)

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
(٣) ما ؛ من الأسماء المستعملة فى أدوات الشرط الجازمة نقلا عن
التعبير عن غير العاقل فى الاسم الموصول، واسم الاستفهام، ومن شواهد
استعمالها قول الحق:

﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾^١

﴿ مَا تَقْدَمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^٢

(٤) مهما ؛ من الأسماء المستعملة فى أدوات الشرط الجازمة نقلا عن
غير العاقل، ومن شواهد استعمالها قول الحق :

﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^٣

وقول زهير (على نغم الطويل):

ومهما تكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم^٤

وقول سراقة بن جشعم من بنى مدلج (على نغم البسيط):

^١ من الآية ١٩٧ سورة البقرة.

^٢ من الآية ١١٠ سورة البقرة.

^٣ من الآية ١٣٢ سورة الأعراف.

^٤ فى البيت يتنازع (مهما)، و(إن) جواب شرط واحد، هو المضارع (تعلم).

قد أوبيت كل ماء فهي ضاوية مهما تصب أفقا من بارق تشم
وقول حاتم(على نغم الطويل):

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا
(٥) أين؛ من الأسماء المستعملة في أدوات الشرط الجازمة نقلا عن
أسماء الاستفهام، ومن شواهد استعمالها قول ابن همام السلولى(على نغم
الخفيف):

أين تصرف بها العداة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي
(٦) أينما؛ من الأسماء المستعملة في أدوات الشرط الجازمة نقلا عن ظرف
المكان، أو المكان عموما، ومن شواهد استعمالها قول الحق:
﴿ ولا تظلمون فتبيلا أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج... ﴾^١
وقول كعب بن جعيل(على نغم المديد):

صعدة نابتة فى حائر أينما الريح تميلها تمل
(٧) أنى؛ من الأسماء المستعملة فى أدوات الشرط الجازمة نقلا عن ظرف
المكان، أو المكان عموما، ومن شواهد استعمالها قول لبيد(على نغم
الطويل):

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
وقول المجهول(على نغم الطويل)
خليلى أنى تأتياى تأتيا أبا غير ما يرضيكما لا يحاول

^١ من الآية ٧٨ سورة النساء.

٨) حيثما؛ من الأسماء المستعملة فى أدوات الشرط الجازمة نقلا عن
المكان، ومن شواهد استعمالها قول الحق
﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^١
ومنه قول طرفة بن العبد(على نغم الخفيف)

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الأزمان
٩) أيان؛ من الأسماء المستعملة فى أدوات الشرط الجازمة نقلا عن
الزمان، ومنه قول المجهول(على نغم البسيط)
أيان نؤمّنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا
وقول الآخر(على نغم الطويل)

إذا النعجة الأدماء باتت بفقرة فأيان ما تعدل به الريح ينزل
١٠) متى؛ من الأسماء المستعملة فى أدوات الشرط الجازمة نقلا عن
الزمان، وعن الاستفهام، ومن شواهدا قول الحطيئة(على نغم الطويل)
متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد
وقول سحيم(على نغم الوافر)

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
وقول الأحوص(على نغم الطويل)

متى ما تحلى من ذرا الأرض تلعة أزرّك ويكثر حيث كنت ترددى
١١) أى؛ من الأسماء المستعملة فى أدوات الشرط الجازمة نقلا عن
معنى ما تضاف إليه؛ فهى من الأسماء الملازمة للإضافة، ولذلك تستخدم

^١ - من الآيتين ١٤٤، ١٥٥ سورة البقرة.

مع العاقل، ومع غير العاقل، مع الزمان، ومع المكان، ومن شواهد استعمالها قول الحق

﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^١

(١٢) كيفما؛ من الأسماء المستعملة في أدوات الشرط الجازمة^٢ نقلًا عن الاستفهام (دون ما)، وعن الأحوال، وعن الظرف، ومن شواهدا الحديث الشريف

(كيفما تكونوا يول عليكم)

وقول دحمان (على نغم الرمل):

اهجريني أو صليني كيفما شئت فكوني

وقول الخنعمي (على نغم الرمل)

كيفما قلبني الدهر ر يجدني من رجاله

(١٣) أما؛ من الحروف المستعملة في الأدوات الجازمة نقلًا عن العطف،

ومن شواهد استعمالها واحدة من أدوات الشرط قول الحق:

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾^٣

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ﴾^٤

^١ من الآية ١١٠ سورة الإسراء.

^٢ هذا هو رأى قطرب من البصريين، ورأى الكوفيين، ورأى ابن هشلم من المدرسة المصرية، أما جمهور البصريين فيرونها أداة شرط غير جازمة، ويشترطون في جملتها اتفاق الشرط والجواب في اللفظ والمعنى؛ مثل (كيفما تجلس أجلس) مغنى اللبيب ١/٢٢٩.

^٣ من الآية ٢٦ سورة البقرة.

^٤ من الآية ٧ سورة آل عمران.

﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^١

ومن خصائصها التركيبية أن جملة الشرط معها دائما محذوفة وجوبا، ولا يصح ذكرها .

(١٤) إذ ما من الحروف الموضوعية لأداء معنى الشرط، ولم تنتقل إليه من مجال آخر، ولذلك فهي من الأدوات المرتجلة بين أدوات الشرط الجازمة، ومن شواهد استعمالها على تلك الوظيفة قول المجهول (على نغم الطويل)

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا
(١٥) إذ لم من الحروف الموضوعية لأداء معنى الشرط، ولم تنتقل إليه من مجال آخر، ولذلك فهي من الأدوات المرتجلة بين أدوات الشرط الجازمة، ومن شواهد استعمالها على تلك الوظيفة قول الحق:

﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ

فَإِذ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^٢

﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا

وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ...﴾^٣

^١ من الآية ٩ سورة الضحى.

^٢ إدراج هذى الكلمة بجميع شواهدا الواردة هنا بين أدوات الشرط لم يرد عند أى من النحويين قديما، أو حديثا، إنما هو من فرائد هذا العمل، جاء نتيجة تدبيرنا القول (كما أمرنا) فى تلاوتنا القرآن الكريم فى رمضان ١٣٣٤هـ/أغسطس ٢٠١٣م، وهذى الأداة لم ترد شرطية فى القرآن الكريم سوى هاتين المرتبتين المذكورتين هنا.

^٣ من الآية ١٣ سورة النور .

^٤ من الآية ١٣ سورة المجادلة

ومن شواهد الشعر لكن مع حذف الجواب، أو تقدمه قول عمر بن
لجأ (على نغم الطويل)

هُم جَمَعُوا بُؤْسَى وَنَعْمَى عَلَيْكُمْ فَهَلَا شَكَرْتَ الْقَوْمَ إِذْ لَمْ تُقَاتِلِ

ومنه قول النابغة الجعدى (على نغم البسيط)

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِذْ لَمْ يَأْتِنِي أَجْلِي حَتَّى اكَتَسَيْتُ مِنَ الْإِسْلَامِ سِرْبَالًا

(١٦) إذا ما من الحروف الموضوعه لمعنى الشرط ، وهى من الأدوات
المرتجلة الجازمة، ومن شواهدها قول ابن همام السلولى (على نغم
الطويل)

إِذَا مَا تَرِنَى الْيَوْمَ أَزْجَى مَطِيئِي أَصْعَدَ سِيرًا فِي الْبِلَادِ فَأَفْرَعُ

فَإِنِّي مِنْ قَوْمِ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا رَجَالِي مِنْهُمْ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ

أدوات الشرط غير الجازمة

خمس من أدوات الشرط، لا تجزم الشرط والجواب، وتلك الأدوات أيضا
بعضها (منقول)، وبعضها (مرتجل)، وفيما يلى نرصد ذلك، كما فعلنا
فى (أدوات الشرط الجازمة).

(١) لما : من أدوات الشرط غير الجازمة (المنقولة) ^١ عن مجال الظرف عند
كل من ابن السراج، والفارسي، وابن جنى، وجماعة من النحويين، وهى
عند ابن مالك بمعنى الظرف (إذ)، وقال هو معنى حسن، بعضهم يراها
اسما ^٢ اعتمادا على دلالتها الاسمية، ولكن ابن خروف، ومعه فريق
يرونها حرفا، ثم إن النحويين مختلفون أيضا فى وظيفتها؛ فبعضهم يراها

^١ ينظر معنى اللبيب ١/٣٠٩.

^٢ ينظر معنى اللبيب ١/٣٠٩.

أداة وجود لوجود، فى حين يراها بعضهم الآخر أداة وجود لوجود، ومن شواهد استعمالها أداة شرط قول الحق

﴿... فلما نجاكم الى البر أعرضتم...﴾^١

﴿... فلما ألقوا سحروا أعين الناس...﴾^٢

﴿... فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد...﴾^٣

ومنه قول المتنبي(على نغم الوافر)

ولما صار ود الناس خبا جزيت على ابتسام بابتسام

وصرت أشك فيمن أصطفيه لعلمى أنه بعض الأنام

(٢) كلما؛ من أدوات الشرط غير الجازمة، وهى(منقولة)من مجال الظرفية، وفى اسميتها خلاف، ومن شواهد استخدامها أداة شرط قول الحق:

﴿... كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا...﴾^٤

ومنه قول المجهول(على نغم الرمل):

كلما قالت متى ميعادنا ضحكت هند وقالت بعد غد

(٣) إذا؛ من أدوات الشرط غير الجازمة، وهى(منقولة)من مجال الظرفية^٥، وهى اسم باتفاق، ويصفها المعربون بأنها ظرف لما يستقبل من الزمان،

^١ من الآية ٦٧ سورة الإسراء.

^٢ من الآية ١١٦ سورة الأعراف.

^٣ من الآية ٣٢ سورة لقمان.

^٤ من الآية ٢٨ سورة آل عمران .

^٥ ينظر مغنى اللبيب ١/١٠٦.

خافض لشرطه، منصوب بجوابه، ومن شواهد استخدامها أداة شرط قول الحق:

﴿ إذا جاء نصر الله...فسبح بحمد ربك... ﴾^١

ومن الشعر قول أبي ذؤيب (على نعم الكامل):

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع

وقول الفرزدق (على نعم البسيط):

يرفع لى خندف والله يرفع لى نارا إذا خدمت نيرانهم تقد

وقول المتنبي (على نعم الطويل):

إذا غدرت حسناء وقت بوعدها فمن عهدها ألا يدوم لها عهد

٤) لو؛ من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي (مرتجلة)، بمعنى أنها موضوعة أصلا لأداء معنى الشرط، ولم تنتقل إليه من مجال آخر، وهي حرف باتفاق، ويصفها المعربون بأنها حرف امتناع لامتناع، والغالب في فعل الشرط معها أن يكون ماضيا في اللفظ والمعنى، كما في قول الحق

﴿ ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء ﴾^٢

كما يمكن في فعل الشرط أن يكون ماضيا لفظا، لكنه مستقبل في المعنى، كما في قول الحق

﴿ وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ﴾^٣

^١ من سورة النصر.

^٢ من الآية ١٨٨ سورة الأعراف.

^٣ من الآية ٩ سورة النساء.

٥) لولا؛ من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي (مرتجلة)، بمعنى أنها موضوعة أصلاً لأداء معنى الشرط، ولم تنتقل إليه من مجال آخر، وهي حرف باتفاق، ويصفها المعربون بأنها حرف امتناع لوجود، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾^١

ومن شواهدا أيضاً قول المجهول (على نغم البسيط):

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

يقول ابن مالك:

واجزم بـ إن ومن وما ومهما أي متى أيان أين إذ ما

وحيثما أنى وحرف إذ ما (إن) وبإحدى الأدوات أسما

عامل الجزم

فى فعل الشرط يتفق النحويون على أن عامل الجزم لفظى، ثم يختلفون فى تحديد ذلك العامل اللفظى إلى فريقين، أحدهما يراه أداة الشرط الجازمة، والآخر يراه جواب شرط، وكذلك فى عامل الجزم فى جواب الشرط، اختلفوا فى تحديده إلى رأيين:

- يرى الكوفيون انجزام جواب الشرط بعامل لفظى، لا معنى، ويحددون ذلك العامل اللفظى بأنه (الجوار)، بمعنى أن مجاورة جواب الشرط لفعل الشرط المجزوم - هى السبب، أو العامل فى جزم ذلك الجواب.

^١ من الآية ٧ سورة المنافقون.

- ويرى البصريون انجزام جواب الشرط بعامل لفظي، لا معنوي، وفي تحديد ذلك العامل اللفظي عندهم وجهات نظر، فمنهم من يراه أداة الشرط وحدها، ومنهم من يراه فعل الشرط وحده، ومنهم من يراه أداة الشرط مع فعل الشرط، ومنهم من يراه أداة الشرط بواسطة فعل الشرط، ولكل وجهة نظر من الحجج ما تقوى به نفسها، وما تضعف به غيرها من خلال (قرع الحجة بالحجة، والبرهان بالبرهان) مما تذكره المطولات^١.

اقتران جواب الشرط بالفاء

في اختصاص الفاء، دون بقية حروف العطف في الدخول على جملة جواب الشرط - يسوق النحويون تعليلهم بكون الفاء سببية، مما يقوى علاقة السبب بالنتيجة في تركيب الشرط، ولكون الفاء للتعقيب، والترتيب دون فاصل، مما يزيد الشرط قوة في دلالاته، وربطه، وهم يحددون المواضع التي يجب فيها تصدير جواب الشرط بالفاء إجمالاً بأنها المواضع التي لا يمكن فيها وظيفياً إحلال أحدهما مكان الآخر، ثم يفصلون تلك المواضع بما يلي:

(١) إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، كما في قول الحق

﴿ومن يتوكل على الله فهو حسبه...﴾^٢

(٢) إذا كان جواب الشرط جملة مبدوءة بواحد من أنواع الطلب الثمانية

. الأمر؛ كما في قول الحق:

^١ منها همع الهوامع، وشرح الكافية، والإنصاف.

^٢ ينظر الإنصاف ٢/٢٢٠، همع الهوامع ٢/٧٧.

﴿ وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴾^١

. الاستفهام؛ كما فى قول الحق:

﴿ وإن يخذلكم فمّن ذا الذى ينصركم ﴾^٢

. التمنى؛ كما فى قول الحق:

﴿ فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا ﴾^٣

. النهى؛ كما فى قول الحق:

﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ﴾^٤

. الدعاء؛ كما فى قولك:

(مهما أعطيتنا يا رب فبارك لنا)

. الرجاء؛ كما فى قول مزارق(على نغم البسيط):

فإن أعش فلعن الدهر يجمعنا وإن أمت فقتيل الهم والحزن

. العرض، كما فى قولك:

(إذا فعلت الخير فألا تحافظ عليه)

. التحضيض؛ كما فى:

(متى تترك الشر فهلا تفعل الخير أيضا)

(٣) إذا كان جواب الشرط مبدوعا بواحد من الأمور التالية:

. سوف؛ كما فى قول الحق:

^١ من الآية ٣ سورة الطلاق.

^٢ من الآيتين ١٤٤ ، ١٥٥ سورة البقرة.

^٣ من الآية ١٩ سورة النساء .

^٤ من الآية ٢٣٢ سورة البقرة.

﴿ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما﴾^١
. السنين؛ كما في قول الحق:

﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى...﴾^٢

. قد؛ كما في قول الحق:

﴿قالوا إن يسرق فقد سرق له أخ له من قبل﴾^٣

. فعل جامد؛ كما في قول الحق:

﴿...إن تبدوا الصدقات فنعمنا هي...﴾^٤

. ما النافية؛ كما في قول الحق:

﴿...فإن توليتم فما سألتكم من أجر...﴾^٥

. لن؛ كما في قول الحق:

﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه...﴾^٦

وقد نظم بعضهم ما سبق في قوله:

^١ من الآية ٧٤ سورة النساء.

^٢ من الآية ٦ سورة الطلاق.

^٣ من النقاط الصالحة للبحث رصد تلك المجموعة من الشواهد التي اقترن فيها جواب الشرط بالفاء في هذا الموضع رغم انتفاء (قد)، ومن ذلك ما ورد في قول الحق:

﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت... وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت﴾

من الآيتين ٢٦، ٢٧ سورة يوسف.

^٤ من الآية ٧٧ سورة يوسف.

^٥ من الآية ٢٧ سورة يونس .

^٦ من الآية ٧٢ سورة يونس .

^٧ من الآية ١١٥ سورة آل عمران.

اسمية طلبية وجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

فاء الشرط بين الوجوب والجواز

وفى حكم استعمال تلك (الفاء) فى جملة جواب الشرط، تختلف آراء النحويين إلى ثلاثة آراء (موجب، ومجيز، ومشترط)، وتفصيل ذلك على النحو التالى:

. يرى المبرد، وأبو حيان^١، وعدد من النحويين، وجوب استعمال تلك (الفاء)، فإذا اصطدم هؤلاء بنصوص موثقة، تجردت فيها جملة الجواب . على ما هو آت . من تلك (الفاء)، فإنهم يؤولون، ويفترضون فيها.

. يذهب اتجاه من النحويين إلى جواز الذكر، وجواز الحذف فى تلك (الفاء)، وهم يستدلون فى جواز الحذف بعدد من الشواهد، تجردت فيها جملة الجواب من (الفاء)، ومن تلك الشواهد ما جاء فى قول الحق:

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^٢

﴿أَنْذَا كُنَّا تَرَابًا أَنْنَا لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^٣

﴿أَنْذَا مِتْنَا وَكُنَّا تَرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾^٤

﴿إِذَا مَزَقْنَاهُ كُلَّ مَرْزِقٍ إِنَّكُمْ لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^٥

^١ ينظر ارتشاف الضرب ٢١٥/١.

^٢ من الآية ١٢١ سورة الأنعام .

^٣ من الآية ٥ سورة الرعد.

^٤ من الآية ٣ سورت ق .

^٥ من الآية ٧ سورة سبأ.

﴿أَنْدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْنَا لَمَدِينُونَ﴾^١

﴿أَنْدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾^٢

﴿أَنْدَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَنْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾^٣

ومن تلك الشواهد حديث شريف:

(إن جاء صاحبها وإلا استمتع بها)

ومنها أيضا قول المجهول (على نغم الطويل)

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبأ سيلفى على طول السلامة نادما

ومنها قول كعب بن مالك (على نغم البسيط)

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

. يرى سيبويه^٤ جواز حذف (الفاء) فى ضرورة الشعر فقط، وأما ما

جاء من غير الشعر دونها فخاضع عنده للافتراض، والتأويل، وأما تلك

الكوكبة من الشواهد التى جاءت مخالفة لوجوب الاقتران بـ(الفاء) فإن

أصحاب ذلك الحكم بالوجوب حاولوا تأويل^٥ قاعدتهم فيها، ومن هذا ما

ذهب إليه أبو حيان^٦ من أنه يمكن عدم الاقتران إذا كان الجواب مصدرا

بـ(ما)، أو (إن) النافيتين، ومن هذا أيضا ما ذهب إليه الرضى من أن ذلك

^١ من الآية ٥٣ سورة الصافات.

^٢ من الآية ٨٢ سورة المؤمنون.

^٣ من الآية ٤٩ سورة الإسراء.

^٤ ينظر الكتاب ١٣٠/١ .

^٥ ينظر رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ١٤١ .

^٦ ينظر اشرح الكافية ٠٤/٢ .

مغتفر فى الجملة الاسمية فقط، من بين المواضع الأخرى التى يجب فيها
اقتران جواب الشرط بـ(الفاء).

رأى

لكن الذى يبقى هو ما أراه دائما من ضرورة(توسيع حيز
القاعدة)، بحيث تشمل هذه الشواهد، وذلك بتطبيق ما دعا إليه أبو حيان،
والرضى، وغيرهما فيما ندرسه، أو على الأقل ضرورة النص على أن هذه
الشواهد مستثناة من القاعدة العامة، وليس فى ذلك عيب، إنما العيب أن
تبقى تلك الشواهد، وهى فى الدرجات العلا من الفصاحة، والتوثيق تنخر
فى جسم القاعدة.

شواهد مخالفة

وعلى الوجه المقابل ثمة كوكبة من الشواهد يقترن فيها جواب
الشرط بـ(الفاء)، رغم منع القاعدة النحوية ذلك الاقتران؛ فالقاعدة النحوية
تمنع الاقتران بـ(الفاء)فى جواب الشرط إذا كان جملة فعلية، تبدأ بالفعل
ماضيا، أو مضارعا، دون نفى قبله، أو تسويق، ومن مجموعة الشواهد
صدد الحديث قول الحق:

﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾^١

فجواب الشرط هنا هو الفعل(ينتقم)، وهو فعل مضارع غير مسبوق بواحد
من الحروف التى توجب اقتترانه بـ(الفاء)جوابا للشرط^٢، وتجرده منها يمنع

^١ فى الآية ٩٥ سورة المائدة.

^٢ ينظر رسالتنا للدكتوراه ظاهرة الافتراض النحوى ١٤١ .

اقترانته بتلك (الفاء) في الهيكل النحوى، لكنه فى الآية مقترن بـ(الفاء)، وهذا يخالف تلك القاعدة، وإذا كان النحاة قد لجأوا هنا إلى تأويل النص القرآنى؛ خدمة لتلك القاعدة، بتصور حذف فى الآية، وتقدير هذا المحذوف بأنه مبتدأ:

(ومن عاد فـ) (هو) ينتقم الله منه)

لتتم لهم الدائرة، وتسير الآية فى ركب القاعدة؛ فجواب الشرط بهذا الشكل جملة اسمية، يجب اقترانها بـ(الفاء) . فالذى أراه هو أن (توسع القاعدة)؛ لتشمل هذا وأمثاله، أو على الأقل استثناءه من القاعدة، والتنبيه إليه، وليس فى ذلك أيضا عيب، إنما العيب أن نغير النص من أجل القاعدة، أو أن تبقى تلك الشواهد الموثقة تنخر فى جسم القاعدة، دون التنبيه إليها بين أيدي المدرسين.

يقول ابن مالك:

واقرن بـ فـا حتما جوابا لو جعل شرطا لـ(إن) أو غيرها لم ينجعل

اقتران جواب الشرط بـ (إذا)

يجوز عند النحويين ربط جملة جواب الشرط مع ما قبلها بـ(إذا)، مثل(الفاء) تماما بتمام إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، مثبتة، ليس فيها طلب، ولا تبدأ بالحرف الناسخ(إن)، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾^٢

^١ ينظر البحر المحيط ٢٢/٤ على سبيل المثال.

^٢ من الآية ٣٦ سورة الروم.

يقول ابن مالك:

وتخلف الفاء (إذا) المفاجأة كإن تجد إذا لنا مكافأة

العطف بين الشرط والجواب أو بعدهما

يمكن استعمال العطف بعد فعل الشرط، وقبل إتمام الجواب، كما

يمكن استخدام العطف بعد إتمام جواب الشرط، وفيما يلي بيان ذلك.

- عند استخدام العطف قبل ذكر جواب الشرط يجوز في المعطوف عند النحويين^١ الجزم بالتبعية، والنصب على اعتبار العاطف للمعية، أو السببية، اعتمادا على أن الشرط قبل أي منهما محمول على الاستفهام، مما يعنى استيفاء المعية، أو السببية شرط كل منهما، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^٢

بقراءته في (يصبر)؛ بالجزم في رواية حفص عن قراءة عاصم، وبالنصب في قراءة قنبل^٣، وكذلك في قول الحق:

﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^٤

فالمضارع (تخفوا) جاء معطوفا بـ(أو) على فعل الشرط المجزوم قبل ذكر جواب الشرط، ولذلك يجوز فيه الجزم والنصب، وعليه فإن حذف النون من آخره، وهو من الأفعال الخمسة علامة نصب، أو علامة جزم، فالجزم

^١ ينظر شرح ابن عقيل ٤/٤٠، مغنى اللبيب ٦٤٩/٢.

^٢ من الآية ٩٠ سورة يوسف.

^٣ ينظر روح المعانى.

^٤ من الآية ٢٨٤ سورة البقرة.

عظفا على المجزوم قبل (تبدوا)، والنصب بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (أو) العاطفة، وقد استوفت (أو) شرطها بما قبلها من أداة الشرط؛ حيث إن (الشرط) عند النحويين محمول على (الاستفهام) في أن كلا منهما لم نتأكد من تمام الحدث فيه، ومثل ذلك في شواهد الشعر، ومن ذلك قول زهير (على نغم الطويل):

ومن لا يقدم رجليه مطمئنة فيثبتها في مستوى الأرض يزلق
فالشاهد جواز النصب، والجزم في المضارع (يثبت) على التفصيل السابق ذكره، ومنه أيضا قول المجهول (على نغم الطويل):

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما
فالشاهد جواز الجزم، والنصب في المضارع (يخضع) على التفصيل السابق ذكره.

- عند استخدام العطف بعد ذكر جواب الشرط يجوز في المعطوف عند النحويين^١ (الوجهان السابقان) الجزم، والنصب، كما يجوز الوجه الثالث، وهو الرفع على اعتبار العاطف حرف استئناف، وحينئذ يكون المضارع مرفوعا بالتجرّد، وعلى تلك الأوجه الثلاثة جاءت ثلاث قراءات في الفعل (يغفر) من قول الحق:

﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^٢

^١ ينظر شرح ابن عقيل ٣٨/٤، مغنى اللبيب ٦٤٩/٢.

^٢ من الآية ٢٨٤ سورة البقرة.

فالمضارع(يغفر) جاء معطوفا بالفاء بعد جواب الشرط(يحاسبكم)، ولذلك يجوز فيه ثلاثة الأوجه:

- الرفع بالتجرد من الناصب، والجازم على اعتبار الفاء حرف استئناف، وتلك هي قراءة^١ كل من عاصم، وابن عامر.

- النصب بـ(أن)مضمرة وجوبا بعد فاء السببية، وتلك هي قراءة^٢ ابن عباس، والأعرج.

- الجزم بالتبعية عطا على جواب الشرط المجزوم قبله، وتلك هي قراءة الثلاثة^٣ من القراء^٤ السبع بعد إخراج عاصم، وابن عامر، وابن عباس، والأعرج.

ومن شواهد ذلك أيضا ما جاء في قول الحق:

﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَدْرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^٥

فقد روى سيبويه^٦ أنه يجوز . نحوا وقراءة . في المضارع(يذر)ثلاثة أوجه:
- الجزم، وتوجيهه التبعية لمحل جواب الشرط قبله؛ فهو جملة اسمية، في محل جزم، وتلك هي قراءة كل من حمزة، والكسائي^١، وأبى عمرو،

^١ ينظر معجم القراءات في موضع الآية.

^٢ ينظر السابق في موضع الآية.

^٣ ينظر السابق في موضع الآية.

^٤ ينظر السابق في موضع الآية.

^٥ من الآية ١٨٦ سورة الأعراف.

^٦ الكتاب ٤٤٨/١ إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٩٢٩/٣ - ٩٣٠.

والأعشى، وخلف، كما قرأه بالجزم أيضا، لكن مع البدء بنون المضارعة كل من نافع وخارجة^٢ هكذا.

﴿ونذره في طغيانهم يعمهون﴾

- النصب، وتوجيهه بـ(أن)مضمرة وجوبا بعد واو المعية، وتلك هي قراءة^٣ كل من حمزة، والكسائي.

- الرفع، وتوجيهه التجرد من الناصب، والجازم على اعتبار الواو حرف استئناف، وتلك هي قراءة كل من أبي عمرو، وعاصم، ومن شواهد ذلك أيضا ما جاء في قول الحق:

﴿وَأِنْ تَخَفُوا وَتَوْتُوا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ﴾^٤

ففي المضارع(يكفر)يجوز نحوا، وقد ورد قراءة^٥ الرفع، والنصب، والجزم، ومثل ذلك أيضا ورد في المضارع(تأخذ)من قول النابغة(على نعم الوافر):

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

^١ ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢٣٣، إعراب القرآن للنحاس ٦٥٤/١، إملاء ما من به الرحمن ١٦٧/١، البحر المحيط ٤٣٣/٤، تفسير القرطبي ٣٣٤/٧، السبعة في القراءات ٢٩٩، الكشاف ١٠٦/٢، الرازي ٣٢٦/٤، النشر في القراءات العشر ٢٧٣/٢.

^٢ ينظر البحر المحيط ٤٣٣/٤.

^٣ ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢٣٣، إعراب القرآن للنحاس ٦٥٤/١، إملاء ما من به الرحمن ١٦٣/١، البحر المحيط ٤٣٣/٤، تفسير القرطبي ٣٣٤/٧، السبعة في القراءات ٢٩٩، الكشاف ١٠٦/٢، الرازي ٣٢٦/٤، النشر في القراءات العشر ٢٧٣/٢.

^٤ من الآية ٢٧١ سورة البقرة.

^٥ ينظر مراجع القراءة السابقة ومصادرها في المواضع ذاتها أجزاء، وصفحات.

يقول ابن مالك:

والفعل من بعد الجزأ إن يقترن بالـ(فا) أو (الواو) بتثنيته قمن
وجزم أو نصب لفعل إثر (فا) أو (واو) إن بالجملتين اكتنفا

اجتماع الشرط والقسم

يمكن فى تراكيب العربية اجتماع الشرط والقسم، وحينئذ إما أن يتقدم الشرط، وإما أن يتقدم القسم، فيكون كل منهما محتاجا إلى جواب، والمذكور فى التركيب جواب واحد، ومن ذلك قول الحق

﴿لئن اجتمعت الإنس والجن على
أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله﴾^١

وقولك (إن نطق بالحق والله لأكافنك)

ففى الآية جواب واحد هو الجملة:

(لا يأتون بمثله)

يحتاج إلى هذا الجواب كل من القسم الذى تدل عليه (لام) القسم فى بداية الآية، والشرط المذكور فى الأداة (إن)، وقد تقدم القسم على الشرط، وفى النموذج أيضا معنا جواب واحد هو الجملة:

(لأكافنك)

يحتاج إلى هذا الجواب كل من القسم الذى جاء بلفظه، وبيلامه، والشرط المذكور فى الأداة (إن)، وقد تقدمت أداة الشرط على القسم.

^١ من الآية ٨٨ سورة الإسراء.

وفى كل من الآية والنموذج لابد من توجيهه الجواب المذكور لأى من الشرط أو القسم، على أن يكون للآخر جواب محذوف وجوبا، لا يصح ذكره؛ فإلى أى من الأمرين يكون الجواب المذكور؟ وأى منهما يكون له جواب محذوف وجوبا؟ يجيب جمهور النحويين بأن المتقدم منهما يأخذ الجواب المذكور لسبقه^١، وبأن المتأخر منهما يأخذ الجواب المحذوف، وعليه فإن جملة الجواب:

(لا يأتون بمثله)

المذكورة فى الآية الكريمة هى جواب القسم، لا جواب الشرط؛ لأن جواب الشرط محذوف وجوبا؛ بحكم تأخر ذلك الشرط. والتقدير من جنس الجواب المذكور:

(لا يأتون)

وكأنك تكرر ذكر هذا الجواب، والحظ معى . قارئى العزيز . تلك الفائدة فى تصور ذلك التكرار فى ذلك الموضع، بما يفيد من استحالة أن يأتوا بمثل هذا القرآن^٢، كما أن الجملة:

^١ لعلك تذكر . قارئى العزيز . أن رأيهم هنا نقيض رأيهم فى باب التنازع؛ فهناك كان رأى

جمهور البصريين إعمال المتأخر لقربه، ولفصل واحد أولى من فصلين فى التركيب.

^٢ لم يسبق لى قراءة تلك النقطة فى تفسير قديم، أو جديد، و لم أبذل جهدا فى التوصل إليها، إنما هى من تطبيق القاعدة النحوية فقط جاءت إلى الذهن، و هذا هو ما أدعو إليه مع كثيرين غيرى من ضرورة ربط التحليل النحوى بالعمق الدلالى، أما أن يقصر عدد من الدارسين عملهم فى تحديد الفعل، ثم الفاعل، أو فى كون علامة رفع المثنى ألفا، و علامة نصبه ياء فتلك مرحلة، تعدها طالب الجامعة، الذى نكتب له فى

(لأكافئتك)

المذكورة فى النموذج هى جواب الشرط، لا جواب القسم؛ لأن جواب القسم محذوف وجوباً.

سبق الشرط والقسم بمسند إليه

لكن ثمة حال أخرى، يجتمع فيها الشرط والقسم، ويكون فيها الجواب المذكور جواباً للشرط دائماً، سواء تقدم الشرط على القسم، أم تأخر، وتلك الحال هى أن يأتى فى التركيب قبل الشرط والقسم المجتمعين ما يحتاج إلى خبر، أى مبتدأ، أو اسم(كان)، أو اسم(إن)، مثل:

الله لئن تخلص له تدخل الجنة

الله إن تخلص له لتدخلن الجنة

إن الله لئن تخلص له تدخل الجنة

إن الله إن تخلص له لتدخلن الجنة

كان الله لئن تخلص له تدخل الجنة

كان الله إن تخلص له لتدخلن الجنة

فالجواب المذكور فى جميع تلك الحالات هو جواب الشرط، لا جواب القسم، وجواب القسم محذوف وجوباً، سواء تقدم الشرط، أم القسم، وذلك بحكم أن التركيب مسبوق بمبتدأ فى النموذجين:الأول، والثانى،

الأساس، و ليس فى حاجة إليها، وإلا فإنهم حينئذ يهتمون عقل ذلك الطالب بالتخلف، وحاشا أن نتصور أن يصاب شبابنا بذلك.

ومسبوق باسم (إن) في النموذجين: الثالث، والرابع، ومسبوق باسم (كان) في النموذجين: الخامس، والسادس.

يقول ابن مالك:

والشرط يغنى عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم
واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم
وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

الحذف في تركيب الشرط

يعتري الحذف تركيب الشرط من أكثر من ناحية؛ حيث يمكن حذف جواب الشرط، ويمكن حذف جملة الشرط، وجوابه معا، وقالوا إنه يمكن حذف جملة الشرط، وأداته، وفيما يلي تفصيل ذلك.

حذف جواب الشرط

يحدث ذلك فيما رصده النحويون وجوبا في كل واحد من ثلاثة مواضع، وجوازا في موضع واحد، وفيما يلي بيان ذلك.

أولا حذف جواب الشرط وجوبا

يحدث ذلك كما سبق التنويه في كل واحد من مواضع ثلاثة هي

ما يأتي:

الموضع الأول

- يوجب جمهور النحاة حذف جواب الشرط إذا تقدم على ذلك الشرط ما يعطى معنى الجواب، لكن لا يصح من حيث الصناعة النحوية أن يكون هو الجواب؛ حيث إن جواب الشرط لا يصح نحويا تقدمه على أداة الشرط، ولأسباب أخرى، ومن نماذج ذلك قولك:

(أكون بخير إن رأيتك)

فلا يصح فى الفعل (أكون) أن يقع جوابا للشرط (إن) من حيث الصناعة النحوية؛ بحكم كون ذلك المضارع مرفوعا، ومما يمكن التعرض له هنا قراءة الرفع فى الفعل (يدرك) فى قول الحق:

﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا

أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾^١

حيث إن قاعدة سيبويه^٢ تمنع حذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط مضارعا، لكن اتجاهها عريضا بين النحويين يخالف فى ذلك، وهو اتجاه الكوفيين^٣، ومعهم من البصريين ابن السراج فى أصوله ... إلخ، وفى قراءة الجزم للفعل (يدرك) يرويه جواب الشرط مجزوما بعد (أينما)، أما قراءة الرفع فى ذلك الفعل فلم يجد الزمخشري فى تخريجها سوى اللجوء إلى مقولة (حذف جواب الشرط) حين وجه الآية الكريمة على وجود تركيبين للشرط، لا تركيب واحد وهما:

^١ من الآيتين ٧٧ ، ٧٨ سورة النساء.

^٢ ينظر الكتاب ١/١٣٤ ، ٤٧١ ، ٧٦/٢.

^٣ ينظر رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ١٣٩ .

ولا تظلمون فتبلا أينما تكونوا

يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج مشيدة

وفى التركيبين جواب شرط محذوف، رغم أن فعل الشرط مضارع فى الأولى على الأقل، وهذا يخالف قاعدة سيبويه.

الموضع الثانى

. إذا تقدم على ذلك الشرط قسم فالجواب المذكور بعد ذلك عند جمهور النحويين للقسم، لا للشرط، وإنما يكون جواب الشرط حينئذ محذوفاً وجوباً؛

لدلالة جواب القسم عليه، ومن شواهد ذلك قول الحق

﴿لئن اجتمعت الإنس والجن على

أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله﴾^١

فالجمله المذكورة فى الآية:

(لا يأتون بمثله)

هى جواب القسم؛ بحكم تقدمه، وليست جواب الشرط؛ بسبب تأخره، وإنما جواب الشرط محذوف وجوباً؛ لدلالة جواب القسم عليه.

الموضع الثالث

. يرى يونس أنه إذا اجتمع مع الشرط استفهام، أو نداء، وقد تأخر الشرط بعد أى منهما فإن الجواب المذكور لا يكون جواباً للشرط، وإنما يكون المذكور جواباً للمتقدم على الشرط من استفهام، أو نداء فى حين يكون جواب الشرط محذوفاً وجوباً؛ لدلالة المذكور عليه، ومن نماذج ذلك قولك:

^١ من الآية ٨٨ سورة الإسراء.

هل إذا زرتك تكرمنى

يا قيس إذا أراك أشعر بالرضا

فالجمله المذكورة فى النموذج الأول(تكرمنى)، وكذلك الجملة المذكورة فى النموذج الآخر(أشعر بالرضا)ليست جوابا للشرط المتأخر بعد الاستفهام فى النموذج الأول، وبعد النداء فى النموذج الآخر، وإنما جواب الشرط المتأخر محذوف وجوبا؛ لدلالة المذكور عليه.

ثانيا حذف جواب الشرط جوازا

يحدث ذلك فى موضع واحد، هو أن يكون الشرط ماضيا، والجواب معلوما، ومن ذلك قول الحق:

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^١

ثالثا حذف جملة الشرط

يمكن أن يحدث ذلك عند جمهور النحويين مع أداة شرط واحدة، هى(إن)، وذلك حينما تأتى بعدها(لا)النافية، ومن شواهد ذلك قول الأحوص^٢ عن حبيبه التى أخذها قبله رجل آخر اسمه مطر(على نغم الوافر):

وليس عليك يا مطر السلام

فإن نكاحها مطرا حرام

سلام الله يا مطر عليها

فإن يكن النكاح أحل شىء

^١ - الآية ٧١ سورة الزمر.

^٢ - ديوان الأحوص ١٨٩.

فلا غفر الإله لمنكحها ذنوبهم وإن صلوا وصاموا
فطلقها فاست لها بكفى وإلا يعل مفرك الحسام
فأصل التركيب عند النحويين:

(وإن لا تطلقهما يعل مفرك الحسام)

رابعا حذف جملة الشرط وجوابه معا

يمكن ذلك خصوصا في مواقف الانفعال، وقد رصد النحويون ذلك
مع بعض من أدوات الشرط، وهي:

(إن، لو، أينما)

ومن شواهدهم في ذلك قول ربيعة (على نعم الرجز):

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن
فأداة الشرط (إن) الأخيرة في نهاية البيت ليس لها شرط، وجواب مذكورين،
ولذلك يذهب النحاة إلى كونهما محذوفين.

ويمكن حمل (لو) على (إن) فيما يستعمل في مواقف التحدى، ومن
ذلك قولك في مثل نهاية البيت السابق:

(ولو)

والتقدير:

ولو كان فقيرا معدما فهو أفضل

. يقول النمر بن تولب (على نعم المتقارب):

فإن المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما

والتقدير عندهم:

(فسوف تصادفه أينما ذهب فسوف تصادفه)

خامسا حذف جملة الشرط وأداته

يكثر عند جمهور النحويين حذف جملة الشرط، وأداته بعد

الطلب، ومن شواهدهم في ذلك قول الحق:

﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^١

حيث التقدير عند هؤلاء النحويين:

(فاتبعونى إن تتبعونى يحبكم الله)

والفعل فى:

(يحبكم)

فى الآية مجزوم مرتين: أولاهما جوازا، هى الجزم فى جواب الطلب،

وأخرهما وجوبا، هى جواب الشرط المحذوف، وكذلك فى قول الحق:

﴿رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ﴾^٢

حيث التقدير عند هؤلاء النحويين:

(إن تؤخرنا نجب دعوتك)

وهنا أيضا الفعل (نجب) مجزوم مرتين، كما فى الآية السابقة.

^١ من الآية ٣١ سورة آل عمران.

^٢ من الآية ٤٤ سورة إبراهيم.

الركن الآخر

الفاعل

ما (الفاعل)؟ يمكن تعريفه بأنه (اسم صريح، أو مؤول بالصريح، مرفوع، أسند إليه فعل تام، أو شبهه، مبني للمعلوم، مقدما بالأصالة، واقعا منه، أو متصفا به)، وبين يدي تحليل هذا التعريف، وتحريره نقدم عددا من الشواهد اللغوية للفاعل في الجملة العربية، ومن ذلك:

- قول الحق:

﴿كتب الله لأغلبن أنا ورسلي﴾^١

لفظ الجلالة فاعل، وهو اسم صريح مرفوع، أسند إليه الفعل التام (كتب) المبني للمعلوم المقدم بالأصالة.

- وقول الحق:

﴿... ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾^٢

(أن) واسمها وخبرها مصدر مؤول (اسم مؤول الصريح)، جاء في موضع الفاعل؛ أي: (لن ينفعكم اشتراككم في العذاب)، فهو في محل رفع بإسناده إلى الفعل التام (ينفع) المبني للمعلوم المقدم عليه بالأصالة.

- وقول الحق:

﴿... قال إني ليحزنني أن تذهبوا به...﴾^٣

(أن) المصدرية، والمضارع بعدها مصدر مؤول (اسم مؤول بالصريح) جاء في موضع الفاعل (ذهبكم به)، فهو في محل رفع بإسناده إلى الفعل التام (يحزن) المبني للمعلوم المقدم بالأصالة على الفاعل.

- وقول الحق:

^١ من الآية ٣١ سورة المجادلة.

^٢ من الآية ٩٣ سورة الزخرف.

^٣ من الآية ١٣ سورة يوسف.

﴿...وكفى بالله شهيدا...﴾^١

لفظ الجلالة فاعل، وهو مرفوع في المحل فقط؛ فهو في اللفظ مجرور
بالباء الزائدة.
- وقول الحق:

﴿... أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم...﴾^٢

الضمير (أنت) المذكور في الآية توكيد للضمير المستتر وجوبا،
تقديره (أنت) أيضا، ويقع في وظيفة الفاعل، وهو مسند إلى شبهه بالفعل،
وهو المشتق اسم الفاعل (راغب).
- وقول الحق:

﴿... والذين هاجروا في سبيل الله﴾

ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا...﴾^٣

(واو) الجماعة فاعل للفعل (مات)، والجماعة هنا لم يفعلوا الحدث (الموت)،
وإنما اتصفوا به.

تحليل التعريف وتحريره

بطريقة المناطقة في تحليل تعريفاتهم، وسيرا على نهج نحائنا
القدامى يمكن تعريف الفاعل، تلك الطريقة المعتمدة على إسقاط ما لا
يجمعه التعريف بين طبياته، وإبقاء ما يشمله فقط ذلك التعريف من نقاط
يمكن للعقل الذهاب إليها.

^١ من الآية ١٦٦، ٧٩ سورة النساء، ٢٨ سورة الفتح.

^٢ من الآية ٤٦ سورة مريم.

^٣ من الآية ٥٨ سورة الحج.

. قولنا (اسم) نقصد به إخراج جميع الأفعال، وجميع الحروف من الاستخدام فى وظيفة الفاعل داخل الجملة العربية؛ فلا يمكن استخدام الفعل، أو الحرف فى ذلك الموقع، من حيث هو (فعل)، أو (حرف)، لكن إذا تجرد أى منهما من دلالاته، وبقيت الناحية اللفظية فقط . مع ملاحظة أنه حينئذ لن يكون فعلا، ولن يكون الآخر حرفا. فإنه يمكن حينئذ استخدامه فى تلك الوظيفة، ووظيفة الفاعل.
مثل قولك:

(يسعدنى غفر)

فالكلمة (غفر) فى هذه الجملة فاعل للفعل (يسعد) مرفوع، وعلامة الرفع ضمة مقدرة، منع من ظهورها انشغال المحل بحركة الحكاية.
ومثل قول النحوى ثعلب:

(أتعبتنى حتى)

فالكلمة (حتى) فى جملة ثعلب فاعل للفعل (أتعب) مرفوع، وعلامة ... إلخ.
. قولنا (صريح) نعى به كل ما هو غير المصدر المؤول، فهو اسم صريح فى مقابل الاسم المؤول بالصريح، وهو المصدر المؤول، ومنه ما ورد فى آية المجادلة فى الشاهد الأول .
- قولنا (أو مؤول بالصريح) نفرده به المصدر المؤول، وهو فى وظيفة الفاعل أمرا من اثنين:

(أن + اسمها + خبرها)

كما فى آية الزخرف التى سبق ذكرها منذ قليل فى شواهد الفاعل، وكما فى قول الحق:

﴿... أو لم يكفيهم أنا أنزلنا عليك الكتاب...﴾^١

أو:

(الحرف المصدرى + الفعل)

كما فى آية يوسف التى سبق الاستشهاد بها منذ قليل فى شواهد
الفاعل، وكما فى قول الحق:

﴿... ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله...﴾^٢

وكما فى قول المجهول (على نغم الوافر):

يسر المرء ما ذهب اللبالي وكان ذهابهن له ذهابا

. قولنا (مرفوع) نحدد به نوع الإعراب الذى يأخذه الفاعل، وهذا واضح فى
جميع الشواهد السابق رصدها منذ قليل، ولا يقدر فى ذلك الرفع وجود
مجموعات من فصائل الفاعل، يكون فيها ذلك الفاعل مسبوqa بحرف جر؛
فيكون حينئذ مرفوعا فى المحل فقط، لكنه مجرور فى اللفظ^٣، ومن ذلك
ما يلى:

(١) الفاعل فى الصيغة (أفعل به) فى التعجب، ومن ذلك ما جاء فى قول
الحق:

﴿... أبصر به وأسمع...﴾^٤

ومن ذلك ما جاء فى قول محمد بن يسير (على نغم البسيط):

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع الأبواب أن يلجا

^١ من الآية ٥١ سورة العنكبوت.

^٢ من الآية ١٦ سورة الحديد.

^٣ ينظر همع الهوامع ١ / ١٦٥، وينظر أيضا جملة الفاعل بين الكم والكيف ١٢٦.

^٤ من الآية ٢٦ سورة الكهف.

٢) الفاعل بعد الفعل (كفى)، وحرف الجر (الباء)، ومن شواهد ذلك ما جاء في قول الحق:

﴿... وكفى يربك بذنوب عباده خبيرا بصيرا...﴾^١

٣) الفاعل بعد حرف الجر الزائد قياسا (من) المسبوق بنفى، كما جاء في قول الحق:

﴿... ما جاءنا من بشير ولا نذير...﴾^٢

٤) الفاعل بعد حرف الجر الزائد سماعا، كما في قول قيس بن زهير (على نغم الوافر):

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

٥) الفاعل بعد (لام) الجر الزائدة في تركيب اسم الفعل (هيئات)، كما جاء في قول الحق:

﴿... هيئات هيئات لما توعدون﴾^٣

٦) الفاعل المجرور بإضافة المصدر إليه، أو المشتق، ومن ذلك ما جاء في قول الحق:

﴿... وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة...﴾^٤

^١ من الآية ١٧ سورة الإسراء.

^٢ من الآية ١٩ سورة المائدة.

^٣ من الآية ٣٦ سورة المؤمنون .

^٤ من الآية ١١٤ سورة التوبة .

نصب الفاعل

وقد يرد الفاعل منصوباً، وذلك وجه شاذ، مقتصر فيه على السماع، ومشروط بوضوح دلالة الفاعل دون رفع، ومما ورد في ذلك قول العرب:

(خرق الثوبُ المسمارَ)

(كسر الزجاجِ الحجرَ)

ومن النحويين من اعتبر ذلك قياسياً مطرداً، ومنهم ابن الطراوة، ومن العرب من ينصب الفاعل والمفعول معاً، كما في قول المجهول (على نغم الرجز):

قد سالم الحياتِ منه القدا الأفعوان والشجاع الشجعما
- قولنا (أسند إليه فعل تام) نخرج به إسناد الاسم المرفوع إلى فعل ناقص،
فذلك الاسم لا يكون فاعلاً، وإنما يكون اسماً لذلك الفعل الناقص، سواء
كان ذلك الناقص من مجموعة (كان وأخواتها)، أم كان من مجموعة (كاد
وأخواتها) ... إلخ.

- قولنا (أو شبهه) نقصد به شمول ما يشبه الفعل في الاحتياج إلى رفع
الفاعل، وذلك هو اسم الفعل، والمشتق والمصدر، على ما سبق
الاستشهاد به في آية التوبة منذ قليل.

- قولنا (مبنيًا للمعلوم) نخرج به ما يسمى (نائب الفاعل)؛ حيث هو مسند
إليه فعل مبني للمجهول.

. قولنا (مقدما عليه)، نقصد به إخراج المبتدأ؛ فهو اسم مرفوع نعم، لكن لا يتقدمه فعل، أما الفاعل فيسبقه فعله دائما عند جمهور النحاة خلافا للكوفيين^١.

- قولنا (بالأصالة) نقصد به إخراج كل اسم مرفوع، تقدم عليه الفعل على غير (الأصل) عندهم، وهو ما يسمونه تقدم فى اللفظ، لا فى الرتبة؛ ومن ذلك كل اسم تقدم عليه خبره الجملة الفعلية؛ كما فى قولك:
(ما تحركت إلا يده المريض)

. قولنا (واقعا منه) نقصد به تحديد دلالة الفاعل، بمعنى أنه يدل على الاسم الذى أحدث الفعل، وذلك واضح فيما سبق الاستشهاد به.
. قولنا (أو متصفا به) نقصد به شمول الفاعل الذى لا يصدر منه أحداث الفعل، وإنما تحدث له الصفة التى يدل عليها حدث الفعل، وذلك من أمثال الفاعل بعد مجموعة من الأفعال منها:
(مات، انكسر، نام)

يقول ابن مالك:

الفاعل الذى كمرفوعى (أتى زيد منيرا وجهه، نعم الفتى)
وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضميرا استتر

^١ ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢ / ٩٦، ٦١٥.

الفاعل والمبتدأ^١

فى الفكر النحوى العربى اتجاهات ثلاثة عن (الأصل) و(الفرع) بين
الفاعل والمبتدأ، أولها يرى الفاعل أصلا، تنفرع عنه جميع المرفوعات،
ومن أصحاب هذا الرأى الخليل^٢، وابن الحاجب^٣، والزمخشري^٤، وابن
يعيش^٥، والاتجاه الثانى يرى المبتدأ(أصلا) تنفرع عنه جميع المرفوعات،
ومن أصحاب هذا الرأى سيبويه^٦، وابن السراج^٧، والاتجاه الثالث يرى
الرفع(أصلا) فى المبتدأ، وفى الفاعل، دون تفريع؛ بحكم أن الرفع للعمد
عموما، وكل منهما عمدة، ومن أصحاب هذا الرأى الأخفش^٨، والرضى^٩.
وحجة الفريق الأول أن الرفع دخل الفاعل أولا؛ للفرق بينه وبين
المفعول فى الجملة شكلا، تبعا لاختلافهما معنى، أما بقية المرفوعات،
لاسيما المبتدأ، فقد دخلها الرفع؛ لضرب من الاستحسان، والمشابهة، أو
الحمل.

^١ ينظر رسالتنا للدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى) ٤٧٩.

^٢ ينظر شرح المفصل ٧٣/١.

^٣ ينظر شرح الكافية ١٠٩/١.

^٤ ينظر شرح المفصل ٧٣/١.

^٥ ينظر السابق فى الموضوع ذاته.

^٦ ينظر الكتاب ١٣/١، شرح المفصل ٧٣/١.

^٧ ينظر الأصول فى النحو ٧٥/١، شرح المفصل ٧٣/١.

^٨ ينظر شرح المفصل ٧٣/١.

^٩ ينظر شرح الكافية ١٠٩/١.

وحجة الفريق الثانى أن الرفع دخل المبتدأ أولاً؛ بحكم أنه أول الكلام، والضممة أولى الحركات عندهم؛ فاستحق الأول أن يأخذ الأولى، أما بقية المرفوعات فقد دخلها الرفع؛ لضرب من الاستحسان، والمشابهة، أو الحمل.

وقديما رد الأخفش، والرضى، ومعهما ابن يعيش^١ فى رأيه الآخر حجة الفريقين كليهما ذاهبا إلى أنه لا دليل على ما يعزى إلى الخليل من كون المبتدأ أو الخبر فرعين على الفاعل، ولا دليل على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل فى الرفع، وهذا ما يؤيده هذا البحث؛ حيث لا حجة مقنعة لأى من الفريقين المتناقضين؛ مما قد يؤدى إلى اتباع رأى الأخفش، والرضى بأن الرفع للعمد عموما، ولا داعى للزج بفكرة (الأصل والفرع) فى هذه المسألة.

حذف الفعل

الفعل هو العامل فى الجملة الفعلية، وهذا الفعل نحذفه فى تلك الجملة، وذلك الحذف أحيانا يكون جائزا، و أحيانا أخرى يكون واجبا، وفيما يلى بيان ذلك.

جوازا

يحدث الحذف الجائز كثيرا فى جواب الاستفهام، وقليل فى غير ذلك، ومما جاء فيه حذف الفاعل فى جواب الاستفهام قول الحق:

^١ ينظر شرح المفصل ٧٣/١.

﴿... ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله...﴾^١

ويقدر المفسرون:

(خلقهن الله)

ومما جاء فيه حذف الفعل فى غير الاستفهام قول المجهول (على نغم الطويل):

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد
ويقدر النحويون:

(بل عراه أعظم الوجد)

ومنه ما جاء فى قول الفرزدق (على نغم الطويل):

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر

ويقدر النحويون:

(وحلت له الخمر)

ومنه ما ورد فى قول الحق:

﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾^٢

أى:

خلقهن الله

بدليل ذكر الفعل فى سياق قول الحق:

﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم

﴿

^١ من الآية ٨٧ سورة الزخرف.

^٢ من الآيتين ٢٥ سورة لقمان، ٣٨ سورة الزمر.

^٣ من الآية ٩ سورة الزخرف.

وجوبا

ويحدث الحذف الواجب إذا جاء اسم مرفوع بعد أى من أدوات الشرط (إن، إذا، لو)، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق: ﴿... وإن أحد من المشركين استجارك فأجره...﴾^١

فالكلمة (أحد) فاعل لفعل محذوف وجوبا عند البصريين^٢، وجمهور النحاة^٣، والفعل المحذوف عندهم هو فعل الشرط؛ حيث إن أداة الشرط عندهم لا يتلوها إلا فعل، فإن ورد مثل هذه الآية، دون فعل بعد الأداة فليحدث الافتراض فيه، وتقديره، والعامل الذى يساعدهم فى ذلك التقدير هو الفعل الذى نذكره بعد ذلك الاسم المرفوع، وهو هنا الفعل (استجار)، و مثل الشاهد السابق شواهد أخرى كثيرة؛ منها قول الحق:

﴿إن امرؤ هلك﴾^٤

﴿و إن امرأة خافت﴾^٥

﴿إذا السماء انفطرت﴾^٦

^١ من الآية ٧ سورة التوبة.

^٢ ينظر الكتاب ٦٧/١، المفصل ٩/١، شرح الكافية ٢٣٧/٢، شرح المفصل ٣/٢٣٧،

الأشمونى ٦١/٢، الإنصاف فى مسائل الخلاف ٩٦/٢.

^٣ يراه الكوفيون فاعلا مرفوعا بالفعل الذى بعده؛ حيث لا مانع عندهم من تأخر الفعل بعد فاعله، على حين يرى الأخفش فى ذلك الاسم ارتفاعه بالابتداء؛ حيث لا مانع عنده من أن يلي أداة الشرط اسم، لا فعل.

^٤ من الآية ١٧٦ سورة النساء.

^٥ من الآية ١٢٨ سورة النساء.

^٦ الآية ١ سورة الانفطار.

وقول المتمس (على نغم الطويل):

فلو غير أخوالى أرادوا نقيصتى جعلت لهم فوق العرانيين ميسما

وقول أمية بن أبى الصلت (على نغم الطويل):

إذا ليلة نابتك بالشكو لم أبت لشكواك إلا ساهرا أتململ

يقول ابن مالك:

ويرفع الفاعل فعل أضمرنا كمثل (زيد) فى جواب (من قرأ)

حذف الفاعل

الفاعل عند جمهور النحويين عمدة، بمعنى أنه أساس التركيب؛ بحيث لا يصح حذفه^١، وإلا فقد التركيب وجوده من أساسه؛ حيث لن يبقى فى أساس التركيب حينئذ إلا المسند، وهو الفعل، أو قل الحكم، فلا بد من محكوم عليه بذلك الحكم، والمحكوم عليه هو الفاعل، فإذا فقدناه فالقضية كلها فاسدة، لا وجود لها.

ومع ذلك فإن مطولات النحو تسوق مجموعة من الشواهد، تشعر قارئها بأن الفاعل لا وجود له فى التركيب، لا ظاهرا، ولا بارزا، ولا مستترا، وهم فى الوقت ذاته يلجأون إلى الافتراض لطرد القاعدة فى عدم جواز حذف الفاعل، وفيما يلى رصد عدد من تلك المجموعة من الشواهد مصحوبة بذكر ما يفترضه فيها النحاة للاقتناع بحذف فاعلها.

^١ خالفهم فى ذلك كل من الكسائى، والسهيلى، وابن مضاء، فأجازوا حذف الفاعل معتمدين على الشواهد التى يؤولونها.

شاهد قرآني

. يقول الحق:

﴿ كلا إذا بلغت التراقي ﴾^١

فالفاعل (بلغ) يحتاج إلى فاعل، والحديث في السياق عن (الروح)، وهي غير مذكورة في ذلك السياق، لا بعد الفعل؛ لتكون هي الفاعل، ولا قبل الفعل؛ ليعود إليها ضميرها فاعلا، وذلك يعني انعدام الفاعل في ذلك التركيب؛ فهو محذوف إذن، لكن النحويين تحت ضغط قاعدتهم في استحالة حذف الفاعل يفزعون إلى الافتراض، فيذهبون إلى أن الفاعل ضمير مستتر، يعود إلى الروح المفهوم من السياق.

وحتى هذه لا تسلم لهم؛ فهم في تعريف الفاعل لم يخبرونا بإمكان أن يعود ضمير الفاعل إلى ما يفهم من السياق، إنما هو في تعريفهم إياه اسم ظاهر، أو ضمير بارز، أو ضمير مستتر، يعود إلى مذكور سابق، ولا رابع.

شاهد حديثي

. يقول الحديث الشريف:

(لا يزنى الزانى حين يزنى، وهو

مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن)

فالفاعل (يشرب) يحتاج إلى فاعل، والمفهوم أنه (شارب الخمر)، وذلك لم يذكره التركيب، لا بعد الفعل؛ ليكون هو الفاعل، ولا قبله؛ ليعود إليه

^١ من الآية ٢٦ سورة القيامة.

ضميره فاعلا، وذلك يعنى انعدام الفاعل فى ذلك التركيب؛ فهو محذوف إذن، لكن النحويين تحت ضغط قاعدتهم فى استحالة حذف الفاعل يفرعون إلى الافتراض؛ فيذهبون إلى أن الفاعل ضمير مستتر، يعود إلى الشارب المفهوم من الفعل (يشرب)؛ حيث لا يصح أن يعود ذلك الضمير إلى (الزاني) المذكور فى الجملة التى قبلها؛ لفساد المعنى؛ فهذا غير ذلك. وهذه أيضا لا تسلم لهم كسابقتها؛ فليس من أصناف العناصر التى يرصدونها فى أداء وظيفة الفاعل أن يكون ضميرا، يعود إلى (مفهوم).

حذف قياسى

ويقيس النحويون باطراد حذف الفاعل فى خمسة مواضع، نضيف إليها موضعا سادسا، نقيم فيه حوارا معهم؛ فأما خمسة المواضع فنرصدها فى السطور الآتية.

. الفاعل بعد فعل التعجب الوارد على صيغة الأمر، أى فى الصيغة (أفعل به)، وذلك فى أحد رأبى النحويين: فى أحدهما يروونه المذكور بعد الباء، وفى الآخر يقدرونه؛ لأنهم يرفضون كونه مذكورا بعد الباء، ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... أسمع بهم وأبصر...﴾^١

﴿... أبصر به و أسمع...﴾^٢

فالنحويون فى فاعل صيغة التعجب . كما سبق . فريقان: أحدهما يراه مذكورا بعد باء الجر، وهذا فريق يضحى بأعز خصائص الفاعل، وهى

^١ من الآية ٣٨ سورة مريم.

^٢ من الآية ٢٦ سورة الكهف.

الرفع، على الأقل في ناحية اللفظ، والفريق الآخر يرى الفاعل محذوفاً، وهو فريق يضحى بأعز خصائص (الجملة الفعلية) على الأقل، إن لم يكن بوجودها من أساسه.

. الفاعل بعد الفعل الوارد في الاستثناء المفرغ، ومن نماذج ذلك ما جاء في قول معروف الرصافي (على نغم الكامل):

ناموا ولا تستيقظوا ما فاز إلا النوم

ف(الأصل) عند النحويين:

(ما فاز أحد إلا النوم)

. الفاعل بعد المصدر العامل في مفعوله، أو مفعوليه أحياناً، ومن ذلك ما جاء في قول الحق:

﴿... أو إطعام في يوم ذي مسبغة يتيماً ذا مقربة...﴾^١

فالمصدر (إطعام) نصب المفعول به (يتيماً)، ويحتاج إلى فاعل، وعليه ف(الأصل) عند النحويين في الآية السابقة:

(أو إطعامكم في يوم ... يتيماً)

- الفاعل بعد الفعل المؤكد بالنون غير المباشرة عندما يكون مسنداً إلى (واو) الجماعة، أو (ياء) المخاطبة، على ما سبق بيانه عند الحديث عن إعراب الفعل المضارع، ومن شواهد ذلك ما جاء في قول الحق:

﴿لَتَرُونَ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾^٢

- الفاعل بعد الفعل المبني للمجهول؛ حيث يجب حذفه، وحلول ما يسمى (نائب الفاعل) محله، على ما هو آت في باب تلك الوظيفة.

^١ من الآية ٢٠١ سورة التغابن .

^٢ من الآيتين ٦، ٧ سورة التكاثر.

وأما الموضوع السادس فيظهر في تحليلات النحويين قول الحق:

﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾^١

فالفاعل (تبين) يحتاج إلى (فاعل)، وليس في التركيب من حيث ألفاظه سوى اسم الاستفهام (كيف) بجملته كلها، وأما من حيث الدلالة فكأن التركيب يقول:

وتبين لكم فعلنا بهم

وهذا يعنى كون الفاعل هو (المصدر المشموم) من الفعل (تبين) وحده، لكن النحويين سلخوا افتراضات أخرى؛ منها تحليل أبى حيان^٢، بأن الفاعل ضمير مسستر، يعود إلى (الحال)؛ بحكم أن (كيف) وحدها يستحيل لديهم فى تنظيراتهم، وكلياتهم أن يشغل وظيفة الفاعل؛ فهى لديهم مصنفة فى مجموعة الألفاظ التى يأتى كل منها عاملا فقط، ولا يأتى معمولا على الإطلاق.

^١ من الآية ٤٥ سورة إبراهيم .

^٢ فى البحر المحيط؛ موضع تفسير الآية؛ يقول (وتبين لكم هو أى حالهم ، ولا يجوز أن يكون الفاعل (كيف)؛ لأن (كيف) إنما تأتى اسم استفهام، أو شرط ، وكلاهما لا يعمل فيه ما قبله، إلا ما روى شاذاً من دخول (على) على (كيف) فى قولهم:

على كيف تنبىح الأحمرين

و (إلى) فى قولهم:

أنظر إلى كيف تصنع

وإنما (كيف) هنا سؤال عن حال؛ فى موضع نصب بـ (فعلنا).

لكن الآلوسى^١ راوح بين تحليلنا الدلالى، وتحليل أبى حيان الشكلى؛ حين ذهب إلى كون الفاعل ضميرا، يعود إلى المعنى.

تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع

عندما يكون الفاعل مفردا . سواء أكان مذكرا، أم مؤنثا . يكون الفعل على صيغته الأولى، وهذا طبيعى، ومن شواهد كل ما سبق ذكره من شواهد مع الفاعل المفرد، وكذلك عندما يكون الفاعل فى صيغة المثنى، والجمع يبقى الفعل على الصيغة التى نستعمله بها مع الفاعل المفرد، بمعنى أن الفعل لا تتصل به علامة، تدل على التثنية، أو الجمع فى الفاعل، وذلك على اللغة المشهورة عند فصحاء العرب، وعلى ذلك جاءت جميع الشواهد السابق ذكرها، وفيها كفاية، وعلاوة عليها نسوق فيما يأتى مجموعة من الشواهد الدالة، وارصد معى فيها نهاية الفعل:

﴿وقال نسوة فى المدينة﴾^٢

﴿ إذ قالت امرأة عمران...﴾^٣

﴿...وقال رجل من آل فرعون...﴾^٤

﴿وقال رجلان من الذين يخافون...﴾^٥

^١ فى روح المعانى فى موضع تفسير الآية(فاعل) {تَبَيَّنَ} مضمرة يعود على ما دل عليه الكلام أى فعلنا العجب بهم، أو حالهم، أو خبرهم، أو نحو ذلك.

^٢ من الآية ٣٠ سورة يوسف.

^٣ من الآية ٣٥ سورة آل عمران.

^٤ من الآية ٣٨ سورة غافر.

^٥ من الآية ٢٣ سورة المائدة.

فالفاعل(قال)مستعمل فيما سبق مع المفرد بنوعيه، ومع المثنى، ومع الجمع، وقد جاء ذلك الفعل فى جميع تلك الشواهد، وكأن الفاعل مفرد فى جميع الجمل، بمعنى أنه لم تتصل بآخره علامة، تدل على كون الفاعل مثنى، أو جمعا، وهذا هو الاستعمال المشهور بين فصحاء العرب، فلا يصح فى ذلك الاستعمال المشهور أن تقول حتى فى غير القرآن:

قالا رجلان من الذين يخافون

وقلن نسوة فى المدينة

لغة أخرى

وبجوار ذلك الاستعمال المشهور بين فصحاء العرب ثمة استعمال آخر فصيح، لكنه غير مشهور، ومن أهله بنو الحرث بن كعب^١، وأزد شنوءة، وطبىء، يسميه النحويون(لغة أكلونى البراغيث)^٢، ويقصدون به لغة عند بعض قبائل العرب، يضيفون فيها إلى الفعل علامة، تدل على جمع الفاعل، أو تثنيته؛ ففى الفعل(أكل)اتصل بآخره(الواو)الدالة على أن الفاعل(البراغيث)جمع، ويرصد النحويون لتلك اللغة من الشواهد كوكبة، نسوق منها ما يلى:

^١ ينظر شرح ابن عقيل ٢/٨٠.

^٢ ذكر الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فى(كتاب فى أصول اللغة)٢/٢٠٩-٢١٣ أن هذه لغة جمع من قبائل العرب، وأنها وردت لدى فحول الشعراء كأبى تمام، و أبى نواس، و البحرى، والشريف الرضى، و المتنبى، وأبى العلاء، وأبى فراس، واحتج بهم نحاة، كالرضى، وغيره.

من القرآن

. قول الحق:

﴿... وأسروا النجوى الذين ظلموا ...﴾^١

بذكر الواو آخر الفعل (أسر) مع الفاعل الجمع (الذين).

. وقول الحق:

﴿... ثم عموا وطموا كثير منهم ...﴾^٢

بذكر الواو آخر الفعل (عمى)، وآخر الفعل (صم) مع الفاعل الجمع فى

الدلالة (كثير)، ولعله يمكن أن يكون من ذلك ما ورد فى قول الحق:

﴿ألم تر إلى الذين يجادلون فى آيات الله أنى يصرفون الذين كذبوا بالكتاب﴾^٣

من الحديث الشريف

. يقول الحديث الشريف:

(يتعاقبون فيكم ملائكة)

بذكر (واو) الجماعة آخر الفعل (يتعاقب) مع الاسم الجمع (ملائكة).

. يقول الحديث الشريف:

(ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه ...)

بذكر ألف آخر الفعل (وقع)، وآخر الفعل (تقع) مع الاسم المثنى (ركبتاه)،

و(كفاه).

^١ من الآية ٣ سورة الأنبياء.

^٢ من الآية ٧١ سورة المائدة.

^٣ من الآية ٦٩ ٧٠ سورة غافر.

_ يقول الحديث الشريف:

(...أو مخرجي هم...)

بذكر ياء الجمع آخر اسم الفاعل (مخرج) مع فاعله الجمع (هم)،
و(أصل) التركيب عند النحويين:

(أو مخرجون إياي هم)

حول الضمير (إياي) من منفصل إلى متصل (ياء) المتكلم، ليكون في وظيفة
المضاف إليه، فاتحدت نون الجمع من أجل تلك الإضافة، فاجتمعت واو
الجمع مع ياء الضمير، وسبقت الواو بالسكون، فألقت إلى ياء، ثم
أدغمت الياءان.

. يقول الحديث الشريف:

(... يخرجن العواتق وذوات الخدور ...)

بذكر النون آخر الفعل (يخرج) مع الاسم الجمع (العواتق).

من كلام العرب

. يقول عنتر (على نغم الوافر):

لقد هانت صروف الدهر عندي وهانوا أهله عندي وقلوا

. يقول المجهول (على نغم الخفيف):

نسباً حاتم وأوس لدن فا ضت عطاياك يا بن عبد العزيز

بذكر ألف آخر الفعل (نسى) مع الفاعل المثني (حاتم، وأوس)

. يقول عبد الله بن قيس الرقيات (على نغم الطويل):

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

بذكر ألف آخر الفعل (أسلم) مع الفاعل المثني في الدلالة (مبعد، وحميم)

. يقول عمرو بن ملقط الجاهلي^١ (على نغم الرجز):

أولى فأولى لك ذا واقية
ألفيتا عيناك عند القفا
بذكر ألف آخر الفعل (ألفى) مع المثنى فى اللفظ، والدلالة (عيناك)
. يقول عروة بن الورد^٢ (على نغم الوافر):

وأحقرهم وأهونهم عليه
وإن كانا له نسب وخير
بذكر ألف آخر الفعل (كان) مع المثنى فى الدلالة (نسب وخير)
. يقول المجهول (على نغم الطويل):

فأدركنه خالاته فخذلنه ألا إن عرق السوء لا بد مدرك
بذكر النون آخر الفعل (أدرك) مع الاسم الجمع (خالاته)
. يقول المجهول (على نغم الكامل):

نصروك قومی فاعتزرت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا
بذكر الواو آخر الفعل (نصر) مع الاسم الدال على الجمع (قوم).

. يقول أمية بن أبى الصلت (على نغم المتقارب):

يلومونى فى اشتراء النخيد ل أهلى فكلهم أئوم
بذكر الواو آخر الفعل (يلوم) مع الاسم الدال على الجمع (أهل).
. يقول تميم (على نغم الطويل):

^١ البيت فعله مبنى للمفعول بمعنى أنه ليس لدينا فيه فاعل بالمفهوم المباشر لهذا المصطلح، لكن يتم ذكره فى مطولات النحو إشارة إلى ما نوهت عنه فى صدر هذا الكتاب من أن المصطلح (فاعل) يشمل وظيفته، و الوظيفة الأخرى التى سماها المتأخرون، لا سيما ابن مالك نائب الفاعل.

^٢ مطولات النحو تتناقل هذا البيت، رغم أن الفعل المذكور فيه هو (كان) الذى يعدونه ناقصا، و مرفوعه اسمه، لا فاعله، لكن زعم تمامه يمكن قبول ذكره هنا.

إلى أن رأيت النجم وهو مغرب وأقبلين رايات الصباح من الشرق
بذكر النون آخر الفعل (أقبل) مع الاسم الدال على الجمع (رايات).
. ومن النماذج قول ابن الفارض (على نغم الطويل):
فلى ذكرها يحلو على كل صيغة وإن مزجوه عدلى بخصام
بذكر الواو آخر الفعل (مزج) دلالة على الفاعل الجمع (عدل).
. وقول أبو فراس الحمداني (على نغم الكامل):
نتج الربيع محاسنا ألقننها غر السحاب
بذكر النون آخر الفعل (ألق) مع الاسم الدال على الجمع (غر).
. وقول المتنبي (على نغم الطويل):
رأين الغواني الشيب لاح بعارضى فأعرضن عنى بالخدود النواضر
بذكر النون آخر الفعل (رأى) مع الاسم الجمع (الغواني).

تفنيد

ورغم تضافر تلك الكوكبة من الشواهد الدالة على تلك اللغة،
ورغم تنوع تلك الشواهد بين قرآن، وحديث، وشعر، فإن النحويين يعتمدون
اللغة المشهورة فقط في قواعدهم، ويفنون شواهد اللغة غير المشهورة،
ومن تفنيدهم تلك الشواهد ما يلي:

١) يرفض جمهور النحويين اعتبار (ألف) الاثنين، أو (واو) الجماعة في تلك
الأفعال علامة للتثنية، أو الجمع، واعتبار المثني، أو الجمع هو الفاعل،
ويرون اعتبار (ألف) الاثنين، وكذلك (واو) الجماعة ضميراً فاعلاً للفعل، على
أن يكون الاسم الظاهر المثني، أو الجمع بعد ذلك إما بدلا من الضمير
الفاعل، وإما مبتدأ مرفوعا، وخبره الجملة الفعلية قبله.

٢) يفحص جمهور النحويين عددا من تلك الشواهد لبيان وجه الحق فيها؛ وإزالة ما أدخلوه عليها من تغييرات؛ لتناسب الاستشهاد بها في تلك اللغة غير المشهورة، ومن ذلك رواية ابن مالك^١ للحديث الشريف:
(... يتعاقبون فيكم ملائكة ...)

فجمهور النحويين يوضحون أن ذلك قطعة من حديث، وأن الحديث لو ذكرناه كما هو فلا شاهد فيه لتلك اللغة غير المشهورة، والحديث كما جاء في موطأ مالك هو:

(إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)
ف(واو)الجماعة إذن هو الفاعل للفعل(يتعاقبون)، أما الكلمة(ملائكة)بعده ففي وظيفة البدل لاسم(إن)المذكور في مطلع الحديث، وعليه فلا شاهد في الحديث، ولا علاقة له بتلك اللغة غير المشهورة المتحدث عنها.
يقول ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع ك(فاز الشهدا)
وقد يقال(سعدا وسعدوا) والفعل للظاهر بعد مسند

إلحاق تاء التأنيث بالفعل

علامة التأنيث التي تلحق بالفعل هي بدوؤه بالتاء المتحركة، إذا كان فعلا مضارعا، وتلك التاء تكون مضمومة، إذا كان الفعل من أربعة أحرف، على حين تكون مفتوحة، إذا كان الفعل من ثلاثة، أو خمسة، أو ستة، أما علامة التأنيث في الفعل الماضي فهي التاء الساكنة التي تتصل بآخره، وتجعل ذلك الفعل حينئذ مبنيا على الفتح، وسواء كانت علامة

^١ ينظر شرح ابن عقيل ٨٥/٢.

التأنيث هي التاء المتحركة في أول المضارع، أم كانت التاء الساكنة بعد آخر الماضي، فإن وجودها في الفعل يكون أحيانا واجبا، ويكون أحيانا أخرى جائزا، ومن وكد السطور التالية تفصيل القول في تينكم الناحيتين.

إلحاق تاء التأنيث بالفعل وجوبا

يحدث ذلك في حالتين:

. إذا كان الفاعل متصفا بصفات ثلاث مجتمعة هي:

(أن يكون اسما ظاهرا،

أن يكون مؤنثا حقيقى التأنيث^١، عدم فصله عن الفعل)

أى:

ليس ضميرا، وليس مجازى التأنيث^٢، ومتصل بالفعل

ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿إذ تمشى أختك...﴾^٣

. إذا كان الفاعل ضميرا مستترا^٤، يعود إلى مؤنث، يستوى فى ذلك المؤنث

المرجع أن يكون حقيقى التأنيث، أو مجازى التأنيث، ومن شواهد ذلك ما

جاء فى قول الحق:

﴿... وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾^٤

^١ المؤنث الحقيقى هو الذى يلد، أو يبيض، مثل بقرة، حمامة... إلخ.

^٢ المؤنث المجازى هو المؤنث الذى ليلد، ولا يبيض مثل: جامعة، شجرة... إلخ.

^٣ من الآية ٤٠ سورة طه .

^٤ الغريب أن مجموعة من المراجع تحدد ذلك الضمير بأنه متصل، وهذا غريب، وغير

صحيح. ينظر فى ذلك شرح ابن عقيل ٨٨/٢، الكفاية فى النحو ٩٢، جملة الفاعل بين

الكم والكيف ١٣١.

ففاعل الفعل (جاء) ضمير مستتر، تقديره هي، يعود إلى مؤنث مجازي،
وكذلك ما جاء في قول الحق:

﴿ فلما جاءت قيل أهكذا عرشك ... ﴾^٢

ففاعل الفعل (جاء) ضمير مستتر، تقديره (هي)، يعود إلى مؤنث حقيقي،
لكن يمكن في ضرورة الشعر حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى
ضمير، يعود إلى مؤنث مجازي، ومن ذلك ما جاء في قول عامر
الطائي (على نغم المتقارب):

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها
وقول الأعشى (على نغم المتقارب):
فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

إلحاق تاء التانيث بالفعل جوازا

يحدث ذلك في خمسة مواضع باتفاق، وفي موضعين آخرين على
خلاف، ونبدأ برصد المواضع الخمسة المتفق عليها:
(١) إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقي التانيث، لكنه مفصول عن فعله،
ومن شواهد ذلك قول الحق:

﴿... فجاءته إحداهما تمشى... ﴾^٣

فالضمير (ه) الواقع مفعولا به يفصل بين الفعل (جاء)، والفاعل (إحدى)؛

^١ من الآية ١٠٩ الأنعام.

^٢ من الآية ٤٢ سورة النمل.

^٣ من الآية ٢٥ سورة القصص.

لذلك فإن (تاء) التأنيث في آخر الفعل جائزة، لا واجبة، بمعنى أنه يجوز في غير القرآن قولك:

(فجاءه إحداهما)

لكن الأولى إلحاقها، وعليه جاءت الآية.

(٢) إذا كان الفعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث، ومن ذلك قول الحق:

﴿... وجاءت سكرة الموت بالحق...﴾^١

حيث يجوز في غير القرآن:

(وجاء سكرة الموت بالحق)

لكن الأولى إلحاق التاء على ما جاء في الآية.

(٣) إذا جاء الفاعل جمع تكسير، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ذلك

الجمع مذكرا، أو مؤنثا، ومن ذلك ما جاء في قول الحق:

﴿... قالت الأعراب آنا...﴾^٢

﴿... وقال نسوة في المدينة...﴾^٣

ولعله يصح الذهاب إلى أن الأفضل التأنيث مع الفاعل المذكر، وعدم

التأنيث مع الفاعل المؤنث^٤ اعتمادا على ما جاء في القرآن من خلال

الشاهدين السابقين.

^١ من الآية سورة ١٩ ق.

^٢ من الآية ١٤ سورة الحجرات.

^٣ من الآية ٣٠ سورة يوسف.

^٤ وهذا في حد ذاته موضوع، يصلح لإقامة بحث رائع، لعل العنوان الذي يصلح له (طلب

التخالف في القاعدة النحوية) دراسة إحصاء وتحليل ونقد.

٤) إذا جاء الفاعل مؤنثا بعد (نعم)، أو (بئس)، ومن شواهد ذلك ما جاء في قول الحق:

﴿... فنعم عقبى الدار...﴾^١

حيث يجوز في غير القرآن:

(فنعمت عقبى الدار)

لكن الأولى عدم إلحاق التاء، فهذا هو الفصحى التى جاء عليها القرآن. (٥) إذا جاء الفاعل مؤنثا حقيقيا مفصولا عن الفعل باستخدام (إلا)، ومن شواهد ذلك ما جاء ذلك فى قول ذى الرمة (على نغم الطويل):

طوى النحر والأجزاء ما فى غروضها وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
وقول المجهول (على نغم البسيط):

ما يريئت من ريبة وذم فى حربنا إلا بنات عم

أما الموضوعان المختلف فيهما فنرصدهما فيما يلى:

٦) إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالما لمؤنث حقيقى - ذهب يونس، والكوفيون إلى جواز إلحاق تاء التانيث بفعله، وجواز تجريده منها، ومن الشواهد على ذلك الجواز ما جاء فى قول الحق:

﴿... إذا جاءك المؤمنات يبائعنك...﴾^٢

حيث يجوز في غير القرآن أن تقول:

(إذا جاءتك المؤمنات)

وهذا هو الأشهر، ومن ذلك قول عبدة بن الطيب (على نغم الكامل):

فيكى بناتى شجوهن وزوجتى والظاعنون إلىّ ثم تصدعوا

^١ من الآية ٢٤ سورة الرعد.

^٢ الآية ٢٢ سورة الممتحنة.

(٧) إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما ذهب الكوفيون^١ إلى جواز إلحاق تاء التانيث بفعله مستشهادين بما جاء في قول الحق:

﴿... إلا الذى آمن به بنو إسرائيل...﴾^٢

حيث يجوز فى غير القرآن - وهذا هو الأشهر - أن تقول:

(إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل)

ومن ذلك ما جاء فى قول قريظ بن أنيف (على نغم البسيط):

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان

حيث يجوز فى غير الرواية أن تقول على اللغة الأشهر:

(لم يستبح إبلى بنو اللقيطة)

يقول ابن مالك:

وتاء تانيث تلى الماضى إذا	كان لأنثى ك(أبت هند الأذى)
وإنما تلزم فعل مضمّر	متصل ومفهم ذات حر
وقد يبيح الفصل ترك التاء فى	نحو(أتى القاضى بنت الواقف)
والحذف مع فصل بـ(إلا) فضلا	ك(مازكا إلا فتاة ابن العلا)
والحذف قد يأتى بلا فصل ومع	ضمير ذى المجاز فى شعر وقع
والتاء مع جمع سوى السالم من	مذكر كالتاء مع إحدى اللبن
والحذف فى نعم الفتاة استحسنا	لأن قصد الجنس فيه بين

^١ ينظر شرح ابن عقيل ٩٤/٢ ، و أوضح المسالك ١٩٦/١ .

^٢ من الآية ٩٠ سورة يونس .

نائب الفاعل

سبق في توطئة هذا العمل أن هذا المصطلح (نائب الفاعل) وليد القرن الثامن الهجري، يستعمله النحاة المتأخرون، ولم يستعمله متقدمو النحاة، إنما ابتكره ابن مالك . رحمه الله . استجابة لعدد من الانتقادات كانت موجهة لمصطلحي سيبويه¹:

(المفعول المرفوع)

و

(المفعول الذي لم يسم فاعله...)

فكان لديه أن مصطلحه أكثر اختصارا من المصطلح الأخير؛ فطوله واضح، وأنه أصدق تعبيراً من المصطلح الأول؛ فالذي يحل محل الفاعل حال حذفه ليس فقط المفعول، إنما يحل محله أيضا المصدر، والظرف، والجار مع مجروره.

وسبق أيضا هناك عدم موافقتنا ابن مالك في مصطلحه، ومن ثم جاءت تسمية كتابنا هذا:

(الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل)

بما يشمل في المصطلح (فاعل) دلالتى الفاعل، وما يحل محله حال حذفه، وتلك هي الدلالة الأصيلة لدى النحويين المبكرين للمصطلح (فاعل).

لكن ربما يكون في شيوع مصطلح ابن مالك لدى الدارسين المعاصرين ما يسوغ استخدامه في التعبير عن تلك الوظيفة النحوية، ومن ثم نستمر فيه هنا أيضا، والآن إلى حذف الفاعل، وما يحدث في التركيب آنئذ.

¹ ينظر الكتاب ١/ ٣٣، ٣٤.

ثلاثة تغيرات فى التركيب

تعرض فى سياق الكلام أمور، تؤثر فى طريقة رصف الجملة، ومن تلك الأمور ما يعرض لتحقيق أغراض معينة من تلك الجملة، ولتحقيق تلك الأغراض لابد من (تغييرات) فى رصفها، وتلك التغييرات بعضها دلالى، وبعضها الآخر شكلى، ومن التغييرات الشكلية:

(١) حذف الفاعل.

(٢) تغير شكل الفعل بما يسمى (البناء للمجهول) عند المتأخرين، أو (البناء للمفعول) فى مصطلح سيبويه، بعد أن كان ذلك الفعل فيما يسمى (البناء للمعلوم) عند المتأخرين، أو (البناء للفاعل) فى مصطلح سيبويه.

(٣) إحلال كلمة أخرى محل الفاعل المحذوف، يسميها المتأخرون (نائب الفاعل)، ويسميها سيبويه (المفعول المرفوع) فى أحد مصطلحيه.

الفاعل عمدة

ومن القواعد أن الفاعل عمدة فى الجملة الفعلية، أى أنه ركن أساس فيها، ولذلك لا يصح حذفه إلا عند إحلال كلمة أخرى محله، شريطة أن تستطيع تلك الكلمة أن تؤدى أداءه فى رصف الجملة، تلك الكلمة هى ما يسمى (نائب الفاعل)، ومصطلح سيبويه^١ عنها هو (المفعول المرفوع)، ولا تحل محل الفاعل إلا بعد استكمال النواحي الشكلية فى التشبه بالفاعل، وأهم النواحي الشكلية نوع الإعراب، وهو الرفع، سواء أكان ذلك الرفع لفظاً، ومحلاً، أم كان رفعاً فى المحل فقط.

^١ ينظر الكتاب ١/ ٣٣، ٣٤.

والسؤال المهم الذى يطرأ على الفكر النحوى حينئذ هو:
(لماذا نضطر إلى حذف الفاعل، واستعمال نائب الفاعل؟)
وذلك ما نرصده معا فى الفقرة التالية.

أغراض حذف الفاعل

حذف المتكلم الفاعل فى الجملة الفعلية مع إحلال (نائب الفاعل)
محلّه، وذلك لتحقيق أغراض منها:

(١) جهل الفاعل، بمعنى أن ناطق الجملة يريد التعبير عن الحدث الكامن
فى الفعل، لكنه لا يعرف فاعل ذلك الحدث، فيضطر إلى التعبير عن ذلك
الحدث دون ذكر الفاعل، لكن رصف الجملة حينئذ لا يتم له إلا بذكر ما
يسمى (نائب الفاعل)، ومن ذلك أن ترى طفلا مقتولا، ولا تدرى من قاتله،
ولديك سبب للتعبير عن حدوث القتل، فليس أمامك سوى أن تقول:

(قُتِلَ □ الطفلُ)

أى أن تذكر الفعل (المبنى للمجهول)، ثم (نائب الفاعل) مرفوعا فى موضع
الفاعل المجهول.

(٢) وضوح العلم بالفاعل، بحيث لا يحتاج مستمع الجملة إلى ذكره، ومن
شواهد ذلك قول الحق:

﴿... وخلق الإنسان ضعيفا...﴾^١

(خلق) الفعل المبني للمجهول، و(الإنسان) نائب الفاعل؛ فكل متلق لتلك
الجملة يعلم بوضوح أن فاعل الفعل (خلق) مع البناء للمعلوم
هو (الله) سبحانه وتعالى، وكأنك إذا ذكرت حشوا فى كلامك قلت:

^١ من الآية ٢٨ سورة النساء .

(خلق الله الإنسان ضعيفا)

وحينئذ تكون (خلق) الفعل مبنيًا للمعلوم، و(الله) الفاعل الذي لا يحتاج إلى ذكره المتلقى؛ لأن دلالته واضحة دون ذكر؛ فمن أصولهم أن:
(المحذوف بدليله كالمذكور بلفظه)

ولعل ذكره في هذا المثال هو سبب تفكك التركيب، على عكس الترابط اللغوي في الآية، و(الإنسان) المفعول به الذي يحل محل الفاعل إذا حذفناه.

٣) الخوف من الفاعل، ومن نماذج ذلك إجابة الشاهد زورا عند المحقق، أو القاضى بجوار الجانى الذى يتوعد الشاهد بالثبور إذا قال الحقيقة، فيقول الشاهد رغم رؤيته القاتل:

(قُتِلَ طفل، ولا أعرف القاتل)

فجملة الحقيقة بذكر الفاعل هي:

(قتل هذا المجرم طفلا)

بذكر الفعل (قتل) مبنيًا للفاعل، وبذكر الفاعل (هذا المجرم)، وينصب المفعول (طفلا).

٤) الخوف على الفاعل، ومن نماذج ذلك إجابة الأم لأب الذي يسأل عن أحرق الطعام، وهي تحاول إخفاء اسم ابنتها التي أحرق ذلك الطعام، فتقول الأم:

(أحرق الطعام بسبب فساد الموقد)

أى ببناء الفعل للمفعول، وحذف الفاعل للخوف عليه، ويرفع العنصر الذى حل محل الفاعل بدل نصبه على المفعولية، وبذلك تكون الجملة السابقة تحويلا عن الجملة:

(أحرقت سامية الطعام بسبب فساد الموقد)

٥) عدم اهتمام المتلقى بالفاعل؛ لأن المهم عنده هو الحدث بصرف النظر عن صدر عنه ذلك الحدث، ومن نماذج ذلك أن يستمع الطالب المنتظر إعلان نتائج الامتحان الجملة:

(أعلنت نتائج الامتحان)

بناء الفعل للمفعول، وحينئذ لن يسأل ذلك الطالب عن تلك النتائج، لنقال له الجملة:

(أعلنت الموظفة نتائج الامتحان)

أى بناء الفعل للفاعل، ويذكر الفاعل غير المهم عند المتلقى، ومن شواهد تلك الحالة قول الحق:

﴿... وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها...﴾^١

٦) إجلال الفاعل وتعظيمه عند ناطق الجملة عن الذكر فى سياق الجملة، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿... لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل...﴾^٢

بناء الفعل للمفعول؛ فالجملة بذكر الفاعل هى:

(لعن الله الذين كفروا)

لكن حذف الآية الفاعل؛ حتى لا تذكره بين فعل (اللجنة) واسم (الكافرين)؛ فلفظ الجلالة أعظم من أن يقع فى ذلك الموقع.

٧) رغبة الناطق فى الإيجاز بحذف الفاعل، بشرط أمن اللبس؛ كما فى

قول الحق:

^١ من الآية ٨٦ سورة النساء.

^٢ من الآية ٧٨ سورة المائدة.

﴿... وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به...﴾

فالجملـة مع بناء الفعل للفاعل:

(... بمثل ما عاقبكم به الآخرون)

٨) إصلاح النظم فى الشعر، كما فى قول الأعشى (على نغم البسيط):

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلِ

فالفعل (علق) تكرر فى البيت ثلاث مرات، وهو فى كل منها مبنى للمفعول، ولو بنى للفاعل لاختل الوزن.

٩) إصلاح السجع فى النثر، ومن شواهد ذلك قول العرب:

(من طابت سريرته حمدت سيرته)

فلو بنى (حمد) للمعلوم، وذكرنا الفاعل لانكسر السجع المأثور فى قالة العرب.

المفعول المرفوع

نرصد معا فى هذه الفقرة تلك الوظائف النحوية التى يمكنها التخلّى عن وجودها فى الجملة؛ حتى تتفرغ العناصر المستعملة فيها للحلول محل الفاعل المحذوف، وبذلك تكون تلك المفردات هى التى تعطى الركن الاسمى فى الجملة، وهو (المفعول المرفوع) على حد عبارة سيبويه، أو هو (نائب الفاعل)، وتلك الوظائف النحوية نرصدها فيما يلى:

١) المفعول به، ذلك يحدث عندما يكون الفعل متعديا، وفى الجملة مفعول به، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

^١ من الآية ١٢٦ سورة النحل.

﴿ ... يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ... ﴾^١

وببناء الجملة للفاعل يعود المفعول به إلى الظهور:

(ضرب الله مثلا)

(٢) المصدر عموما عند الكسائي، وابن هشام^٢، وبشرطين عند الجمهور هما أن يكون المصدر (متصرفا)، و(مختصا)، والمقصود بكون المصدر (متصرفا) أنه لا يكون من المصادر المستخدمة في وظيفة نحوية واحدة فقط هي النصب على المصدرية^٣، والمقصود بكون المصدر (مختصا)^٤ تحديد دلالاته بوصف، أو بإضافة، ومن شواهد نيابة المصدر المتصرف المختص مناب الفاعل ما جاء في قول الحق:

﴿ ... فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ... ﴾^٥

فالكلمة (واحدة) هي الوصف الذي خصص المصدر (نفخة)؛ وبذلك الوصف أمكن استخدام المصدر نائبا عن الفاعل؛ حيث لا يصح دون الوصف؛ فالمصدر دون الوصف يكون (مبهما)، لا يمكن أن ينوب عن الفاعل، ولذلك لا يصح حتى في غير القرآن أن يقال:

(نُفِخَ نَفْخَةً)

^١ من الآية ٧٣ سورة الحج.

^٢ ينظر همع الهوامع ١/١٦٢، شرح الكافية ١/٨٥، شرح ابن عقيل ٢/١١٠.

^٣ مثل سبحان، أيضا، معاذ، هنيئا، سعديك، لبيك... إلخ.

^٤ عكسه المصدر المبهم، وهو غير المخصص بوصف، أو إضافة، وهو المتفرغ للدلالة على الحدث فقط، والإسناد إلى المصدر على تلك الحال لأفائدة فيه، ولذلك لا يقال (كُتِبَ

كتابة) باعتبار المصدر نائب فاعل.

^٥ من الآية ١٣ سورة الحاقة.

وذلك لانعدام الفائدة.

ومن الأولى فى الامتناع عن النيابة عن الفاعل ضمير (المصدرالمبهم) عند جمهور النحويين، فإذا ورد فى شواهد اللغة ضمير (المصدر المبهم) نائبا عن الفاعل فإن جمهور النحويين يلجأون إلى الافتراض فى التركيب؛ ليدل ذلك الضمير على (مصدر مختص) بوصف، أو بإضافة، ومن الشواهد ما يلى:

. قول امرئ القيس (على نعم الطويل):

وقالت متى يُبخل عليك ويُعتل يسوئك وإن يكشف غرامك تدرب

فالمضارع المبني للمفعول (يعتل) يحتاج إلى نائب فاعل، وذلك غير مذكور فى ألفاظ البيت، ولذلك يقدر نائب الفاعل ضميرا مستترا، والتقدير:

(يعتل هو)

وذلك الضمير للغائب، وهو ما يسمى (الضمير الثالث)، ولا بد له من مرجع، ولا مرجع له سوى أن يعود على (المصدر المفهوم) من الفعل المبني للمجهول، وحتى مع ذلك سيكون المصدر مبهما، فيكون المعنى:

(يعتل اعتلال)

وهذا مرفوض عند جمهور النحويين؛ لانعدام الفائدة، ولذلك فإنهم يقدرونه مصدرا مختصا بالوصف فيقال:

(يعتل هو)

والضمير يعنى:

(الاعتلال المعهود)^١

أو:

(اعتلال عليك)

ولا يلجأ كل من الكسائي، وابن هشام^٢ إلى أى من الافتراضين؛ لأنهما لا يمنعان (المصدر المبهم) من النيابة عن الفاعل.

. قول طرفة بن العبد (على نغم الطويل):

فيالك من ذى حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فنائب الفاعل للمضارع المبني للمجهول (حيل) ضمير مستتر، يعود إلى (المصدر المفهوم) من دلالة الفعل نفسه، وكأنه قال:

(حيل هو)

بمعنى:

(حِيلَ حَيْلٌ)

وذلك عند الكسائي، وابن هشام، لكن جمهور النحويين . كما سبق . لا يصح عندهم نيابة (المصدر المبهم) مناب الفاعل، ولذلك يعيدون الضمير المستتر إلى مصدر مختص بالوصف، على التقدير:

(حيل هو)

بمعنى:

(حيل الحيل المعهود)

^١ هذا ما يفترضه النحويون، لكن التركيب نفسه لا يساعدهم على ذلك الافتراض الغريب، وإن قالوا إن (المعهود) جاءت دلالاته من (أل) الدالة على العهد، ينظر فى ذلك دراسات نقدية فى النحو العربى ٢٥٤.

^٢ ينظر شرح ابن عقيل ١١٠/٢.

ومن ناحية أخرى لا يصح اعتبار الظرف (دون) في البيت نائبا عن الفاعل؛ بحكم أن النحويين صنفوا بعض الظروف على أنها ظروف غير متصرفة، أي غير مختصة، ومن تلك الظروف الظرف (دون) المذكور في البيت، ولذلك لا يكون هذا الظرف نائبا عن الفاعل. وكذلك ما جاء في الظرف (بين) في قول الحق:

﴿... وحيل بينهم وبين ما يشتهون ...﴾^١

فلا يصح من حيث الصناعة النحوية اعتبار الظرف المذكور (بين) في الآية نائبا عن الفاعل للفعل (حيل) المبني للمجهول؛ بحكم كون ذلك الظرف مبهما غير مختص، أي غير متصرف على حد عبارة الزمخشري^٢ في تفسير تلك الآية، ولذلك يلجأون إلى الافتراض، واعتبار نائب الفاعل ضميرا مستترا، يعود إلى المصدر المختص المفهوم من الفعل المبني للمجهول (حيل)، وكأنه قيل:

(وحيل هو)

(٣) الظرف عموما عند الكوفيين، وعند الأخفش من البصريين^٣، وبشرطين عند الجمهور، هما كون الظرف (متصرفا مختصا)، والمقصود بالظرف المتصرف^٤ تلك الكلمات التي تعرب ظرفا في بعض التراكيب، لكن في

^١ من الآية ٥٤ سورة سبأ.

^٢ ينظر الكشاف ٥١٦/٣، شرح الأشموني ١٨٢/١، حاشية الصبان ٩٤/٢، وينظر دراسات نقدية في النحو العربي ٢٥٧.

^٣ ينظر مع الهوامع ١٦٢/١، شرح الكافية ٨٥/١، شرح ابن عقيل ١١٠/٢.

^٤ من نماذج الظرف غير المتصرف: قط، عوض، إذا، قبل، بعد، مع، عند، فوق، تحت، أمام، وراء... إلخ.

بعضها الآخر تفارق الظرفية، والمقصود بالظرف (المختص) تحديد دلالاته بوصف، أو بإضافة، أو بعلمية، وعلى ذلك فإن الظرف (المبهم)، وهو غير (المختص)، وغير (المتصرف) لا يحل محل الفاعل عند جمهور النحويين، فى حين يمكن إحلاله محل الفاعل عند الكوفيين، وعند الأخفش من البصريين، ويتضح أمر هذا الخلاف النحوى فى فهم الآية السابقة:

﴿ ... وحيل بينهم وبين ما يشتهون ... ﴾^١

فالكوفيون، والأخفش لا مانع لديهم من اعتبار الظرف (بين) نائبا عن الفاعل للفاعل (حيل) المبنى للمجهول؛ لأنهم لا يشترطون فى الظرف أن يكون (متصرفا)، أو (مختصا)، ولن يصعب عليهم التوفيق بين الرفع الذى تقتضيه النيابة عن الفاعل، وهو مفقود فى ذلك الظرف من ناحية، والنصب الموجود فى ذلك الظرف، وترفضه النيابة عن الفاعل؛ حيث يمكنهم اللجوء إلى أكثر من وسيلة؛ منها الإعراب المحلى، ومنها تقدير حركة الرفع بمانع ظهورها، وليكن انشغال المحل بحركة الحكاية، أما الجمهور فيرفضون ذلك كله، ويذهبون إلى أن نائب الفاعل ضمير مستتر، يعود إلى (المصدر المفهوم) من الفعل المبنى للمجهول، شريطة أن يكون ذلك المصدر (مختصا) بالوصف، أو بالإضافة، والتقدير عندهم:

(وحيل هو)

بمعنى:

(وحيل الحيل المعهود بينهم...)

^١ من الآية ٥٤ سورة سبأ .

شواهد نثر

ولعل من شواهد نيابة الظرف المتصرف المختص عن الفاعل على ما يشترطه جمهور النحويين تلك المجموعة النثرية من الشواهد التي ذكرها سيبويه^١، ومنها أن يقال:

(صيد عليه يومان...)^٢

فالظرف (يومان) ظرف (متصرف)؛ بحكم إمكان استخدامه في وظائف الرفع، والنصب، والجر، وهو أيضا ظرف (مختص) في التركيب السابق، ولذلك أمكن استخدامه فيه على وظيفة نائب الفاعل، وللفاعل المبني للمفعول (صيد)، ومثل ذلك في بقية التراكيب، ومنها ما يلي^٣:

سير عليه الليل

سير عليه الدهر

يسار عليه غدا

يسار عليه اليوم

سير عليه أمس

يسار عليه يوم الجمعة

سير عليه عدة الأيام والليالي

(٤) الجار والمجرور، بشروط ثلاثة^٤:

^١ ينظر الكتاب ١/١٠٨-١٢٠.

^٢ السابق ١/١٠٨.

^٣ ينظر السابق ١/١١٠.

^٤ ينظر شرح الأشموني ١/١٨٢-١٨٣، حاشية الصبان ٢/٩٤.

- الشرط الأول التصريف، بمعنى استعمال الجار مع جميع ألفاظ الاسم المجرور، دون تحديد مجرورات بعينها، دون غيرها، ودون اقتصار على أسماء الزمن مثلا، كما فى حرفى الجر (مذ، ومنذ) ^١، أو بالنكرات ^٢، أو بالغاية ^٣.

- والشرط الثانى عدم الاختصاص ^٤، بمعنى عدم تحدد الدلالة فى حقل بعينه.

- والشرط الثالث عدم سبقه بواحد من أحرف الجر الدالة على تعليل، مثل (لام الجر، من الجارة، باء الجر) عند الدلالة على التعليل.

تطبيق

وبسبب هذا الشرط الأخير يستبعد النحويون كون نائب الفاعل هو الجار والمجرور فى قول الفرزدق عن على زين العابدين بن الحسين (على نغم البسيط):

يُغْضَى حِيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يَكْلِمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

^١ لذلك فإن (مذ، ومنذ)، لا ينوان مع المجرور عن الفاعل؛ فشرط المجرور بعدها أن يكون من أسماء الزمان.

^٢ لذلك فإن (رب) لا تنوب مع مجرورها عن الفاعل؛ فمجرورها مقتصر على النكرات.

^٣ ولذلك فإن (حتى) لا تنوب مع مجرورها عن الفاعل؛ فمجرورها غاية لما قبلها.

^٤ ينظر جملة الفاعل ١٠٢، وبعض المؤلفات تشترط أن يكون الجار والمجرور مختصا، بمعنى أن يكون موصوفا، أو بعد المجرور مضاف إليه، مثل (أبعدت عن زوجتى، أبعدت عن زوجة جميلة).

^٥ لذلك فإن حروف القسم والاستثناء لا تنوب مع مجرورها عن الفاعل؛ فمجرورها مختص بهذين المعنيين، بمعنى: يغضى الإغضاء المعهود.

حيث إن (من) الجارة من حروف التعليل في دلالتها داخل التركيب المبنى للمفعول؛ فالنحويون يرفضون نيابة هذا الجار مع مجروه عن الفاعل بعد الفعل المبنى للمفعول (يغضى)؛ ولذلك يقدر نائب الفاعل ضميرا مستترا جوازا، يعود على (المصدر المفهوم) من دلالة الفعل، بشرط أن يكون المصدر في التقدير مختصا متصرفا، وذلك:

(يغضى هو)

ولعله واضح لك . قارئ العزيز . مدى الجهد الذى يبذله النحاة فى تسويغ عدم استعمال بعض حروف الجر فى النيابة عن الفاعل مع مجروراتها، ولعله واضح أيضا أنها مسوغات غير مقنعة^١، أو على الأقل هى مسوغات فيها كلام، ويمكن ردها بسهولة، وكان يكفيهم عندى القول إن حروف الجر تنوب مع مجروراتها عن الفاعل باستثناء الحروف التالية، ثم يذكرون تلك الحروف، دون تسويغ مهلهل، كالذى يذكرونه، وإذا أرادوا التسويغ فليقولوا إن المسوغ هو أن تلك الحروف لم ترد فى كلام العرب نائبة عن الفاعل، وذلك إذا كانت قاعدتهم بالفعل نابعة من كلام العرب.

خلاف

وأمامنا خلاف كبير بين النحويين فى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، فمنهم من يراها معا ينويان عن الفاعل، كأنهما اسم واحد، ومن النحويين من يرى النائب عن الفاعل هو حرف الجر وحده، دون المجرور، ومنهم من يرى النائب عن الفاعل هو الاسم المجرور وحده، دون حرف الجر، ومنهم من يرفض كون أى من الجار والمجرور نائبا

^١ ينظر دراسات نقدية فى النحو العربى ٢٦٤.

عن الفاعل، وتتكفل السطور التالية بتفصيل كل رأى مما سبق، مع توضيح مناقشة^١ لكل منها.

. ذهب الفراء^٢، ومعه فريق كبير من الكوفيين إلى أن حرف الجر وحده هو نائب الفاعل، ولا يشترك الاسم المجرور فى ذلك مع حرف الجر، وتلك وجهة نظر، تضحى . هنا فى هذا الموضوع من هيكل النحو العربى - بكل الحدود الفاصلة بين أنواع الكلم:

(الاسم، والفعل، والحرف)

رغم كون ذلك الهيكل النحوى يركز بوضوح فى بدايته على تلك الحدود الفاصلة^٣، ومنها أن وظيفة(المسند إليه)من خصائص الأسماء فقط، ولا يمكن للحروف أداؤها إلا إذا قُصِدَ لفظها، واللفظ هنا غير مقصود فى حرف الجر الذى يقولون إنه نائب عن الفاعل، وعلى ذلك فإن على الفراء ومن معه الاعتراف بأن إحدى قضيتيهما خاسرة، إما تصنيف الكلم إلى:

(اسم، وفعل، وحرف)

بما بين هذه الأنواع من الفواصل، وإما الذهاب إلى كون حرف الجر وحده نائبا عن الفاعل، وظنى أنه من الأيسر للفراء ومن معه الاعتراف بالخسارة فى القضية الأخيرة؛ بحكم أن خسران القضية الأولى يهدم المعبد النحوى كله، أما خسران القضية الأخيرة فلا يترتب عليه سوى فقدان رأيهم فى تلك القضية فقط.

^١ ينظر دراسات نقدية ٢٦١.

^٢ ينظر همع الهوامع ١٦٢/١، شرح الكافية ٢٨٥/١، شرح الأشموني ١٨٢/١.

^٣ أفاض فى ذلك كتابى(مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة).

- ذهب بعض البصريين إلى أن نائب الفاعل هو الاسم المجرور وحده، دون حرف جر، وتلك وجهة نظر، تضحى بالحدود الفاصلة بين أصناف الإعراب الأربعة:

(الرفع، والنصب، والجر، والجزم)

كما يرسمها المدخل إلى هيكل النحو العربي في جميع مؤلفات النحو¹، فكيف ينوب الاسم المجرور عن نائب الفاعل الذي ينبغي أن يكون مرفوعاً؟، ثم كيف يكون الاسم المجرور من مكملات معنى الفعل قبله؛ بحكم التعلق بينهما، أي هو من الفضلات، وفي الوقت نفسه يكون هو المسند إليه في التركيب، أي هو من العمد داخل الجملة؟

- ذهب بعض البصريين الآخر، وهم من يسمون (الجمهور) إلى أن نائب الفاعل هو مجموع الجار والمجرور معاً؛ بحكم أنهما معا يعطيان معنى المفعول به الذي هو (الأصل) عندهم في النيابة عن الفاعل، وتلك وجهة نظر، تغض الطرف عن كون الجار والمجرور يعطيان الدلالة على أمرين. وكلا الأمرين لا يصح أن يكون هو المسند إليه في الجملة (النائب عن الفاعل).

- ذهب ابن درستوريه، ومعه فريق من النحويين إلى رفض ثلاثة الآراء السابقة، بل إلى رفض الفكرة نفسها بأن يكون الجار والمجرور هو نائب الفاعل، ولم يبق أمام هؤلاء سوى الذهاب إلى أن نائب الفاعل هو الضمير المستتر جوازا، العائد إلى معنى الحدث المفهوم من الفعل، على ما ورد في حديثنا عن نيابة المصدر عن الفاعل، وقد استدل ابن درستوريه على رأيه هذا بأمور، ويرد البصريون تلك الأمور، ولمن شاء

¹ أفاض في ذلك كتابي (مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة).

المزيد عن تلك الأمور، وردودها أن يعود إليها في مظانها من مطولات الفكر النحوي، وكتب الخلاف النحوي^١.

الترجيح في النيابة عن الفاعل

إذا اجتمع في الجملة جميع الأمور المتحدث عنها في النيابة عن الفاعل فأياً يكون هو الأولى دون سائرهما بتلك الوظيفة؟ فمثلاً عندما يكون معنا جملة فيها الفعل مبنيًا للمعلوم، والفاعل، والمفعول به، والمصدر، والظرف، والجار مع المجرور، ثم نبني ذلك الفعل للمجهول، ونحذف الفاعل، فحينئذ أي تلك الأمور أولى من غيره بأن يكون هو نائب الفاعل؛ والمثال المتحدث عنه هو:

(سمع الناس الخبر سماعاً واضحاً صباحاً من التليفزيون)

مع بناء الفعل (سمع) للمعلوم، فإذا بنى للمفعول فأى تلك الأمور هو نائب الفاعل؛ يختلف النحويون في الإجابة على التساؤل السابق، ونوضح ذلك الاختلاف فيما يلي:

رؤية البصريين

أولاً يرى البصريون^٢ . عدا الأخفش . أنه يتعين إنابة المفعول به . وحده دون غيره . عن الفاعل؛ ففي المثال السابق يقولون عند بنائه للمجهول:
(سَمِعَ الخَبْرُ سَمَاعاً واضحاً صباحاً من التليفزيون)

^١ ينظر على سبيل المثال الإتصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٢٠.

^٢ ينظر شرح ابن عقيل ٢/١٢١.

وإذا ووجه البصريون بشواهد لغوية على غير ذلك فإنهم يلجأون إلى الافتراض لتأويل ذلك الشاهد؛ حتى ينسجم مع مذهبهم، ومن تلك الشواهد قول الحق:

﴿... ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ...﴾^١

على القراءة الشاذة المنسوية لعاصم، وأبى جعفر، وشيبة^٢ بالبناء للمجهول فى الفعل (يجزى)، وحذف الفاعل؛ حيث كانت الجملة بذكر الفاعل:

(ليجزى الله قوما بما كانوا يكسبون)

والكلمة (قوما) حينئذ مفعول به، ومع ذلك فإن المفعول به لم يرتفع بالنيابة عن الفاعل عند البناء للمجهول، وهذا يعنى أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور (بما) المذكور متأخرا بعد المفعول به (قوما)، لكن البصريين يؤولون، فيرفضون كون الجار والمجرور (بما) نائبا عن الفاعل، ويرون نائب الفاعل فى تلك القراءة ضمير (المصدر المفهوم) من دلالة الفعل (ليجزى هو)؛ بمعنى:

(ليُجَزَى الجزاء المعهود)

ثم يفترضون فى نصب (قوما)، ويقولون إنه ليس منصوبا على أنه مفعول به، وإنما هو منصوب على (نزع الخافض)؛ فيكون المعنى على ذلك:

(ليجزى هو لقوم)

^١ من الآية ١٤ سورة الجاثية.

^٢ روح المعانى.

وذلك للنجاة من الاعتراف بأن ينوب عن الفاعل غير المفعول به فى وجود المفعول به.

شواهد شعر

ومن الشواهد أيضا ضد رأى البصريين كآية السابقة، ويحتاج إلى تأويل عندهم أيضا قول رؤية بن العجاج (على نغم الرجز):
لم يعن بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى
على بناء الفعل (يعن) للمجهول، ونصب (سيدا) مفعولا به، مما يعنى أن الجار والمجرور (بالعلياء) هو نائب الفاعل.
وقوله (على نغم الرجز):

وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه
بنصب (قلبه) مفعولا به لاسم المفعول (معنيا)؛ مما يعنى أن نائب الفاعل لاسم المفعول هو الجار والمجرور (بذكر)، ومن ذلك قول جرير فى هجاء الفرزدق (على نغم الوافر):

ولو ولدت قفيزة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
على بناء الفاعل (سب) للمجهول، ونصب (الكلابا) مفعولا به بما يعنى أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور (بذلك)، لكن البصريين يفترضون فى جميع تلك الشواهد، كما افترضوا فى الآية السابقة؛ لتخضع الشواهد لمذهبهم.

ثانيا يرى الكوفيون^١ جواز إنابة كل واحد من تلك الأمور مناب الفاعل، رغم وجود المفعول به فى التركيب، وذلك على إطلاقه، دون شروط

^١ ينظر شرح ابن عقيل ١٢١/٢.

عندهم، وهم فى ذلك يعتمدون على الشواهد السابقة، حسب ورودها، دون تأويل، وعلى نظائر تلك الشواهد أيضا مما لم نذكره فى هذه السطور.

ثالثا يتوسط الأخفش^١ من البصريين . حين يشترط تأخر المفعول به، وتقدم غيره فى الجملة^٢؛ لينوب غير المفعول به عن الفاعل، رغم وجود المفعول به فيها؛ بحكم تأخر ذلك المفعول، وتقدم غيره، وهو يستشهد فى ذلك الرأى الوسط بالآيات السابق الاستشهاد بها فى هاته القضية؛ حيث تأخر المفعول به فيها جميعا بعد ما ينوب عن الفاعل.

يقول ابن مالك:

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له ك(نيل خير نائل)

الترجيح بين المفعولات

عندما يتعدد المفعول به فى الجملة أيها يكون هو الأولى من غيره فى النيابة عن الفاعل، وذلك يحدث فى تراكيب (ظن وأخواتها)، أى الأفعال التى تنصب مفعولين، (أصلهما) مبتدأ وخبر عند النحويين، وكذلك فى تراكيب (أعطى وأخواتها)، أى الأفعال التى تنصب مفعولين، (أصلهما) عند النحويين ليس المبتدأ والخبر، وكذلك فى تراكيب (أعلم وأخواتها)، أى الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل؟ يختلف النحويون فى

^١ لعلك ترصد معى . قارئى العزيز- أن الأخفش ويونس من البصريين عادة ما يتوسطان الرأى بين البصريين والكوفيين، وكذلك الكسانى من الكوفيين وبعده الفراء، ينظر فى ذلك بحثنا (الرأى الوسط فى الدراسات النحوية).

^٢ ينظر شرح ابن عقيل ١٢١/٢.

الإجابة على ذلك، سواء في مفعولى(أعطى)، أم فى مفعولى(ظن)، أم فى مفعولات(أعلم)، و فيما يلى بيان ذلك:

. فى مفعولى(أعطى)وأخواتها يجيز^١ جمهور النحاة إقامة أى من المفعولين: الأول أو الآخر على السواء، بل إن ابن مالك^٢ يحكى اتفاق النحويين على ذلك، وهذا الجواز يحدث فى الجملة بشرط عدم اللبس، ومن نماذج ذلك قولك :

يعطى الأستاذ فريدا كتابا

الفعل(يعطى)فعل مبنى للمعلوم، و(الأستاذ)فاعل، و(فريدا)، مفعول أول، و(كتابا) مفعول آخر، وعند بناء ذلك الفعل للمجهول، وحذف الفاعل يجوز عند الجمهور إقامة أى من المفعولين مقام الفاعل، وعليه فإنه يجوز فى النموذج السابق التحول إلى أحد التركيبين التاليين:

يعطى فريدا كتابا

يعطى فريدا كتابا

فإذا حدث لبس فى إقامة المفعول الآخر مقام الفاعل تعين عند الجمهور إقامة الأول فقط دون الآخر، مقام الفاعل، ومن نماذج ذلك قولك:

منحت محمد سعيدا فى فريق السباق

(التاء)فاعل، و(محمد)مفعول أول، و(سعيدا)مفعول ثان، وعند بناء ذلك الفعل للمجهول، وحذف الفاعل، يجوز إقامة المفعول الأول مقام الفاعل، فتقول:

منح محمد سعيدا فى فريق السباق

^١ ينظر شرح السابق ١٢٦/٢.

^٢ ينظر السابق ١٢٤/٢.

على معنى أن (محمدًا أخذ سعيدًا)، ولا يجوز إقامة المفعول الآخر؛ لأن ذلك يؤدي إلى لبس، هو أن يكون الآخذ هو (سعيد)، لا (محمد) في قولك:
(مُنِح محمدًا سعيدًا في فريق السباق)

أما الكوفيون^١ فيتفقون مع البصريين فيما سبق، ويختلفون معهم إذا كان المفعول الأول معرفة، والآخر نكرة؛ حيث لا يجيزون إقامة الآخر سواء بلبس، أو دون لبس، وإنما يجب عندهم إقامة الأول المعرفة مقام الفاعل.

- في مفعولى (ظن وأخواتها) رأيان في إقامة أى المفعولين مقام الفاعل؛ فالأشهر عند النحويين^٢ إقامة الأول فقط مقام الفاعل، ومنع إقامة المفعول الثانى، دون نظر إلى اللبس، وقد اختار هذا الرأى الجزولى^٣، وابن هشام الخضراوى؛ تقول:

ظن الطفل سعيدا قادرا

(ظن) فعل مبنى للمعلوم، و(الطفل) فاعل، و(سعيدا) مفعول أول، و(قادرا) مفعول آخر، وعند بناء الفعل (ظن) للمجهول تقول:

(ظُن سعيدًا قادرًا)

ولا يجوز عند أصحاب هذا الرأى أن تقول على إقامة المفعول الآخر مقام الفاعل:

(ظُن سعيدا قادرًا)

^١ ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢/١٨٦.

^٢ ينظر شرح ابن عقيل ٢/١٢٥.

^٣ ينظر السابق ٢/١٢٦.

وإن أجاز ذلك فريق آخر من النحاة^١، منهم ابن طلحة، والسيرافي، وابن
عصفور، وابن مالك، ولكن بشرط عدم اللبس.

- فى مفعولات (أعلم وأخواتها) يمتنع نهائيا إقامة المفعول الثالث مقام
الفاعل، إذا كان ذلك المفعول جملة، أما إذا كان مفردا فإن اتجاها من
النحويين^٢ يجيزه، بشرط عدم اللبس؛ ففى الجملة؛ ففى التركيب:

(أعلم الأب الطفل النوم مفيدا)

يبنى الفعل للمجهول، ويقام المفعول الثالث؛ بحكم كونه مفردا، لا جملة-
مقام الفاعل، فتقول:

(أعلمَ الطفلُ النومَ مفيدا).

كما يجوز عند الجزولى^٣، والشلوبين إنابة المفعول الثانى مناب الفاعل،
بشرط عدم اللبس، فيقال فى النموذج السابق:

(أعلمَ الطفلَ النومَ مفيدا)

أما رأى المشهور- بل إن ابن أبى الربيع^٤، وابن مالك ينقلان اتفاق
النحويين عليه . فهو منع إقامة الثانى، والثالث، ووجوب إقامة الأول،
وهم فى ذلك يعتمدون على السماع فى مجموعة من الشواهد، منها ما
جاء فى قول الفرزدق (على نغم الطويل):

ونبتت عبدالله أصبحت بالجو كراما مواليتها لئىما صميمها

^١ ينظر همع الهوامع ١/١٦٣.

^٢ ينظر شرح الأشموني ١/١٨٢.

^٣ ينظر شرح الكافية ٨٦.

^٤ ينظر شرح ابن عقيل ٢/١٢٥.

فنائب الفاعل هو التاء، أى المفعول الأول، وكذلك فى قول الفرزدق
أيضا(على نغم الطويل):

ومنا الذى اختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعاع

بناء الفعل للمجهول

تتغير صورة الفعل عند بنائه للمجهول، سواء أكان ذلك الفعل
مضارعا، أم ماضيا، أما الأمر فلا يرد عليه البناء للمجهول أصلا^١، وفيما
يلى نرصد معا تلك التغيرات التى تعترى صورة الفعل المضارع، والفعل
الماضى عند بناء كل منهما للمجهول.

أولا الفعل المضارع

القاعدة العامة فى بناء المضارع للمجهول ضم حرف المضارعة مع
فتح الحرف قبل الأخير، كما فى قول الحق:

﴿يوم يحشر أعداء الله إلى النار...﴾^٢

﴿يعرف المجرمون يومئذ بسيماهم﴾^٣

﴿ويوم يعرض الذين كفروا على النار...﴾^٤

^١ تلك نقطة يمكن الاعتماد عليها فى تصنيف الفعل؛ بحيث يتم النظر فى ذلك النوع من
الكلمات من زاوية عدم قبول البناء للمجهول، أى رفض خصيصة من أبرز خصائص
الفعل.

^٢ من الآية ١٩ سورة فصلت.

^٣ من الآية ٣٤ سورة الأحقاف.

^٤ من الآية ٤١ سورة الرحمن.

ولا يتغير فى تلك القاعدة العامة سوى إعلال الواو، أو الياء ألفا حينما تأتى فى صيغة الفعل قبل الآخر، وذلك يحدث إذا جاء ذلك الفعل المضارع على واحدة من الصيغ الأربع التوالى:

(١) صيغة الثلاثى (فعل . يفعل) عند البناء للمجهول فى المضارع إلى (يُفعل)؛ مثل:

(يقام، يراد، يجاد، يزاح، يعاد).

(٢) صيغة الخماسى (افتعل . يفتعل) عند البناء للمجهول فى المضارع إلى (يُفتعل)، مثل:

(يُعتاد، يُجتاح، يُحتال، يختار، يُرتاب).

(٣) صيغة السداسى (استفعل . يستفعل) عند البناء للمجهول فى المضارع إلى (يُستفعل)، مثل:

(يُستراح، يُستزاد، يُستقام).

أما عندما تخلو هذه الصيغ الأربع من (الواو)، أو (الياء) قبل الآخر فلا تغيير فيها أثناء تطبيق قاعدة البناء للمجهول، ولاحظ ذلك معى فى المجموعات الأربع التوالى:

(يُكتب، يُستمع، يُضرب، يُقرأ، يُعلم)

(يُخرج، يُعرب، يُكرم، يُجبر، يُكمل)

(يُحترم، يُعترف، يُرتبك، يُختلط، يُجتمع^١)

(يُستخدم، يُستغفر، يُستقبل، يُستهتر، يُستجمع)

^١ لاحظ أن بناء اللزوم للمجهول يقتضى أن نذكر معه دائما حرف الجر المناسب مع ضمير الغائب لتتم دلالة الفعل بتلك الزيادة، وكأنها نائب الفاعل له.

وأما بقية صيغ المضارع، وهي ستة، فلا تغيير فيها كذلك عند صياغتها للمجهول، ومن نماذجها ما يلي:

- ١) من الصيغة (فعل - يفعل) (النماذج (يُعلم، يُعاد، يُسمى).
 - ٢) من الصيغة (فُوعِل - يفاعل) (النماذج (يجاهد، يساير، يلاقى).
 - ٣) من الصيغة (فُعِل - يفعل) (النماذج (يدحرج، يبعثر، يسيطر).
 - ٤) من الصيغة (تُفَعِّل - يُتفَعَّل) (النماذج (يتعلم، يتقوّم، يُتلقَى).
 - ٥) من الصيغة (تُفَعَّل - يُتفاعل) (النماذج (يتعامل، يتعاون، يتلاقى).
 - ٦) من الصيغة (تُفَعِّل - يُتفَعَّل) (النماذج (يتبعثر، يتدحرج، يتوسوس).
- يقول ابن مالك:

واجعله من مضارع منفتحا كـ(ينتحي)المقول فيه(ينتحي)

ثانيا الفعل الماضي

القاعدة العامة فى بناء الماضى للمجهول ضم أوله مع كسر ما قبل آخره، ومن شواهد ذلك ما جاء فى قول الحق:

﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها ﴾^١

يقول ابن مالك:

فأول الفعل اضممن والمتصل بالآخر اكسر فى مضى كـ(وصل)
ولكن تحدث مع حروف العلة، ومع حروف الزيادة بضعة
إعلالات، وأحيانا تحدث مع التضعيف بعض التغيرات، وذلك ما تتكفل
برصده السطور التالية.

^١ الآية الأولى سورة الزلزلة.

الثلاثى المضعف

(١) فى الفعل الثلاثى المضعف، مثل:

(مد، تم، بر، عض)

نقل النحاة لنا ثلاث لغات على النحو التالى:

. جمهور النحاة^١ يوجبون إخلاص ضم الفاء فقط؛ حيث إن ما قبل الآخر لا يمكن كسره؛ فهو ساكن جزءاً من الشدة، ومن ذلك ما جاء فى رواية الحديث الشريف:

(فإن عُم عليكم ...)

وفى الفعل (مد) فى بيت لامية الشنفرى (على نغم الطويل):

وإن مُدت الأيدى إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

. سيبويه والكوفيون^٢ يجيزون إخلاص كسر الفاء، وذلك بالاستغناء عن الضم، ونقل كسر ما قبل الآخر إلى (فاء) الكلمة، ومن شواهدهم فى ذلك ما جاء فى قراءة علقمة، ويحيى بن وثاب فى قول الحق:

﴿... هذه بضاعتنا ردت إلينا...﴾^٣

﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه...﴾^٤

بكسر الراء من:

(ردوا)، و(ردت)

^١ ينظر شرح الكافية ١/٨٦.

^٢ ينظر السابق فى الموضوع ذاته.

^٣ من الآية ٦٥ سورة يوسف.

^٤ من الآية ٢٨ سورة الأنعام.

. ابن مالك^١ يختار إشمام ضم الفاء كسرا؛ بمعنى أن ينطق فاء الفعل بين الضمة، والكسرة، وذلك يظهر في اللفظ، لا في الخط، على حد عبارة ابن عقيل^٢.

الأجوف بالالف

(٢) فيما عينه ألف وردت الآراء الثلاثة السابقة، وذلك يحدث في خمس صيغ، هي:
. الثلاثي(فعل)، مثل:

(قاد، سار، نام)

- . الرباعي على الصيغة(أفعل)، مثل(أراد، أباح، أزال).
- . الخماسي على الصيغة(افتعل)، مثل(ارتاد، اجتاح، اختال).
- . الخماسي على الصيغة(انفعل)، مثل(انساب، انزاح، انهال).
- . السداسي صيغته(استفعل)، مثل(استزاد، استقام، استباح).

الكسر أو الضم أو الإشمام

ففي تلك الصيغ الخمس عند البناء للمجهول جاءت الآراء النحوية الثلاثة التالية:

. الكسر خالصا، وإعلال الألف ياءا، كما في قراءة حفص عن عاصم قول الحق:

﴿... ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم...﴾

^١ ينظر همع الهومع ١/١٦٣، شرح الكافية ١/٨٦، شرح الأشموني ١/١٨٢.

^٢ ينظر شرح ابن عقيل ٢/١١٧.

﴿وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء﴾^٢
 . الضم خالصا وإعلال الألف واوا، وتلك لغة (بنى فقعس)، و(بنى دبير) من
 فصحاء بنى أسد^٣، وذلك سواء فيما كان (أصل) ألفه واوا، أم ياءا، وإن كان
 بعض الباحثين يحكى قصر ذلك على ما كان (أصل) ألفه واوا، ومن شواهد
 النحاة فى ذلك قراءة حمزة فى قول الحق:

﴿وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء﴾^٥

﴿... فلما جاء رسلنا لوطا سوء بهم ...﴾^٦

وقول رؤبة (على نغم الرجز):

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا يوع فاشترت

وقول الآخر (على نغم الرجز):

حوكت على نيرين إذ تحاك تختبئ الشوك ولا تشاك

بنطق الأفعال المبنية للمجهول بالواو، لا بالياء، وهى على الترتيب فى
 الشواهد السابقة:

(غوض، سوء، يوع، حوك)

^١ من الآية ٣٣ سورة العنكبوت .

^٢ من الآية ٤١ سورة هود.

^٣ ينظر شرح ابن عقيل ١١٧/٢، وينظر أيضا أمالى القالى ٢٠/١.

^٤ ينظر النحو المصفى ٤١٧.

^٥ من الآية ٤١ سورة هود .

^٦ من الآية ٣٣ سورة العنكبوت.

. إشماء فاء الفعل بين الضم، والكسر؛ أى نطق العلة بعد فاء الكلمة بين الياء، والواو، بصرف النظر عن أصل العلة واوا كان، أم ياء، وإن كان بعض الباحثين^١ يقصر ذلك على ما كان واوى الأصل.

فى الصيغة تفاعل

(٣) فى الخماسى المبدوء بـ(تاء) زائدة تكسر ما قبل الآخر، وتضم الأول، والثانى، وذلك يحدث فى ثلاث صيغ، هى:
. تفاعل، مثل:

(تجاهل، تحارب، تضارب)

وهذا يقتضى إعلال الألف واوا، فيقال:

(تجوهل، تجورب، تضورب)

. تفعّل، مثل:

(تعلم، تدرب، تسمع)

فيقال:

(تُعَلِّمُ، تُدَرِّبُ، تُسَمِّعُ)

. تفعّلل، مثل:

(تبعثر، تزلزل، تزخرف)

فيقال:

(تُبْعَثِرُ، تُزَلْزِلُ، تُزَخِّرِفُ)

^١ ينظر النحو المصفى ٤١٧.

فى الصيغة استفعل

٤) فى السادسةى(استفعل)، وفى الخامسةى المبدوء بألف وصل(افتعل) نكسر ما قبل الآخر، ونضم الأول، والثالث على النحو التالى:
. استفعل، مثل:

(استخدم، استجمع، استكمل)

يقال:

(أُستُخدِم، أُستُجمِع، أُستُكْمَل)

. افتعل، مثل:

(اعترف، احترم، اشتبك)

يقال:

(أُعْتَرِف، أُحْتَرَم، أُشْتَبِك)

منع اللبس

الفعل الماضى الثلاثى الأجوف ، عينه ألف، وتلك الألف تعود إلى(واو)، أو(ياء)، وعند بناء ذلك الفعل للمجهول، ومجىء نائب الفاعل ضمير رفع متحرك؛ أى(تاء الفاعل، نا الفاعلين، نون النسوة)جاء عن النحويين رأيان:

أحدهما رأى الجمهور، وهو اجتناب اللبس وجوبا بين صيغة المبنى للمعلوم وصيغة المبنى للمجهول على النحو التالى:

. إذا كانت (الألف) تعود إلى (واو)؛ ففي بنائه للمجهول لغة واحدة، هي كسر الأول، ولا يجوز فيه الضم؛ حتى لا يلتبس بالمبنى للمعلوم، مثل (زار)، تقول:

(زرت)

ولا تقول:

(زُرت)

. إذا كانت (الألف) تعود إلى (ياء) ففي بنائه للمجهول لغة واحدة، هي ضم الأول، ولا يجوز فيه الكسر؛ حتى لا يلتبس بالمبنى للمعلوم، مثل (زاد)، تقول:

(زُدت)

ولا تقول:

(زِدت)

والرأى الآخر ذهب إليه بعض النحويين، وهو أن ترك اللبس ليس واجبا، وإنما هو جائز على الرجحان.

البناء دائما للمجهول

في العربية عدد من الأفعال لم ترد إلا على البناء للمجهول^١،

ومنها ما يلي:

- . عنى؛ بمعنى اهتم.
- . زهى؛ بمعنى تكبر.
- . حم؛ بمعنى أصيب بالحمى.
- . سل؛ بمعنى أصيب بالسل.

^١ ينظر شذا العرف ٥٢.

- . جن؛ بمعنى أصيب بالجنون.
- . غم؛ بمعنى احتجب.
- . فلج؛ بمعنى انفتحت أسنانه.
- . ثلج؛ بمعنى صار باردا.
- . غشى؛ بمعنى فقد وعيه.
- . هرع؛ بمعنى أسرع.
- . امتقع؛ بمعنى تغير لونه.
- . شدة، بمعنى دهش.
- . اضطر؛ بمعنى فقد الاختيار.
- . أغمى عليه؛ بمعنى فقد التوازن.
- . زكم؛ بمعنى أصيب بالزكام.

والمرفوع بعدها فاعل، لا نائب فاعل، رغم البناء للمجهول؛ بحكم أنه لم يحدث لها تغيير من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول؛ وبحكم أنك لم تحذف الفاعل؛ لتقيم غيره مقامه.

يقول ابن مالك:

والثاني التالي(تا)المطاوعة	كالأول اجعله بلا منازعه
وثالث الذى بهمز الوصل	كالأول اجعله ك(استحلى)
واكسر أو أشم(فا)ثلاثى أعل	عينا، وضم ك(بوع)فاحتمل
وإن بشكل خيف لبس يجتنب	وما لـ(باع)قد يرى لنحو(حب)
وما لـ(فا)باع لما العين تلى	فى(اختار)و(انقاد)وشبه ينجلى

بحمد الله تمت

ثم إنى:

لم أطلب العلم لأبلغ أقصاه،
ولكن لأعلم ما لا يسعنى جهله

دراسة تطبيقية

فى مستويات تحليل النص

الباتكة

شعر عبدالرحيم عبدالكريم أحمد حيجراوى الجعفرى

الإسنوى(الحميدات شرق)

هذى تحية غارق فى فضلكم
وتقبلوا لأصير أعظم شاعر
يا أيها الفرد الكئيب وحده
جَبَل الزمان بأن ينغص عيشنا
إن الرزايا لايجئن فرادة
ولقد رجعن مسربلات بالأسى
غظت العدا فليمكروا إن يمكروا
قد صار هجوهم مديحا إن هجوا
حسب وذو نسب وبيت جاوزا
حور نزلن من الجنان بعفة
ما كان مثلك أن يناسب مثلنا
تبغى المعالى والمعالى أنتها
علامة فهامة كجارة متواضع
فكفى بوصفك نذكر اسمك يمنة
بال(سيف)قد غظت الأعداى مدميا
وعلى(سماء العرش)صغت قصائدا
بل ياسمائى أبلغى(الزهراء)عم
هذى قصيدة غارق فى فضلكم

فتقبلوا حتى أنال ميامنا
بز الزمان وهز تلك الأزمننا
شكت الرزايا ذا الصلابة طاعنا
فالحر ممتحن ب أولاد الزنى
بل بالتكاثر كالجبان إذا جنى
يطلبن صلحا والسلامة موطننا
أنسوا اعتراف المكر جنك كائنا
ياسيدى من أين يأتيك الخنا
الجوزاء واحتكرا المفاخر والثنا
فاخترت أجمالهن خلا فى الدنيا
أو للثريا أن تناسب أرضنا
والمجد وصفك والريادة ديدنا
متحدث متعاضم إن قورنا
الشمس لاتبغى دليلا بيننا
وب(أدهم)كر وفر أوهنا
(همس المشاعر)للأحبة والمنى
ق تحية بالفضل فيهم مؤمننا
فتقبلوا حتى أنال ميامنا

وتقبلوا لأصير أعظم شاعر
يا خير ممدوح وخير أولى النهى
بز الزمان وهز تلك الأزمانا
إن تبغ عنقى فى فدائك أمكنا
أرج الطريق فما مررت بموضع
إلا أقام به الشذا مستوطننا
هذا سلامى عبرة من عاشق
من غير زم واصلى صلة الضنى

قصيدة ابن سناء الملك

سواى يخاف الدهر أو يهرب الردى
ولكننى لا أهرب الدهر إن سطا
ولو مد نحوى حادث الدهر طرفه
توقد عزمى يترك الماء جمرةً
وفرط احتقارى للأنام فإننى
وأظماً إن أبدى لى الماء منة
ولو كان إدراك الهدى بتـذلل
وقدما بغيرى أصبح الدهر أشيبا
وإنك عبرى يازمـان وإننى
وما أنا راض أننى واطئ الثرى
ولو علمت زهر النجوم مكانتى
أرى الخلق دونى إذ أرانى فوقهم
ولى قلم فى أنملى لو هـرزته
إذا جال فوق الطرس وقع صريه
ومن كل شىء قد صحوت سوى هوى
إذا وصل من أهواه لم يك مسعدى
وغيرى يهوى أن يعيش مخلدا
ولا أحذر الموت الزوام إذا عدا
لحدثت نفسى أن أمد له يدا
وحلية حلمى تترك السيف مبردا
أرى كل عار من حلى سؤددى سدى
ولو كان لى نهر المجرة موردا
رأيت الهدى أن لا أكون مع الهدى
وبى بل بفضلى أصبح الدهر أمردا
على الكره منى أن أرى لك سيدا
ولى همة لا ترتضى الأفق مقعدا
لخرت جميعا نحو وجهى سجدا
نكاء وعلماء واعتلاء وسؤوددا
فما ضـرنى ألا أهز المهندا
فإن صليل المشرفى له صدى
أقام عذولى بالملام وأقعدا
فليت عذولى كان بالصمت مسعدا

يلوم وما يـدري يكون وصاله
يحـب حبيبي من يكون مفـندا
وقال لقد آنست نارا بخـده
وكم لى إلى دار الحبيب التفاتة
لقد كنت فيها أبصر الليل أبيضاً
ويارب ليل بـت فيه وبيننا
شهدت بأن الشهد والمسك ريقه
وأن السـلاف البابلية لحظه
فته وتسلط كيف شئت فإنما
من النجم أعلى أو من الأفق أبعدا
فيا ليتنى كنت العذول المفندا
فقلت وإنى ما وجدت بها هدى
تذكرنى عهدا قديما ومعهدا
فقد صرت فيها أبصر الصبح أسودا
عناق أعاد العقد عقدا مبددا
وما كنت لو لم أختبره لأشهدا
والأسلوا إنسانه كيف عريدا
خلقت لأشقى إذ خلقت لتسعدا

قصيدة (جزيرة العرب) لفؤاد الخطيب:

لبيك يا أرض الجزيرة واسمعى
أنا لا أفرق بين أهلك إنهم
ولقد برئت إليك من وطنية
فلكل ربع من ربوعك حرمة
ما شئت من شجوى ومن إنشادى
أهلى وأنت بلادهم وبلادى
شلاء توثر موطن الميلاد
وهوى تغلغل فى صميم فؤادى

ومعارضتها فى قول خليل مردم:

أنا ما حبيت فقد وقفت لأمتى
فإذا قتلت وتلك أقصى غاية
بنت لتضميد الجراح ويافع
حتى إذا بلغ الأشد رأيت به
نفسى ومالى فى سبيل بلادى
لى فالوديعة عندها أولادى
يعنى بتثقيف القنا المياد
ذخرا ليوم كريهة وجلاد

وفى السياق نفسه قول فوزى المعلوف فى معارضة القصيدتين

السابقتين:

فالأهل أهلى والبـلاد بلادى	مهـما يجر وطنى على وأهـله
بفمى وأرثى حـظهم بمدادى	أرثى لبؤسهمو فأنـدب حـالهم
غضب الجـدود ولعنة الأولاد	هم ضيعوا إرث الجـدود فنالهم
أهلى وهم نخرى وركن عمادى	قسما بأهلى لم أفارق عن رضى
عبدا وكنت به من الأسـياد	لكن أنفت بأن أعيـش بموطن

مكتبة العمل

مرتبة ألفبائيا بعد القرآن الكريم

- آراء ثلاثة حول بعض مسائل الترتيب، بحث للدكتور محمود شرف الدين، منشور، في حولية دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١م، ص ٢١٣-٢٤٠.
- إتحاف فضلاء البشر، أحمد الدميطي البنا، تحقيق د.شعبان إسماعيل، طبعة عالم الكتب، بيروت.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، طبعة ١٩٥١م، لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النماس، طبعة أولى.
- أسس علم اللغة ماريويباى ترجمة أ. د. أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م، عالم الكتب.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د.محمد عيد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، سنة ١٩٨٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.
- أسس الإعراب ومشكلاته، د.طاهر سليمان حمودة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية.

- . الأشباه والنظائر، السيوطي، طبعة بيروت.
- . أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأى ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، سنة ١٩٨٧ م .
- . الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨٨ .
- . إعراب الأفعال، د. علي أبو المكارم، طبعة دار الثقافة العربية، ١٩٨٩ م.
- . إعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، دون تاريخ.
- . الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، د. محمود شرف الدين، طبعة أولى، سنة ١٩٨٤ م، دار مرجان للطباعة.
- . الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق د. أحمد قاسم.
- . الأمالي الشجرية، ابن الشجري، طبعة حيدر آباد، دون تحقيق، ١٣٩٤ هـ .
- . إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠ م.
- . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الاستقامة بالقاهرة، سنة ١٩٤٥ م.
- . أنغام الشعر العربي، صفاء النعم، د. حسن مغازي، دراسة تحليل ونقد، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠١٠ م.
- . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، طبعة دار الفكر، دون تاريخ.
- . البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الطبعة الثانية، دار الفكر.

- البرهان فى علوم القرآن، الزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٧٢م.
- تركيب الجملة الفعلية، التركيب الأساسى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٠م.
- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة دار الكتب للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة ١٩٦٧م.
- التوابع بين القاعدة والحكمة، د.محمود شرف الدين، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٧م.
- الجمل، الجرجانى، دون تاريخ.
- الجملة الحكمية الفعلية، د.محمود شرف الدين، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ١٩٩٠م.
- جملة الفاعل بين الكم والكيف، د.محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- الجملة الفعلية أساس التعبير فى العربية، على الجارم، بحث منشور فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٧، ١٩٥٣م، ص ٣٤٧.
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب، الطبعة الأولى، الخانجى، سنة ١٣٢٨هـ .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة الحلبي، دون تاريخ.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ.
- حاشية ياسين على التصريح، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٥هـ.

- حروف المعاني، الزجاجي، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤ م .
- حولىة دار العلوم، العدد ١٣، سنة ١٩٩١ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.
- الخصائص، ابن جنى، تحقيق محمد على النجار، طبعة بيروت، ١٩٥٢ م.
- دراسات نقدية فى النحو العربى، د. عبدالرحمن أيوب، طبعة مكتبة الأنجلو، سنة ١٩٥٧ م .
- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى، تحقيق محمد عبده عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف، دون تاريخ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، دون تاريخ.
- ديوان ذى الرمة غيلان بن عصابة العدوى، شرح أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلى، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الثانية، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢ م .
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق على الجندى، طبعة الأنجلو، سنة ١٩٥٨ م.
- ديوان عمر بن أبى ربيعة، طبعة الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٨ م.
- ديوان الفرزدق، شرحه، وضبطه على قاعود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧ م .
- الرأى الوسط فى الدراسات النحوية، د. حسن مغازى، بحث قيد النشر.

- . الرد على النحاة، ابن مضاء الأندلسي، تحقيق د. شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون تاريخ.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- سنن الترمذي، شرح أبي بكر بن العربي، تحقيق عبد الواحد محمد، الطبعة الأولى، مطبعة الصاوي، ١٩٣٤م..
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبع دار النهضة المصرية، دون تاريخ.
- . شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، سنة ١٩٨٥م.
- شرح التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية، سنة ١٣٢٥هـ .
- . شرح السيرافي على كتاب سيبويه، في هامش طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دون تاريخ.
- . شرح الكافية، الرضى، الطبعة الثانية، بيروت.
- . شرح المفصل، ابن يعيش، طبعة إدارة الطباعة المنيرية، دون تاريخ.
- . الشيرازيات، أبو على الفارسي.
- . صحيح مسلم، طبعة دار الشعب بالقاهرة، دون تاريخ.

- صياغة الفعل العربى، د.حسن مغازى، الطبعة الأولى، دار الثقافة العربية، سنة ٢٠٠٢م.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، سنة ١٩٨٤م.
- طموح الأمل، ديوان شعر، د. حسن مغازى، طبعة دار الثقافة العربية، سنة ١٩٨٧م.
- ظاهرة الافتراض النحوى، د.حسن مغازى، رسالة الدكتوراه، مكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، ابن قيم الجوزية، طبعة مكتبة المنتبى بالقاهرة، دون تاريخ.
- فى النحو العربى، نقد وتوجيه، د.مهدى المخزومى، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٤م.
- القاعدة النحوية، دراسة تحليلية نقدية، د.أحمد عبد العظيم عبد الغنى، طبعة دار الثقافة، سنة ١٩٩٠م.
- القرائن النحوية اللازمة فى سبك الجملة العربية، للدكتورة فاطمة الزهراء عبد الله محمد، رسالة الماجستير، فى مكتبة آداب فنا.
- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، سنة ١٣٨٣هـ.
- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة .
- الكتاب، سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، سنة ١٣١٦هـ.

- . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأفاويل فى وجوه التأويل،
الزمخشري، الطبعة الأولى، سنة ١٣٥٤هـ.
- . الكفاية فى النحو، د. عبدالرحمن السيد، مكتبة الشباب، سنة ١٩٨٧م.
- كناشة النوادر، عبد السلام هارون، الطبع الأولى، مكتبة الخانجي
بالقاهرة، ١٩٨٥م.
- الكواكب الدرية فيما يتخرج على الأصول النحوية والقواعد الفقهية،
الإسنوى الشافعى.
- . لسان العرب، ابن منظور، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.
- . اللغة، فندريس، تعريب الدواخلى والقصاص، طبعة لجنة البيان العربى،
مكتبة الأنجلو، سنة.
- . اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الطبعة الثالثة، عالم الكتب،
سنة ١٩٩٨م.
- اللمع فى العربية، ابن جنى، تحقيق د. حسين شرف، الطبعة الأولى،
عالم الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧٨م.
- . لمع الأدلة الأنبارى، تحقيق سعيد الأفغانى، طبعة دمشق، سنة ١٩٥٧م.
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنى،
تحقيق على النجدى ناصف، وآخرين، طبعة المجلس الأعلى للشؤون
الإسلامية.
- . مخالفة السماع فى القاعدة النحوية، دراسة تحليل ونقد، للدكتورة فاطمة
الزهراء عبدالله محمد، رسالة دكتوراه، آداب قنا.
- معانى القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، طبعة دار الكتب
المصرية، سنة ١٩٥٥م.

- . معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دون تاريخ.
- . معجم القراءات، د. أحمد مختار عمر، وآخرون، الطبعة الأولى، الكويت، سنة ١٩٨٤م.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، سنة ١٩٧٢م.
- . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الحديث، دون تاريخ.
- . معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، طبعة دار الفكر، ١٩٩٤م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، وآخرين، الطبعة الأولى، دار الفكر، سنة ١٩٩٢م.
- المفصل فى علم العربية، الزمخشري، الطبعة الثانية، بيروت، دون تاريخ.
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة .
- مقدمات التأليف ونظرات فى المنهج، د. محمود شرف الدين، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة ١٩٨٨م.
- . مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة نقد وتحليل، د. حسن مغازى، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية.
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبدالله الجبورى، طبعة بغداد، سنة .
- . النحو المصفى، د. محمد عيد، مكتبة الشباب سنة ١٩٨٤م.

- النحو الوافى، عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف، سنة ١٩٦٦م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدياء، الأنبارى، تحقيق إبراهيم السامرائى، طبعة بغداد، دون تاريخ.
- النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية، د.حسن مغازى، رسالة الماجستير، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
- . همع الهوامع، شرح جمع الجوامع فى علم العربية، السيوطى، طبعة دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
- وظيفة الأداة فى الجملة العربية كما تبدو فى القرآن الكريم، د.محمود شرف الدين، رسالة الدكتوراه، مودعة فى مكتبة دار العلوم.
- . وفيات الأعيان وإنباه أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دون تاريخ.

ثبت المحتويات

٣	من التراث
٤	الإهداء
٥	تقديم
١٠	توطئة
١٥	القسم الأول (الفعل)
١٦	ما الفعل
١٨	رأى فى تصنيف الفعل العربى زمنيا
٢٨	الفعل العربى بين البناء والإعراب أولا (بناء الأفعال)
٢٩	الفعل الماضى
٢٩	بناء الماضى على الضم
٣٠	بناء الماضى على الفتح
٣١	بناء الماضى على السكون
٣٢	الفعل الأمر
٣٢	بناء الأمر على النون
٣٣	بناء الأمر على حذف العلة
٣٣	بناء الأمر على الفتح

٣٤	بناء الأمر على السكون
٣٤	الفعل المضارع
٣٤	بناء المضارع على السكون
٣٥	بناء المضارع على الفتح
٣٥	ثانيا إعراب الفعل المضارع
٣٥	إعراب المضارع مع نون التوكيد غير المباشرة
٣٦	المسند إلى واو الجماعة
٣٧	المسند إلى ياء المخاطبة
٣٩	المسند إلى ألف الاثنين
٤٠	ملحوظة
٤١	إعراب المضارع المجرد من التوكيد
٤٢	علامة الرفع
٤٣	علامة النصب
٤٥	علامة الجزم
٤٧	رفع الفعل المضارع
٥٧	نصب الفعل المضارع
٥٨	أولا نصبه بالمذكور
٥٨	أن
٦٤	لن

٦٩	كى
٧٠	إذن
٧٢	ثانيا نصب المضارع بأن مضرة وجوبا
٧٣	الحرف الأول لام الجحود
٧٤	الحرف الثانى حتى
	الحرف الثالث فاء السببية
٧٩	ثلاثة أحكام فى فاء السببية
٧٩	الحكم الأول
٨٤	الحكم الثانى
٨٥	الحكم الثالث
٨٦	ملحوظة
٨٧	الحرف الرابع واو المعية
٩٠	الحرف الخامس أو
٩٢	الحرف السادس ثم
٩٤	ثالثا نصب المضارع بأن مضرة جوازا
٩٥	الحرف الأول واو العطف
٩٧	الحرف الثانى فاء العطف
٩٨	الحرف الثالث ثم
٩٨	الحرف الرابع أو

٩٩	الحرف الخامس لام التعليل
١٠٠	الحرف السادس لام العاقبة
١٠٢	رابعا نصب المضارع بأن مضمرة شذوذا
١٠٤	جزم الفعل المضارع
١٠٤	الصنف الأول انجزامه فى جواب الطلب
١٠٨	الصنف الثانى انجزامه بعد لم وأخواتها
١٠٩	الحرف الأول لم
١١٣	الحرف الثانى لما
١١٤	الحرف الثالث لام الأمر
١١٥	الحرف الرابع لا الناهية
١١٧	الصنف الثالث انجزام المضارع بعد أدوات الشرط
١١٩	أدوات الشرط
١٢٠	أدوات الشرط المنقولة
١٢٥	أدوات الشرط المرتجلة
١٢٦	أدوات الشرط غير الجازمة
١٢٩	عامل الجزم
١٣٠	اقتران جواب الشرط بالفاء
١٣٦	اقتران جواب الشرط بإذا
١٣٦	العطف بين الشرط والجواب أو بعدهما

- ١٤٠ اجتماع الشرط والقسم
- ١٤٣ الحذف فى تركيب الشرط
- ١٤٣ حذف جواب الشرط
- ١٤٦ حذف جملة الشرط
- ١٤٦ حذف جملة الشرط و جوابه
- ١٤٧ حذف جملة الشرط وأداته
- ١٤٨ القسم الثانى الفاعل
- ١٤٩ التعريف
- ١٥٠ تحليل التعريف
- ١٥٥ الفاعل والمبتدأ
- ١٥٦ حذف الفعل
- ١٥٨ حذف الفاعل
- ١٦٢ تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع
- ١٦٧ إلحاق تاء التأنيث بالفعل
- ١٦٨ وجوبا
- ١٦٩ جوازا
- ١٧٢ ترتيب الجملة الفعلية
- ١٧٧ أولا إعادة الترتيب جوازا
- ١٧٨ إعادة الترتيب وجوبا

١٩١	نائب الفاعل
١٩٣	أغراض حذف الفاعل
١٩٦	المفعول المرفوع
٢٠٦	الترجيح فى النيابة عن الفاعل
٢٠٩	الترجيح بين المفعولات
٢١٢	بناء الفعل للمجهول
٢١٢	أولا المضارع
٢١٤	ثانيا الماضى
٢١٨	منع اللبس
٢١٩	البناء دائما للمجهول
٢٢١	مكتبة العمل

أعمال أخرى للمؤلف

سلسلة تراكيب العربية (ثمانية أجزاء)

- مقدمات التركيب بين الشكل والدلالة، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

- . تركيب الجملة الاسمية بين النسخ والإطلاق، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- تركيب الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- . تركيب المكملات بين الامتداد والاجتزاء، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- تنوع التركيب فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- . تركيب شبه الفعل بين الاسمية والفعلية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- توابع التركيب فى الجملة العربية، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٥م .
- المبادئ الحاكمة فى الفكر النحوى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٥م، قيد النشر .

سلسلة صيغ العربية (ستة أجزاء)

- . صياغة الفعل العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- صياغة شبه الفعل العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.
- . صياغة الاسم العربى، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٠م.

- صياغة المشترك العربى فى الفعل، وشبهه الفعل بين القاعدة والاستعمال، دراسة تحليل ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٥م.

. صياغة المهمل لدى الصرفيين العرب، دراسة تحليل ونقد، قيد النشر.
. كذب القاعدة الصرفية، دراسة تحليل، ونقد، قيد النشر.

سلسلة موسيقى العربية (ثمانية أجزاء)

. أنغام الشعر العربى، نشأة النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.
. أنغام الشعر العربى، صفاء النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية ٢٠١٢م.
. أنغام الشعر العربى، تنوع النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.
. أنغام الشعر العربى، تقفية النغم، دراسة إحصاء وتحليل ونقد فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.
. أنغام الشعر العربى، الخروج على النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى المرسل، والمقطّع، والموشح، قيد النشر.

. أنغام الشعر العربى، نشاز النغم، دراسة جمع وتصنيف وتحليل ونقد، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فيما يسمى (الشعر الحر) قيد النشر.

- أنغام الشعر العربى، شعبية النغم، دراسة مسح وجمع وتصنيف وتحليل، الناشر دار الثقافة العربية، دراسة فى أوزان فنون الأدب الشعبى

من موال، ودوبيت، وكان كان، ومريع، وواو، وأغنية، ومديح، ومونولوج،
وطقطوقة، وإسكتش، وتواشيح، وعدودة، وكف، وحضرة، و ... ، قيد
النشر .

. أنغام الشعر العربي، دوائر النغم بين الفك والتركيب، دراسة تحليل ونقد
فى علم العروض، الناشر دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

سلسلة تحليل الأدب العربى (باللغة الإنجليزية)

-Arabic texts in the english language part 1

-Arabic texts in the english language part 2

* سلسلة (تحليل العربية)

بضعة أجزاء فى تحليل نصوص الأدب العربى، دراسات فى التحليل
اللغوى:

. مستويات تحليل النص فى علوم العربية وفنونها، دراسة استقراء
ونقد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥م.

- قصيدة (لا هارجوماه) للشاعرة شريفة السيد، دراسة فى التحليل
اللغوى للشعر، من المنشورات الإلكترونية للهيئة المصرية العامة
للكتاب، وورقيا قيد النشر.

* سلسلة (تصحيح العربية)

خمس أجزاء فى تصحيح الأخطاء الشائعة على السنة مستعملى العربية:
- تصحيح ألف خطأ وخطيئة لدى مستعملى العربية؛ دراسة استقراء،
وتصنيف، وتحليل، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

سلسلة التكوين العلمى والفنى (قيد النشر)

- رسالة الماجستير (النصب بين اللفظ والمعنى، دراسة تفسيرية)،
مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.

- رسالة الدكتوراه (ظاهرة الافتراض النحوى، دراسة تحليلية نقدية فى
المنهج والتطبيق)، مكتبة دار العلوم، جامعة القاهرة.

. طموح الأمل، ديوان شعر.

. حياتى، ديوان شعر.

. أريج البحر ديوان شعر.

. طرح البحر ديوان زجل.

. ارتجال البحر ديوان السجال مع إخوتنا من الشعراء، والزجالين

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية

٢٠٠٩/١٩٨٨٠

الرقم الدولي

I . S . B . N

٠٩٧٧/١٧/٧٧١٩/x

حقوق الطبع و النشر محفوظة للمؤلف